العولمة وتغير القيم الاجتماعية

رسالة تقدم بها

معاذ أحمد حسن الحديثي

إلى

مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات درجة ماجستير في علم الاجتماع

بإشراف الدكتور

عدنان ياسين مصطفى

جمادى الأولى 1425 هـ

حزيران 2004 م

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.	
المبحث الأول: عناصر الدراسة ومكوناتها.	
أولا: مشكلة الدراسة.	4
ثانيا: أهمية الدراسة.	6
ثالثا: أهداف الدراسة.	7
رابعا: المنهج المستخدم في الدراسة.	8
المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية.	9
أولا: العولمة.	10
ثانيا: التغير الاجتماعي.	14
ثالثا: الثقافة.	16
رابعا: القيم الاجتماعية.	19
المبحث الثالث: نشأة العولمة وتطورها.	21
الفصل الثاني: أذرع العولمة وانعكاساتها على المجتمع العربي	
المبحث الأول: وسائل الاتصال والإعلام الحديثة.	27
المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسية.	32
المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.	37
المبحث الرابع: منظمة التجارة العالمية.	41
الفصل الثالث: أبعاد العولمة وانعكاساتها على المجتمع العربي	
المبحث الأول: البعد الاجتماعي.	45
المبحث الثاني: البعد الثقافي.	51

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي.	57
المبحث الرابع: البعد السياسي.	61
الفصل الرابع: التحليل السوسيولوجي للقيم الاجتماعية.	
المبحث الأول: وظائف القيم الاجتماعية وتصنيفها.	66
المبحث الثاني: مصادر القيم الاجتماعية.	73
المبحث الثالث: دور القيم في ضبط السلوك الإنساني.	85
المبحث الرابع: القيم الاجتماعية والاغتراب.	88
الفصل الخامس: العولمة وتغير القيم الاجتماعية.	
المبحث الأول: العولمة والأسرة العربية.	93
المبحث الثاني: العولمة والمرأة العربية.	101
المبحث الثالث: العولمة والشباب العربي.	110
المبحث الرابع: العولمة والهوية الثقافية.	115
الاستنتاجات والتوصيات والخلاصة.	
الاستنتاجات.	121
التوصيات.	123
الخلاصة.	125
المصادر العربية والأجنبية.	131
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية.	A-B

الإهداء

* إلى الجبل الذي أواني وأظلني وغرس بي الهمة والمثابرة للسير في درب العلم... أبي رحمه الله واسكنه فسيح جناته

* إلى النبع الذي طالما فاض عليَّ بالحب والحنان والتضحية.. أمي الحبيبة.. أطال الله في عمرها وقدرني على رد فضلها..

الباحث

المقدمة:

تطمح المجتمعات الإنسانية إلى الأفضل دوما، فمنذ أبعد العصور كانت هذه المجتمعات تحلم بعصر تجتمع فيه البشرية على كلمة واحدة، في تصريف شؤونها وحل مشكلاتها، فعندما أشرفت الإنسانية على ما يشبه هذا العصر بدأت تتوجس منه خيفة، ذلك أن الواقع دوما أكثر تعقيدا من الحلم. فالذي يسمى اليوم بمصطلح (العولمة)، يقوم فعلا على جملة من العوامل بعضها منعش للحلم، وبعضها مربك للواقع. اجتمعت هذه وتلك فغيرت في طبيعة القيم والعلاقات الإنسانية بين الشعوب. ومما لا شك فيه، أن بدايات القرن الواحد والعشرين تحمل متغيرات دولية عدة، هذه المتغيرات بدأت إرهاصاتها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وبسبب التحول الكبير في العصر الحديث جاءت هذه المتغيرات سريعة وشاملة ومؤثرة، سريعة لأنها تداهم المجتمعات والدول دون أن تترك لها مجالا للتفكير أو المواجهة، وشاملة لكونها تؤثر على البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية أما كونها مؤثرة فإنها تؤثر على طبيعة البنى والقيم الاجتماعية والعلاقات الإنسانية. لتعيد في النهاية صياغتها على أسس مختلفة عما سبق، فالقيم الاجتماعية تمثل مركز الثقل في تنظيم حياة المجتمعات الإنسانية. وكمجال مهم من مجالات الحياة. إلا أنها أخذت تتعرض في ظل العولمة للعديد من التحديات، ففي الوقت الذي سعت فيه العولمة إلى تحرير رؤوس الأموال والسلع من أي ضوابط تحد من حركتها، فإنها في الوقت ذاته أخذت تعمم نمطا قيميا على المجتمعات كافة، مستفيدة في ذلك من التطور السريع الحاصل في الثورة المعلوماتية ووسائل الإعلام بأشكالها المختلفة.

ونجد هنا أن الغرب بشكل عام وأميركا بشكل خاص هي التي تسيطر على أكبر مساحة من وسائل الإعلام حيث سعت إلى توظيف ذلك من اجل نشر نموذجها في الحياة على حساب شعوب أخرى. لذلك يرى البعض أن العولمة هي أمركة العالم، أي نشر القيم والأفكار والمفاهيم الأمريكية إلى شعوب ودول العالم.

وفي سياق التحديات التي تواجه مجتمعات العالم الثالث ومنها مجتمعنا العربي الذي أخضعناه للتحليل في هذه الدراسة، لابد أن يقف الجميع شعوبا

وحكومات لبناء مصدات لمواجهة العولمة بالشكل الذي يساهم في رسم صورة أفضل للإنسانية كافة والحفاظ على خصوصيتها الثقافية والحضارية ويحول دون تمكين البعض من فرض نموذجهم الثقافي والحضاري على الآخرين. لأن في ذلك هدما وتهميشا لأهم جانب من جوانب الحياة قيما وحضارة وشخصية.

وبناء على ذلك تنقسم هذه الدراسة على خمسة فصول، تضمن الفصل الأول (الإطار العام للدراسة) ويشمل ثلاثة مباحث، حيث تم في المبحث الأول تناول عناصر الدراسة ومكوناتها وهي: مشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، والمنهج المستخدم في الدراسة. أما في المبحث الثاني فقد تم تناول أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية كـ(العولمة، والتغير الاجتماعي، والثقافة، والقيم الاجتماعية). وقد تضمن المبحث الثالث نشأة العولمة وتطورها. في حين جاء الفصل الثاني مشيرا إلى أذرع العولمة وانعكاساتها على المجتمع العربي وقد تضمن أربعة مباحث، تناول المبحث الأول وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، وفي المبحث الثاني تم تناول الشركات متعددة الجنسية، أما المبحث الثالث فقد ركز على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في حين تم تسليط الضوء في المبحث الرابع على منظمة التجارة العالمية.

أما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان (أبعاد العولمة وانعكاساتها على المجتمع العربي) وتم تناوله من خلال أربعة مباحث، الأول ركز على البعد الاجتماعي أما المبحث الثاني فقد تناول البعد الثقافي، في حين تناول المبحث الثالث البعد الاقتصادي، أما المبحث الرابع فقد تناول البعد السياسي.

أما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان (التحليل السوسيولوجي للقيم الاجتماعية) وتناول أربعة مباحث، الأول أهمية القيم الاجتماعية وتصنيفها، في حين تناول المبحث الثاني مصادر القيم الاجتماعية، أما المبحث الثالث فقد ركز على دور القيم في ضبط السلوك الإنساني، بينما عالج المبحث الرابع موضوع القيم الاجتماعية والاغتراب.

أما الفصل الخامس والأخير (العولمة وتغير القيم الاجتماعية) فقد تضمن أربعة مباحث، ضم المبحث الأول العولمة والأسرة العربية، أما المبحث الثاني فقد

تناول العولمة والمرأة العربية، بينما خصص المبحث الثالث لموضوع العولمة والشباب العربي، أما الرابع فقد تناول العولمة والهوية الثقافية وقد اختتمت الرسالة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمصادر العلمية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: عناصر الدراسة ومكوناتها.

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

المبحث الثالث: نشأة العولمة وتطورها.

المبحث الأول
عناصر الدراسة ومكوناتها

أولا– مشكلة الدراسة:

لم يعد خطر السلاح هو الوحيد الذي يداهم الشعوب...بل زاد الأمر تعقيدا في عالم اليوم فهناك خطر سبق ذلك الخطر أو رافقه أو هيأ له ألا وهو خطر العولمة. وعلى الرغم مما تحققه العولمة من فوائد إيجابية في مجال التقنية والاتصالات إلا أنها باتت تشكل تحديا خطيرا يهدد معالم الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات النامية ومنها مجتمعنا العربي الكبير. فالعولمة باتت تعصف بنسيج القيم الاجتماعية المستقرة ابتداء من عمليات التنشئة الاجتماعية في الأسرة العربية مرورا بالمرأة والشباب والهوية الثقافية لمجتمعنا العربي، بل تعاظم خطر هذه المشكلة حتى أخذت تدق أبواب جميع بلدان أوربا وبلدان الجنوب مما دفع معارضي العولمة في الغرب ومنهم على سبيل المثال وزير الثقافة الفرنسي الذي قال في مؤتمر اليونسكو عام 1982 : (إن الدول التي علمتنا قدرا كبيرا من الحرية، ودعت الشعوب إلى الثورة على الطغيان أصبحت لا تملك اليوم منهجا أخلاقيا سوى الربح وتحاول أن تفرض ثقافة شاملة واحدة على العالم أجمع).

وكانت بداية الاهتمام بمناقشة هذا الموضوع وآثاره منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين حيث أدرك الكثير من الباحثين والمعنيين أن سقوط النماذج القديمة يستدعي منهم البحث عن إطار نظري متماسك يسمح لهم بوصف وتفسير العالم المعقد الذي أصبحنا نعيش فيه، فانبرت الأقلام لتحليلها وسبر أغوارها وتوضيح معالم خطورتها فعقدت المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية لتحديد مكامن هذا التحدي وأبرز تجلياته. وعلى الرغم مما كتب يبدو أن الكثير قد ركز على خطاب العولمة الاقتصادية ولم يسلط الضوء على تأثير العولمة في البنى المجتمعية وخصوصا النسيج القيمي إنها حالة اختراق حقيقي للمجتمعات والثقافات وتهديد للثوابت والرموز التي تحفظ للمجتمع استقراره وخصوصيته. وفي هذه المجتمعات يتم

إنتاج الفقر عبر سيرورات وآليات متعددة، بعد أن تزداد معدلات البطالة السافرة، وتنخفض القيمة الحقيقية للأجور، ويتسع القطاع الحضري غير الرسمي مما يفاقم حالات الاستعباد والتهميش الاجتماعي. وقد جاءت هذه الرسالة كإسهام متواضع لتسليط الضوء على أثر العولمة في تغير القيم الاجتماعية.

ثانيا- أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1. إنها تشكل جانبا نظريا يستفيد منها المختصون في ميدان العلوم الاجتماعية بشكل خاص عن مدى التأثير الذي تمارسه آليات العولمة في تغير القيم الاجتماعية.
2. يمكن أن تعد هذه الرسالة إضافة نوعية تستند عليها الدراسات اللاحقة لموضوع العولمة وأثرها في القيم الاجتماعية والتي سيقوم بها الدارسون لهذا الموضوع في دراساتهم اللاحقة.
3. تسهم هذه الدراسة في إثارة انتباه الناس عن حجم التحدي الذي تشكله العولمة وخصوصا على بلدان العالم العربي وحجم التأثير الذي تتركه العولمة في قيمهم وارتباط الناس ببيئتهم الاجتماعية المحلية واقتراح جملة من التوصيات التي تعد بمثابة مصدات عملية لمواجهة هذه التهديدات.

ثالثا- أهداف الدراسة:

تهدف دراسة (العولمة وتغير القيم الاجتماعية) إلى ما يأتي:

أ- التعرف على المخاطر الاجتماعية الأساسية التي تسببها العولمة في بنية ووظائف المجتمع العربي.

ب-التعرف على أهم العناصر التي تعتمدها العولمة في تغييرها للقيم الاجتماعية.

ت-تحديد الآليات التي يمكن من خلالها الوقوف أمام التأثيرات السلبية للعولمة على القيم الإيجابية التي تسود في ثقافة المجتمع العربي.

ث-التوصل إلى تقديم بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها لوضع البرامج اللازمة لتعزيز القيم الإيجابية والحد من انتشار القيم السلبية التي تروج لها العولمة للحفاظ على ثوابت البناء الاجتماعي في ضوء تزايد مخاطر العولمة على المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص.

رابعا- المنهج المستخدم في الدراسة:

المنهج هو الطريقة والرؤية الكلية التي تجعل الباحث يتناول الظاهرة على نحو معين ومن زوايا معينة دون غيرها باستخدام أدوات وإجراءات يعتقد أنها مناسبة؛ لذا فإن المنهج يهدي الباحث إلى الطريق الصحيح الذي يمكن أن يسلكه أثناء دراسته، وعليه فإن المنهج الذي تم اعتماده في هذه الدراسة (العولمة وتغير القيم الاجتماعية) هو المنهج الاستقرائي، وهو منهج مهم تستقى منه المعرفة العلمية بوصفه أساسا لسبر أغوار العديد من الظواهر والمستجدات المجتمعية ولابد من الإشارة إلى أن النتائج التي يصل إليها الإنسان عن طريق الاستنباط الذي يتم من خلاله تحليل الكل إلى أجزاء، (وبالقياس المنطقي لا تصدق ولا يمكن أخذها بالحسبان إلا إذا قامت على مقدمات صادقة وثابتة وموضوعية) وعليه ابتكر العقل الإنساني التفكير الاستقرائي ليكمل به التفكير الاستنباطي في البحث عن المعرفة ففي الوقت الذي يعتمد فيه الاستنباط على قضايا وبديهيات ومسلمات وقرائن ليخرج منها بنتائج يعتمد الاستقراء على جميع الأدلة والبراهين المادية والعلمية التي تساعد على إصدار التعميمات التي تحتمل الصدق والثبات[1]، فالمعرفة العلمية تعتمد على الاستقراء وعلى الاستنباط، فكل واحد منهما يعزز نتائج الآخر ويدعم صحتها

---

[1] د. عبد المنعم الحسني، د. إحسان محمد الحسن، طرق البحث الاجتماعي، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1982، ص 14.

وعلميتها، فضلا عن أن هذه الدراسة لا تقتصر على اعتماد المنهج الاستقرائي فقط في تحليلها واستنتاجاتها فحسب بل اعتمدت أيضا على بعض المعطيات والشواهد التاريخية في دراسة جذور العولمة وتطورها وهذا بمجمله ساعد في النهاية على رسم صورة واضحة المعالم لحجم الظاهرة وانعكاساتها على مجتمعات العالم النامي ومنها المجتمع العربي.

المبحث الثاني
تحديد المفاهيم

تمهيد:

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات خطوة أساسية في إعداد الرسائل العلمية، وفي هذه الدراسة سنركز على تحديد أهم المفاهيم التي تتعلق بها أو التي تعد منطلقا ومدخلا أساسيا لبقية الدراسة، كما تسهم هذه المفاهيم في تقديم إيضاحات عديدة تساعد على فهم المصطلح بصورة مبسطة، وسيتم مناقشتها ودراستها نظريا حيث تكمن أهمية المناقشة بأنها تعد دليلا في كشف الغموض الذي يلاقيه القارئ بخصوص معاني ودلالات تلك المصطلحات، وما يتعلق بموضوع الدراسة، ومن هذه المفاهيم ما يأتي:

أولا– العولمة "Globalization"

ثانيا– التغير الاجتماعي "Social Change"

ثالثا– الثقافة "Culture"

رابعا– القيم الاجتماعية "Social Values"

أولا– العولمة "Globalization"

اختلفت اتجاهات الباحثين في تعريف مصطلح العولمة باختلاف مذاهبهم الفكرية لكونه مصطلحا ظهر حديثا، حيث يصعب إيجاد تعريف شامل ودقيق يصفه، وذلك لدخوله في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وقد أشير إلى مصطلح العولمة لأول مرة في الستينات على لسان العالم السوسيولوجي الكندي (مارشال ماك لوهان) عندما صاغ مفهوم (القرية الكونية)[1]، في كتابه (حرب وسلام في القرية الكونية) الذي أكد من خلاله على دور التقدم التقني والتكنولوجي الواسع لوسائل الاتصال وأثره في جعل العالم قرية صغيرة[2]، وقد اختلفت التسميات حول مفهوم العولمة فمنهم من أطلق عليها (العولمة) ومنهم من أطلق عليها (الكونية) في حين أطلق عليها آخرون (الكوكبة) ومصطلح العولمة هو الترجمة لكلمة (Globalization) المشتقة من كلمة (Globe) ومعناها الكرة الأرضية، وقد أطلق بعض علماء الاجتماع في مجال التحديث على (Global Culture) الثقافة العالمية[3]. وهذا المفهوم يشير إلى شيئين معا هما: "انكماش العالم" وزيادة الوعي في العالم[4].

ويرى بعض الباحثين أن العولمة تأتي على وزن (فوعلة) فهي أشبه بالنمذجة، أي فرض نموذج معين من ثقافة أو قيم أو فكر أو اقتصاد على الآخر عن طريق التقدم العلمي والإبداع في مجالاته وتطبيقاتها التي يتحكم بنتائجها رأس

---

[1] د. سيار جميل، في تعقيبه على بحث السيد ياسين، في مفهوم العولمة، ندوة (العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 39.

[2] د. طلال عتريسي، المناظرة حول العولمة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 71، نيسان 1998، ص 4.

[3] علي عقلة عرسان، العولمة والهوية، مجلة أوراق، رابطة الكتاب الأردنيين، عمان، العدد (14)، 2000، ص 8.

[4] د. بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة: رؤية نقدية في كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، العدد 86، السنة الحادية والعشرين، قطر، كانون الثاني، 2001، ص 91.

المال والقوة المسيطرة[5]. من هنا فإن العولمة في أبعادها ومضامينها تمثل محاولة فرض سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي والأمريكي على وجه الخصوص على دول العالم الأخرى، وبشكل يؤدي إلى خلط الثقافات والحضارات وإذابة خصوصيتها الاجتماعية والثقافية فضلا عن تهميش العقائد الدينية[1].

وقد ذهب البعض إلى أن العولمة هي عملية اجتياح للثقافات الأخرى ومحوها كاملا، وإذا كان لهذه الثقافات من بقاء فسيكون بقاء فلكلوريا لمجرد الاستمتاع وليس التنمية وإخصاب الذات الإنسانية، حيث يهدف دعاة العولمة إلى السيطرة الثقافية التي تؤدي إلى تشويه أو تذويب الخصوصية[2]. وقد عدها د.محمد محمود الإمام (مجموعة من الظواهر المركبة التي تفرض نفسها على العالم أجمع وعلى جميع المجتمعات بصورة لا فكاك منها)[3]. ويرى د. محمد عابد الجابري أنها (جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المستوى المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقب، والمحدود هنا هو أساس الدولة القومية التي تميز بحدود جغرافية وديمغرافية صارمة تحفظ كل ما يتصل بخصوصية الدولة وتفردها، أما اللامحدود فيعني العالم بكامله)[4]. وهنا يتضح أن العولمة هي محاولة إلغاء حدود الدولة القومية في مختلف جوانبها.

ويرى الدكتور محمد عمارة (أنها منظومة غربية تمثل اجتياح الغرب للشرق والشمال للجنوب، والحضارة الغربية للحضارة غير الغربية أي ما يتعلق بالقيم

---

[5] المصدر نفسه، ص 91.

[1] مجلة اليمامة، تحقيق عن العولمة، العدد (1507) ص 22-25. نقلا عن سليمان صالح الخراشي، العولمة، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 1999، ص 7.

[2] محمد مهدي شمس الدين، موقف الإسلام من العولمة في المجال السياسي والثقافي، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، بيروت، العدد الثالث، 1998، ص 62.

[3] د. محمد محمود الإمام، نحو رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي: رؤية للعالم في القرن الحادي والعشرين ودور العرب فيه، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مسقط، 1998، ص 23.

[4] د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص 136.

ومفاهيم حقوق الإنسان في الاقتصاد والدين...الخ)[5]. وهنا لابد من التفريق بين سياسات العولمة Globalization وأيديولوجية العولمة Globalizm. فالأولى تعني السياسات والثانية معناها أيديولوجية العولمة، وهذه فيها قيم معلنة وقيم خفية. فالقيم المعلنة هي حرية السوق وكأنها الحل السحري لمشاكل الإنسانية، أما القيمة المضمرة فهي أن العولمة ببساطة تقوم على ما يطلق عليه الدارونية الاجتماعية Social Darwinism وهي مذهب أو أيديولوجية صاغتها الطبقات الرأسمالية الأمريكية لتبرير الرأسمالية المتوحشة وهي مأخوذة من دارون البقاء للأصلح[1].

وفي إطار هذه المفاهيم يبدو أن مصطلح العولمة يتضمن ترويجا لأنماط الحياة الغربية وخصوصا الأمريكية، ومحاولة نشرها في دول العالم، وذلك من أجل تحقيق الهيمنة الأمريكية شبه التامة على العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[2]. وبما أن العولمة في مضامينها الأساسية تمثل إشاعة قيم الثقافة الأمريكية ومبادئها ومعاييرها وجعلها أنموذجا كونيا، يتوجب تبنيه وتقليده فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية التطور الهائل والسريع في الثورة المعلوماتية والتقنيات العلمية لنقل هذا النموذج إلى المجتمعات الأخرى[3]. وما دامت العولمة هي احتواء العالم واختراق الآخر وسلبه خصوصيته وبالتالي نفيه من العالم وهي أيضا إرادة الهيمنة وقمع الخصوصية[4]. فلابد هنا أن نفرق وبشكل واضح بين العولمة والعالمية. فالعولمة هي تفتيت للبنى الثقافية والأخلاقية وأنظمة القيم داخل كل مجتمع وداخل كل حضارة لمصلحة تيار الحداثة الغربي، أما العالمية فهي التعبير عن التنوع الثقافي

---

[5] د. محمد عمارة، الرؤيتان الإسلامية والغربية: هل العولمة قضاء وقدر، مجلة المستقبل الإسلامي، العدد (100) الرياض، ص 53.

[1] السيد ياسين، تحديث مصر...موضوع ستراتيجي، محاضرة ألقيت في معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2001/11/21.

[2] ليث عبد الحسن جواد، المضامين الاجتماعية للعولمة، مجلة دراسات، العدد (4) كانون الأول، 1999، ص 46.

[3] حسين علوان حسين، ظاهرة العولمة وأثرها في الثقافة العربية، مجلة أم المعارك، مركز بحوث أم المعارك، العدد (17) بغداد، نيسان 1997، ص 108.

[4] د. محمد عابد الجابري، العولمة شيء والعالمية شيء آخر، الأطروحة الخامسة: ندوة (العرب والعولمة) مصدر سابق، ص 301.

أي الاعتراف بالتبادل والاعتراف بالأدوار. مما يجعل العالم منفتحا على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعاته، وهذه هي السمة البارزة في الخصائص الثقافية وهنا يكون الاعتراف بالآخرين احتراما لخصوصياتهم[1].

وفي هذا السياق أيضا يمكن القول أن العولمة تهدف إلى السيطرة وتهميش ثقافة الفرد والجماعة وهي بالتالي تؤدي إلى سلب الوعي وتسطيحه بمشاهد ذات طابع إعلامي مثير للإدراك، مستفز للانفعال، حاجب للعقل، وبالسيطرة على الإدراك يتم تعطيل فاعلية العقل، وتكيف المنطق والتشويش على نظام القيم وتنميط الذوق وقولبة السلوك والهدف الجوهري منها تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع محدد من المعارف والسلع والبضائع وهذا ما يطلق عليه ثقافة الآخر[2].

ويمكن أن نضع تعريفا إجرائيا لمفهوم العولمة التي تعني حركة أيديولوجية تسعى إلى إشاعة وتعميم وفرض نمط حياة معين على مجتمعات العالم أجمع من خلال أذرع العولمة، بقصد إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية وفكرية وقيمية للمجتمعات الأخرى، فضلا عن فرض السيطرة على مختلف الجوانب للتأثير على أفراد المجتمع وقيمه ونسيجه المجتمعي.

---

[1] محمد مهدي شمس الدين، موقف الإسلام من العولمة في المجال السياسي والثقافي، مصدر سابق، ص65.

[2] محمد عابد الجابري، الأطروحة الخامسة، مصدر سابق، ص 301.

ثانيا- التغير الاجتماعي Social Change

يشير مصطلح التغير الاجتماعي Social Change إلى صور التباين في المجتمعات البشرية كافة، ويعد وليم اوجبرن (W. Ogburn) أول من أشار إلى هذا الموضوع في كتابه الشهير "التغير الاجتماعي" عام 1922، وفيه ميز بين التغير في الثقافة المادية والتغير في الثقافة غير المادية، وما يترتب على سرعة التغير في الجانب الأول وبطء التغير في الجانب الثاني وهذا ما أسماه بمشكلة التخلف أو الهوة الثقافية (Cultural Lag)[1].

وقد تعددت تعريفات التغير الاجتماعي فقد عرفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه (كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه وخلال فترة زمنية معينة، والتغير على هذا الأساس ينصب على كل تغير يحدث في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها[2].

ويذهب جينزبيرغ Ginsburg إلى أن التغير الاجتماعي يتجسد في التحول الذي يحدث في البنى المجتمعية ووظائفها والتي تصاحبها تغيرات في الأدوار الاجتماعية للأفراد[3].

وهناك من يعد التغير بأنه (نوع من أنواع التطور الذي يحدث تأثيرًا واضحًا في النظام الاجتماعي، إلا أنه أوسع من عمليات التطور، والتغير هنا لا يخضع لإرادة معينة، وإنما يحدث نتيجة تيارات وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية تتداخل بعضها مع بعض ويؤثر بعضها ببعض[4]. فالتغير هنا يمثل الاختلافات التي تحدث في البناء الاجتماعي لمجتمع ما وخلال فترة من الزمن، فتؤثر تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا

---

[1] محمد الجوهري وآخرون، دراسات في التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 45.

[2] د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت 1977، ص 382.

[3] د. محمد عبد المولى الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1987، ص 17.

[4] د. إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 165.

في نمط علاقاته الاجتماعية. والتغير كما هو معروف له أكثر من مظهر داخل النظام الذي يحدث فيه، فقد يظهر على شكل تغير في السلوك الاجتماعي للأشخاص الذين ينظمون داخل هذا النظام كالأسرة مثلا. وهذا ما يسمى بالتغير المعنوي ويشمل القيم الاجتماعية والمعتقدات والأفكار السائدة والاتجاهات وأساليب الحياة اليومية، وربما يتخذ تغيرًا في الجوانب المادية للنظام نفسه كما هو الحال مثلا في زيادة دخل الأسرة وزيادة رفاهها[1]. فالتغير الاجتماعي اليوم يمس ثقافة المجتمع وقيمه من خلال التيارات الفكرية المختلفة التي تواجهه مما يؤدي إلى تغير القيم والمعايير التي يعتنقها المجتمع لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة، وتبقى الحقيقة الثابتة إن المجتمعات في تغير دائم مهما كانت حالتها من العزلة والبدائية[2].

وفي إطار ما ذكرناه من تعاريف وتحديدات لمفهوم التغير الاجتماعي يمكن أن نشتق تعريفا إجرائيا للتغير الاجتماعي بأنه (مجموعة من التحولات التي تمس حياة المجتمعات الإنسانية بفعل التقدم التقني والاتصال الثقافي والحضاري، فتصاحبها تغيرات في البنى والأدوار الاجتماعية ونمط العلاقات فضلا عن تأثيره في القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد المتوارثة عند الأفراد) .

ثالثا– الثقافة Culture

---

[1] دهام محمود الجبوري، تغير القيم الاجتماعية وأثره على التنظيم الاجتماعي في قرية البوطعمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع– كلية الآداب، جامعة بغداد، 1974، ص 308.

[2] عبد المجيد عبد الرحيم، تمهيد في علم الاجتماع، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1968، ص 186.

يقابل مصطلح ثقافة في اللغة العربية مصطلح " Culture " في اللغة الإنكليزية والفرنسية والألمانية نوعا ما[1]. وهي تعني تنقية الفطرة البشرية وتشذيبها وتقويم اعوجاجها وإطلاق طاقات الإنسان لاستيعاب المعارف التي يحتاج إليها ومن ثم البحث والتنقيب عن معاني الحق والخير وكل القيم التي تصلح الوجود الإنساني وتهذبه وتقوم اعوجاجه[2]. ويشكل القرآن الكريم مصدرًا لمعنى الثقافة وهو: الظفر بالشيء بعد البحث والتفتيش عنه[3]. كما في قوله تعالى: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾[4]. والثقافة قبل هذا وذاك هي قياس لكل الأشياء فكل حقيقة واقعية يتم إدراكها عبر نظام ثقافي معين[5]. ويعد تعريف تايلور Tylor أكثر التعريفات قبولا وشمولا حيث عرفها بأنها (ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعرف وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في ذلك المجتمع)[6].

ويذهب د. محمد عابد الجابري إلى تعريف الثقافة (بوصفها المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتغيرات والإبداعات والتطلعات التي تحفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء)[7]. ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال المعنى الواسع للثقافة الذي يجسد حالة الاكتساب المعرفي عند الإنسان، أي الثراء الفكري ومعنى ذلك أن الإنسان المثقف هو الإنسان الواسع التطلع والمعارف، القادر بالتالي على استخدام العقل وعلى

---

(1) عبد الله الموسوي، الثقافة العربية بين الخصوصية والعالمية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد الثاني، 1999، ص 61.

(2) ماهر اسماعيل الجعفري، دور الثقافة العربية في تحديد ملامح الشخصية العربية، المصدر نفسه، ص 48.

(3) عادل عبد الحسين شكارة، وحدة الحضارة العربية، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد الثالث، 1990، ص83.

(4) سورة البقرة، آية 191.

(5) حيدر إبراهيم، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني– الكويت، أكتوبر 1999، ص 99.

(6) International Encyclopedia of the Social Scenes. V 13 the Macmillan Company, London, 1972, P. 527.

(7) د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، الأطروحة الأولى، ندوة (العرب والعولمة) مصدر سابق، ص 297.

الاكتشاف والإبداع ومن هذا المنظور فإن الثقافة ليست قوالب معرفية جاهزة بقدر ما هي تهيؤ وقدرة على الفهم والإدراك[1]. وفي هذا الإطار جاء تعريف روبرت لوي Robert Lowie الذي يرى أن الثقافة (مجموع ما يحصل عليه الفرد من مجتمعه من المعتقدات والتقاليد والنماذج الفنية والعادات المتعلقة بالغذاء والحرف التي تصل إليه، لا عن طريق فعالياته الإبداعية بل كميراث من الماضي ينقل إليه بالتعليم العفوي أو المنظم . وقد ذهب رالف بدنكتن " Ralph Pidington " إلى أنها مجموع الأدوات المادية والفكرية التي يستطيع بها شعب ما إشباع حاجاته الحياتية والاجتماعية وتكيف نفسه لبيئته[2].

في إطار هذه المسارات والخلفيات تشمل الثقافة بمعناها الواسع جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات، والثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الخلقي، وعن طريقها (الثقافة) نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه، والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل، وإعادة النظر في إنجازاته والبحث عن مدلولات جديدة وإبداع وأعمال يتفوق فيها على نفسه[3]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الثقافة العربية قد تميزت بارتكازها على منظومة من القيم الروحية والفكرية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية فشكلت بمجموعها الهيكل الأساسي للهوية الثقافية العربية، وما دامت الثقافة هي التي تضفي على الحياة الإنسانية معناها وقيمتها من

---

[1] د. حاتم بن عثمان، العولمة والثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص 56.

[2] كلايد كلوكهن، الإنسان في المرآة: ترجمة وتعليق شاكر مصطفى سليم، بغداد، 1964، ص 71-72.

[3] د. حاتم بن عثمان، العولمة والثقافة، مصدر سابق، ص 19.

خلال إطار القيم التي تحملها، ويتحدد اتجاه الإنسان في الحياة والفكر وفقا لهذه القيم التي تحكم سلوكه وأفعاله[1].

مما تقدم يمكن القول: إن الثقافة بمختلف جوانبها تعد سبيلا وطريقا يهتدي به أبناء المجتمعات الإنسانية، وهي كما يرى محمد محفوظ نافذة الحياة للتقدم والمعرفة ومن خلالها يمكن التعامل مع الأشياء والقضايا المختلفة وبالتالي فإنها تكتنز قدرة خلاقة تساعد المرء في تحويل قدراته وإمكاناته إلى إنجازات وأفعال تعود بالفائدة عليه وعلى وطنه ومجتمعه[2].

وأخيرا يمكن أن نخلص إلى تعريف إجرائي للثقافة على أنها (المعرفة الواسعة التي تتشكل لدى الإنسان ويكتسبها من محيطه عن طريق العلم والمعرفة والعادات الموروثة وبما يساعده على مواكبة التطورات التي يشهدها المجتمع في جميع المجالات، والتصدي للتيارات والتغيرات التي لا تنسجم مع قيم مجتمعه وتقاليده وبما يسهم في الحفاظ على هويته وتماسك مجتمعه).

---

[1] د. كمال رفيق الجراح، الثقافة العربية وتحديات العصر، مجلة دراسات اجتماعية، مصدر سابق، ص 37.

[2] د. محمد محفوظ، الحضور والمثاقفة (المثقف العربي وتحديات العولمة) المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 125.

رابعا– القيم الاجتماعية "Social Values"

تشير كلمة قيمة إلى كل ما هو جدير باهتمام الفرد وعنايته لاعتبارات اجتماعية أو اقتصادية أو سيكولوجية...إلخ [1] والقيم (هي أحكام مكتسبة من الواقع الاجتماعي يتعلمها الفرد ويحكم بها ويحدد مجالات تفكيره وتؤثر في سلوكه وتعلمه فالصدق والأمانة والشجاعة والولاء، وتحمل المسؤولية كلها قيم يكتسبها الفرد والجماعات الصغيرة من المجتمع الذي ينتمون إليه[2]. لذلك ظلت القيم الاجتماعية حجر الزاوية في تشكيل البنى المجتمعية وهي العناصر المركبة الناتجة عن التفاعل الاجتماعي وتساعد في عملية تشكيل الأسس الجوهرية للنظرية الاجتماعية[3]. وقد أشار إلى ذلك روبرت ميرتون (R. Merton) الذي أكد أن القيم هي ظواهر اجتماعية ثقافية تساهم في ربط تماسك أجزاء البناء الاجتماعي معا، وفي تحقيق الوظائف الاجتماعية بما تقوم به من ضبط للسلوك وتحقيق الامتثال للمجتمع وقواعد النظام العام[4]. فهي قبل هذا وذاك مجموعة من المبادئ والمعايير التي يضعها مجتمع ما في ضوء ما تراكم عليها من خبرات، وتتكون نتيجة عمليات انتقاء جماعية يصطلح أفراد المجتمع عليها لتنظيم العلاقات بينهم[5]. وعلى هذا الأساس تحدد القيم الاجتماعية الأنشطة الاقتصادية والواقع الاجتماعي والثقافي الذي يشكله الأفراد في مجتمعهم[6]. وهي بهذا الإطار تمثل لب الثقافة وروح الضبط الاجتماعي في المجتمع لما تقدمه من أداء وظيفي هام، تشكل القاعدة التي تحكم حياة الأفراد وتتخلل مختلف النشاطات التي يؤمنون بها والموضوعات التي يفكرون بها كما أنها

---

[1] د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص 439.

[2] المصدر نفسه، ص 439.

[3] دينكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة، د. إحسان حمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص366.

[4] R. Merton, Social theory & Social Structure, the Free Press, New York, 1968. P.281.

[5] د. محمد حسن الشناوي وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 189.

[6] د. قيس النوري، الأنثربولوجيا النفسية، مطابع التعليم العالي، جامعة بغداد، 1990، ص 294.

تمارس من جانب آخر ضغطا على الأفراد من أجل تشكيل قوالب سلوكية وأسلوب حياتهم بما يتفق مع الطابع المميز لثقافتهم[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اشتقاق تعريف إجرائي لمفهوم القيم الاجتماعية بأنها (مجموعة المثل والمعايير الأخلاقية التي يكتسبها الأفراد من الواقع الاجتماعي المحيط بهم عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، فتشكل لديهم الرقيب الأساسي والمؤثر في سلوكهم، وهذا ينعكس بطبيعته في بناء شخصيتهم واستقرارهم وانسجامهم مع البيئة الاجتماعية التي ينتمون إليها مما يساعدهم على مواجهة الأفكار والتيارات والقيم الدخيلة التي لا تنسجم مع واقعهم وثقافتهم).

---

[1] جلال مدبولي، القيم الاجتماعية والتنمية بين الريف والحضر، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد (23) القاهرة، 1986، ص 50.

المبحث الثالث
نشأة العولمة وتطورها

يؤكد العديد من الباحثين على أن جذور العولمة تعود إلى بدايات نشوء النظام الاقتصادي الرأسمالي وخصوصا بعد أن طرح مفكرو المدرسة التجارية توجهاتهم التي يُنظر من خلالها إلى العالم وكأنه وحدة اقتصادية يتطلب فيها المتاجرة في كل مكان وإقرار حرية التجارة الخارجية، ولعل أبرز هؤلاء المفكرين (دايفيد هيوم) في إنكلترا، الذي يعده البعض من مؤرخي الفكر الاقتصادي، حيث مثل فكره مرحلة الانتقال من الفكر التجاري إلى الفكر الاقتصادي، إذ كان هيوم يقر بضرورة إطلاق حرية التجارة الخارجية وعدم تقيدها وإلغاء كافة الحواجز التي تحد منها[1].

ويذهب البعض إلى القول بأن بدايات العولمة اقترنت ببزوغ ظاهرة الدولة القومية في القرن السابع عشر، وينصرف د. جلال أمين إلى تبرير ذلك بأن العناصر الأساسية في فكرة العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، جميع هذه العناصر عرفها العالم منذ قرون عدة وعلى الأخص منذ الكشوفات الجغرافية أواخر القرن الخامس عشر، كما يضيف مؤكدا أن بداية الظاهرة مرتبط ارتباطا وثيقا بتقدم تقنية الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية[2]. فالعولمة تشير إلى التغيرات النوعية في الهياكل الاقتصادية والسياسية والتوجهات والتغيرات على المستوى القومي والعالمي، والعولمة الاقتصادية تشير إلى الاندماج الكامل في أسواق المال وتآكل القيود المكبلة لحركة السلع والعمل، كما أنها تشير إلى التغيرات

---

[1] مجذاب بدر عناد الغريري، العولمة أسلوب للهيمنة الإمبريالية، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية، بغداد، العدد الثالث عشر، تموز، 2001، ص 2.

[2] د. جلال أمين، العولمة والدولة: ندوة (العرب والعولمة) مصدر سابق، ص 153.

في تدفقات رأس المال ونظم الإنتاج والأسواق وأنماط التبادل للسلع والخدمات. ومن هنا فإن العولمة قد فرضت تقسيما دوليا جديدا للعمل مع حراك أكبر للقوى العاملة (هجرة دولية) وقد صاحب ذلك تزايد الضغوط لتطور السياسات المالية والنقدية لترتقي مع المعايير الدولية، وضغوط متزايدة لتطور سياسات اجتماعية وعالمية[1]. ومما هو جدير بالذكر أن الاستخدام المكثف والمستمر لمصطلح العولمة قد جعلها تدخل اللغة اليومية لعامة الناس فضلا عن مثقفيهم، وإن هذا الانتشار قد أعاقه على نحو ملحوظ وجود إجماع حول ما تعنيه حقيقة هذا المصطلح، وماذا يترتب على ظاهرة العولمة والكيفية التي يعمل بها، والاتجاه الذي تسير إليه.

وهناك رأي يؤكد أن مفهوم العولمة برز بالأساس في مجال الاقتصاد وهو يعود بالأساس للثورة العلمية التكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فالثورة الصناعية بشكلها التقليدي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في أوربا حيث أدى التطور في استخدام الطاقة إلى تغير جذري في أسلوب وقوى وعلاقات الإنتاج وأدت هذه التغيرات إلى بداية مرحلة التطور والتوسع الاقتصادي التي استلزمت بدورها الحصول على الموارد الطبيعية وفتح الأسواق العالمية وارتبطت بمرحلة الحروب الأوربية وظاهرة الاستعمار لتوفير احتياجات الرأسمالية الصاعدة[2]. فالعولمة إذن هي ليست مجرد تطور للرأسمالية المتوحشة ابنة الستينات في القرن الماضي، بل هي نتاج الصراعات التاريخية للرأسمالية ضد الإيديولوجيات الاشتراكية وحركات الانبعاث القومي، إنها الوجه الشعاراتي البراق للاستعمار والإمبريالية.

وهناك رأي آخر يرى أن العولمة ظهرت في القرن التاسع عشر ولكنها ظلت في مجال ضيق أو مساحة محدودة من الأرض، تتمثل هذه العولمة بتدفق السلع ورأس المال والأشخاص، أما العولمة المعاصرة فهي أكثر انتشارا، حيث تشمل

---

[1] د. عبد الرزاق فارس الفارس، العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، 2004، ص56-57.

[2] هالة مصطفى، العولمة دور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد (134) الكويت، 1998، ص 43.

مشاركين أكثر بعدا فضلا عن ذلك فإن عولمة القرن التاسع عشر لم تشهد أحكاما قانونية مصادقا عليها من قبل الحكومات، كما أنها لم تشهد معايير ومنظمات كما في العولمة المعاصرة، إلا أن هذا الاتجاه يركز على الجانب الاقتصادي للعولمة متجاهلا العولمة كظاهرة شاملة ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]. ومما هو جدير بالذكر أن العولمة الحديثة وعلى عكس تجارب العولمة الماضية، شملت أربعة مجالات على نحو متواز وهي (الاستثمار والصناعة والمعلومات والأفراد) فالاستثمارات لم تعد مقيدة بالجغرافية، والتصنيع أصبح عالميا مع نمو دور الشركات المتعددة الجنسية، ومع توزيع قدراتها الإنتاجية في أقطار متعددة، والمعلومات أصبحت الآن متوافرة بسهولة وبتكاليف قليلة من خلال شبكة المعلومات الدولية، ويمكن نقلها بكلفة متواضعة وخلال وقت قصير من أي جزء من الكرة الأرضية إلى جزء آخر. والأفراد أصبحوا أقل فأقل مرتبطين بالمكان الذي ولدوا فيه أو نشأوا فيه كما أن العولمة تغير طبيعة الهجرة فتجعلها هجرة بالاتصال بعد أن كانت هجرة بالانتقال، فضلا عن خفض تكاليف السفر عند الناس وبدرجة كبيرة [2].

ويرى العديد من المختصين أن القرن العشرين قد شهد عوامل عديدة أدت إلى تطور هذه الظاهرة، وتتلخص هذه العوامل في انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 بوصفه قوة عظمى، وإعادة توحيد ألمانيا عام 1989 وحرب الخليج عام 1991 والمفاوضات الفلسطينية عام 1992 وانتهاء التمييز العنصري في جنوب إفريقيا عام 1994 بانتخاب (نلسون مانديلا) أول رئيس أسود والتبني المتزايد لاقتصاد السوق من خلال سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلا عن بروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى ومهيمنة على العالم أجمع، كل هذا له أثر بالغ أسهم في تطور هذه الظاهرة[1].

---

[1] Michael Sakban, Regionalization & Globalization, Cooperation South, New York, UNDP, 1998, P. 6.

[2] د. عبد الرزاق فارس الفارس، مصدر سابق، ص 57.

[1] د. برهان غليون، العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين، منتدى عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، عمان، آب 1998، ص 72.

لقد رسم الغرب سيناريوهاته وخيوط التبعية إليه بعد تآكل الاستعمار القديم، فقد كان الغرب مستعدا للدخول في فترة ما بعد الاستعمار لتحقيق سيناريو التمزق من جديد وإن كان بصيغ مختلفة عن الماضي، المهم بالنسبة إليه هو أن يقضي على أية قوة تنمو في عالم البلدان النامية[2].

ولابد في هذا المجال أن نتعرض إلى النموذج الذي صاغه رولاند روبرتسون لرسم تصور واضح عن المسيرة التاريخية لبروز هذه الظاهرة التي حددها بخمس مراحل متعاقبة هي[3]:

1-المرحلة الجنينية:

استمرت هذه المرحلة في أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وإضعافا للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفردية والمادية.

2-مرحلة النشوء:

استمرت هذه المرحلة في أوربا أساسا منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870، فقد حدث في هذه المرحلة تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول.

3-مرحلة الانطلاق:

استمرت هذه المرحلة من عام 1870 حتى العشرينات من القرن العشرين وظهرت مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح، والمجتمع القومي) كما ظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها.

---

[2] محمد محفوظ، حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، العدد (15) بغداد، 1998، ص 154.

[3] للمزيد من الاطلاع ينظر: السيد ياسين، ندوة (العرب والعولمة)، مصدر سابق، ص 30-32.

4-الصراع من أجل الهيمنة:

استمرت هذه المرحلة من عشرينيات القرن العشرين حتى منتصف الستينيات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة.

5-مرحلة عدم اليقين:

شهدت الفترة منذ عقد الستينيات تحولات مجتمعية هامة وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات حيث تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصاعد الوعي الكوني في الستينيات، وحدث هبوط على القمر قام به رواد فضاء أمريكيين عام 1969، وتعمقت القيم المادية، وشهدت المرحلة نهاية الحروب الباردة، وأصبح النظام الدولي أكثر انتشارا، وانتهى النظام الثنائي القومية.

وهنا نقف قليلا لنقول: إن التوجهات والمسارات التي أفرزتها مراحل تطور العولمة وخصوصا في العقد الأخير من القرن العشرين لم تكن عفوية وتلقائية، بل كانت عبر مسارات وتوجهات محكمة رسمت مصير العالم من خلالها وقادته إلى مواجهة تحديات خطيرة اجتماعية واقتصادية وثقافية سنتناولها في فصول الرسالة.

الفصل الثاني

أذرع العولمة وانعكاساتها على المجتمع العربي

المبحث الأول: وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي.

المبحث الرابع: منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول
وسائل الاتصال والإعلام الحديثة

لا يخفى على أحد أن ما تشكله وسائل الإعلام بأشكالها المتنوعة، المقروءة أو المسموعة أو المرئية من أهمية كبيرة في عمليات نقل المعلومات والآراء والاتجاهات التي يمثل كل منها في لغة الإعلام رسالة يبعث بها المرسل إلى المستقبل بغرض التأثير فيه تحقيقا لهدف معين مسبقا، وهذا التأثير قد ينعكس على سلوك فرد أو جماعة أو مجتمع بكامله، فينتج عنه تأثير إيجابي أو سلبي. وما دام الاتصال يشير إلى حالة التفاعل بين الأفراد الذين تترتب عليهم نتائج سلوكية متوقعة[1]. فإن أهمية وسائل الاتصال وتأثيرها في حياة المجتمع تتزايد بشكل سريع مثلما تتزايد جاذبيتها بالقدر الذي تستحوذ فيه على جانب كبير من وقت المتلقي واهتمامه[2]. وإذا كان العصر الحالي قد تميز بالتقدم العلمي الهائل الذي أدى إلى تطور كبير في تكنولوجيا الاتصالات، حيث استطاعت الأقمار الصناعية ربط العالم بعضه ببعض من دون التأثر بأية عوائق، فقد أصبح الإنسان يعيش مع الحدث أينما كان في نفس لحظة الزمان وحدود المكان الذي وقع فيه، فوسائل الاتصال الحديثة من قنوات فضائية وهواتف محمولة وشبكة معلومات...استطاعت وبشكل غير مسبوق ضغط الزمان والمكان حتى أصبح العالم بأسره يعيش بالفعل في إطار (القرية الكونية الصغيرة) بكل ما يعني ذلك من انتقال المعلومات والمعارف وانتشارها والتأثير بها من غير أن تستطيع الدول القومية أن تمنع أو تصد تلك المعلومات والمعارف عن مجتمعها مهما كانت وجهة النظر الرسمية لتلك الدول اتجاهها[1]. لذا

---

[1] شاهيناز طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص 9، نقلا عن د. محمد عبد العزيز الذهب، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، 2002، ص 188.

[2] د. محمد عبد العزيز الذهب، مصدر سابق، ص 188.

[1] مولود زايد الطبيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الاجتماع– كلية الآداب – جامعة بغداد، 2001، ص 199.

فإن التأثير الثقافي للعولمة يتجلى وبشكل خطير في جملة التطورات التي أفرزها الاندلاع المعرفي متمثلا في وسائل الاتصال الحديثة من خلال ظهور الإعلام المرئي والتحول من الكلمة المكتوبة أو المطبوعة إلى الكلمة المرئية، التي أصبحت الوسيلة المفضلة لدى كثير من الناس للحصول على المعلومات[2]. ومع تعاظم فرص الاتصال عن طريق شبكة الانترنيت وما صاحبها من تقنية الاتصالات، فقد أصبح من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول المواطنين[3].

هذه التحولات التكنولوجية والاندلاع المعرفي ووسائل الاتصال الحديثة وفرت للولايات المتحدة الأمريكية الطريق إلى ما يمكن تسميته بـ(الاستعمار عن بعد) من خلال بث أفكار غير مباشرة في برامج ومسلسلات وأفلام بإمكانها أن تجعل عقول المشاهدين تفكر في الاتجاه الذي يراد لها من الآخر[4].

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن الإعلام الأمريكي يسيطر على نحو 65% من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية وهذا ما دفع دولا متقدمة مثل فرنسا وكندا ومثقفيها إلى التوجس الشديد من المخاطر الناجمة عن هذه الهيمنة على الإعلام والسعي لبناء مصدات لحماية بناها الثقافية وقيمها الوطنية من التحلل وتهميش خصوصيتها[5].

والواقع أن النزعة الأمريكية للسيطرة على العالم تعدُّ اتجاها قديما لدى الولايات المتحدة، ففي الدورة (88) للكونجرس الأمريكي وفي التقرير (1352) الصادر في 1964/4/27، وردت الفقرة الآتية (يمكننا أن نحقق بعض أهداف

---

[2] هدى راغب عوض، العولمة بين الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، العدد (130) أكتوبر، 1997، ص 251.

[3] عمر الجويلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، العدد (123) يناير، 1996، ص 87.

[4] سعد اسماعيل علي، أثر الاختراق الإعلامي في مجال التربية، أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996، ص 153.

[5] د. عبد الله عبد الدائم، العالم ومستقبل الثقافة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (222) آب، 1997، ص 28-29.

سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع شعوب الدول الأجنبية بدلا من التعامل مع حكوماتها)، وهذا ما أشار إليه أيضا (بريجنسكي) مستشار الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) للأمن القومي بقوله: (إن على الولايات المتحدة وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الإعلام العالمي، أن تقدم للعالم أجمع نموذجا كونيا للحداثة) بمعنى نشر القيم والمبادئ الأمريكية، وقبله دعا الرئيس الأمريكي السابق (ريتشارد نيكسون) في كتابه (نصر بلا حرب) إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت أمريكا أن تكون زعيمة العالم[1].

لقد عملت وسائل الإعلام بقدراتها وانتشارها الهائل على تسويق الأفكار والمبادئ والفلسفة وأنماط الحياة الأمريكية على وجه التحديد بهدف الوصول إلى أمركة العالم وجعل شعوبها تفكر وتعيش وتستهلك بأسلوب الحياة الأمريكية، وهذا بطبيعته ينعكس على طريقة المحاكاة لأساليب الحياة التي تتحول إلى إعجاب بالسياسات والمواقف الأمريكية، وبشعاراتها الجميلة مثل الحرية والديمقراطية وتحول العالم إلى قرية صغيرة واحدة وانتهاء عصر القوميات والحدود الوطنية وذوبان العالم في كيان ثقافي وحضاري واحد إلى غير ذلك من الشعارات الجديدة البراقة التي تسحر الناس بالصورة الظاهرة للعولمة[2].

إن المجتمعات الإنسانية باتت تواجه اليوم عالما بلا حواجز، فتحت فيه الفضائيات كلها لوسائل الاتصال وتدفق إعلام دول العالم بعضها على بعض، ولم يعد بالإمكان التعتيم عليه أو تجاهله وهو اليوم يهبط علينا من السماء بالمعنى الفعلي وليس المجازي والسبيل الوحيد للتعامل معه ومع الآثار التي سوف يعكسها في مجتمعنا العربي هو التحصين الداخلي والإيجابي[1]. ومهما يكن من أمر، فإن معطيات الواقع الفعلي تؤشر بوضوح أن العولمة بمختلف جوانبها قد تحولت نتائجها

---

[1] نقلا عن نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (221) تموز، 1997، ص 30.

[2] د. محمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 42-43.

[1] ليلى شرف، التحديات التي تواجه الإعلام العربي في المرحلة القادمة، مجلة الرسالة، العدد (5) تشرين الأول، 1997، ص 6-7.

إلى واقع، وتظهر آثارها وبشكل جلي في التطور السريع في مجال وسائل الاتصالات المختلفة بفضل الثورة الاتصالاتية الكبيرة التي شهدها العالم منذ العقد الأخير من القرن الماضي ولا زالت تقدم لنا كل يوم مزيدا من الاختراعات الجديدة إلى جانب المجالات الحالية[2].

إذن يمكن القول أن مجتمعنا العربي أصبح يواجه تحديات جديدة تهدد باختراقات ثقافية كبيرة بسبب التقدم التقني، وإن أخطر ما يواجهه هو انتشار الثقافات والأفكار والقيم الغربية والأمريكية بشكل خاص في عقول أجيالنا وسلوكهم، وخاصة الأطفال والمراهقين والشباب بوصفهم الثروة الحقيقية والمرتكز الأساسي للمستقبل، لاسيما وأن الكثير من الممارسات القيمية والسلوكيات التي تبثها آلة الإعلام باتجاه واحد (One way) لا تنسجم مع المعايير والقيم العليا التي يتمسك ويعتز بها مجتمعنا العربي، لذلك فإن تبني مؤسسات دولية لترويج ونشر تلك القيم والسلوكيات التي تتناقض مع قيمنا العربية الأصيلة يعد تهديدا خطيرا لثوابت الأمة العربية التي حافظت على تماسكها وخصائصها عبر قرون طويلة. وإن ما يزيد الأمر خطورة هو محاولات طمس الهوية الثقافية للمجتمع، والعمل على تغريب الثقافات الوطنية من خلال الآليات الإعلامية المذكورة آنفا، واحتكارها على مستوى المعرفة والتشغيل، فكان لصناعة الثقافة دور مهم في هذا الإطار، حيث تم توجيه نمط الثقافة من منطلق ما بعد الحداثة نحو إعادة إنتاج وتقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب[3]. وما يلاحظه المتابع اليوم أن هناك محاولات جدية لتدويل الدساتير الوطنية بما يخدم تلك الثقافات المعولمة وطمس خصوصيات دساتير تلك الدول وقوانينها وتشريعاتها[1].

---

[2] د. محمد معمر عبد الوهاب، العولمة والهوية الثقافية في اليمن، أوراق يمانية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (16) صنعاء، أكتوبر، 2001، ص 10-11.

[3] د. سليمان الديراني، ما بعد الحداثة: مجتمع جديد أم خطاب مستجد، مجلة الفكر العربي، العدد (78) خريف 1994، ص 6.

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر: هيلين تورار ، تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة باسيل يوسف، بيت الحكمة، بغداد، 2004.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن التوجهات الحقيقية للعولمة تسعى إلى نشر نموذج الثقافة الأمريكي وتهميش القيم والثقافات للشعوب الأخرى وهنا باتت ثقافتنا العربية تواجه تحديات جدية من خلال ما تبثه وسائل الإعلام المتطورة ومنظومة المعلومات، وأخطرها نشر الأفكار المادية وإشاعة ثقافة الاستهلاك والتملك بوصفها الأساس في صياغة القوانين الاجتماعية والعلاقات الأسرية التي تقود إلى تقويض أسس البناء الاجتماعي واختلال وظائفه وبالتالي زعزعة أمنه الاجتماعي وخصوصيته الثقافية.

المبحث الثاني
الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات متعددة الجنسيات، أو كما يسميها البعض العابرة الحدود، من الوسائل الرئيسة والفاعلة في تحقيق العولمة وقد شكلت ومنذ وقت مبكر المجال الأكثر استخداما والأكثر فاعلية من قبل الدول الرأسمالية الغربية في تحقيق أهداف العولمة ويمكن القول هنا: إن جذور العولمة تكمن في الجانب الاقتصادي وما تملكه القوى الاقتصادية من أدوات في هذا الجانب، وتأتي في مقدمتها الشركات العابرة للقومية، حيث بدأت هذه الشركات نشاطها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد منذ مطلع الستينات[1].

وفي هذا الإطار يرى لسلي سكلير أن القوى الدافعة الكامنة وراء الرأسمالية العالمية هي نفسها القوى الدافعة المهيمنة وإن لم تكن الوحيدة الكامنة وراء النظام العالمي، ويرى أن العامل الأول والتركيز المؤسساتي للممارسات الاقتصادية العابرة للحدود القومية هو الشركات العابرة للحدود والقومية[2]. وتعرف هذه الشركات بأنها (مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة وتتمتع كل منها بجنسية مختلفة والتي تخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار ستراتيجية واحدة)[3]. وبعبارة أخرى تعني هذه الشركات (التعبير عن عملية تاريخية، وهي عملية التركيز والتمركز والتدويل المضطرد لرأس المال الاحتكاري الذي في سعيه لاستخلاص أقصى الأرباح يتوصل إلى أشكال من التنظيم والنشاط، لا تعني في ظل الأوضاع الراهنة للبلدان النامية سوى النهب الحقيقي للموارد والاستغلال المفرط

---

[1] د. ضاري رشيد الياسين، العولمة: مضامينها السياسية والاقتصادية والثقافية، مجلة دراسات، مركز دراسات دولية، العدد العاشر، كانون الأول، 2000، ص 140.

[2] Leslie sklair, Sociology of the Global System (Baltimore, MD: Johns Hopkins University, 1995) P.P. 59-63.

[3] حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، السنة1، ص61.

للعمل الرخيص، ومن ثم فإن من شأنها تشديد تبعيتها للرأسمالية العالمية، وتشويه وضعها داخل التقسيم الدولي للعمل[1]. لذا فإن هذه الشركات تعد سمة رئيسة يتميز بها النظام الرأسمالي وركيزة أساسية يستند عليها ذلك النظام بصفة خاصة، والشركة متعددة الجنسيات هي شركة رئيسة مع عدد من الشركات الأجنبية التابعة لها التي تستطيع إيصال إنتاج الشركة الأم وتسويقه خارج حدود أية دولة، وفي كثير من الحالات فإن إنتاج هذه الشركات يغطي العالم بأسره[2].

لقد أدى تنامي الأسواق العالمية المهتمة بالمال والخدمات المتخصصة، وتزايد الحاجة إلى شبكات خدمة عابرة للحدود والقومية بسبب الزيادات الحادة الحاصلة في الاستثمارات الدولية، وتقلص دور الحكومات في تنظيم وضبط النشاط الاقتصادي الدولي، وما يقابل ذلك من صعود مجالات مؤسساتية أخرى، خصوصا الأسواق العالمية والمكاتب القيادية للشركات– هذه المعطيات تشير بوضوح إلى وجود سلسلة من السيرورات الاقتصادية، تتميز كل منها بامتلاك مواقع في أكثر من بلد مما يجعلها عابرة للحدود القومية على هذا الصعيد، ونجد في هذا المجال منظومة حضرية عابرة للحدود القومية، ولو في بداياتها الأولى[3].

لقد تشكلت عبر المراحل الماضية مجموعة من الشركات الصناعية والمصرفية والخدمات العملاقة، والقائمة على دمج شركات أوربية وأمريكية ويابانية، والتي تقوم حاليا بنسج تحالفات عابرة للقارات والمحيطات والمتنوعة أشد التنوع في نشاطاتها، حيث تتسم هذه الشركات بأنها لم يعد لها هوية أو جنسية محددة ولم تعد تنتمي لدولة ولا تعترف بموطئ قدم واحد ولا بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية، فضلا عن أنها ليس لها مقر واحد، ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول، متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي، فمقرها الإداري

---

[1] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة،(147)، الكويت، آذار، 1990، ص 154.

[2] قيس حسون الملا، الآثار المحتملة للعولمة واتفاقيات الجات على المصارف التجارية العراقية، دراسة استطلاعية، رسالة دبلوم عالي في إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1998، ص 21.

[3] ساسكيا ساسن، مدينة من؟ العولمة وبروز مزاعم جديدة في كتاب العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، تحرير فرانك جي لتشنر وجون بولي، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 137–138.

في دولة والتسويقي في أخرى والهندسي والفني في ثالثة والإنتاجي في أخرى، والإقليمي في خامسة والدعائي في أخرى، والعالم عندها بلا حدود سياسية أو اقتصادية أو جغرافية، بل إن حدودها هي حدود العالم بل الكون بأسره، فهي لا تجد أي صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وإداراتها ومراكز بحوثها إلى أي مكان مستخدمة بذلك أكثر التقنيات تطورا والتي تقلص الزمان والمكان[1]. وتعتمد هذه الشركات على التطورات التكنولوجية الهائلة في ميدان الثورة المعلوماتية والاتصالات لإدارة شؤونها، فضلا عما تقوم به في ميدان البحث والتطوير من إنفاق هائل لتذليل المصاعب وتحقيق مكتسبات على الأرض، فنجد مثلا أن الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في ألمانيا 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 2,27% مليار دولار يسهم فيها المال العام بنسبة 37% والصناعات المختلفة بنسبة 2,60%. وهذا التوزيع في اليابان 8,21%، 2,68%، وفي الولايات المتحدة 2,39%، 7,58%، وبهذا فقد أصبحت التكنولوجيا هي السلاح الأساسي لهذه الشركات في تعاملها في مختلف البلدان[2]. كما أن عدد هذه الشركات يتوزع بين تسع دول هي اليابان 62 شركة، والولايات المتحدة 53 شركة، وألمانيا 23 شركة، وفرنسا 19 شركة، وبريطانيا 11 شركة، وسويسرا 8 شركات، وإيطاليا 5 شركات، وكوريا الجنوبية 4 شركات، وهولندا 4 شركات، إذ تحقق 200 شركة من هذه الشركات 30% من الناتج العالمي حتى عام 1995[1]. ويوضح لنا تقرير الأمم المتحدة أن 328 شخصا من كبار الأغنياء في العالم يساوي حجم ثروتهم النقدية حجم المصادر التي يعيش منها ملياران وثلاث مائة مليون شخص من فقراء العالم، وبعبارة أكثر تحديدا فإن 20% من كبار أغنياء العالم يقتسمون فيما بينهم 80% من الإنتاج المحلي على الصعيد

---

[1] John Allen, Crossing Borders: Footloose Multinational in John Allen & Chries Hamentted. A shinking world, 1995, PP. 53-62.

نقلا عن عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد الثاني، أكتوبر، 1999، ص 69-70.

[2] د. إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز، 1997، ص 59-60.

[1] د. رعد كامل الحيالي، العولمة وخيارات المواجهة، الخنساء للطباعة، الطبعة الأولى، 1999، ص 11-12.

العالمي[2]. إن هذا الحجم والدور الكبير الذي تقوم به هذه الشركات في النظام الاقتصادي العالمي الراهن يجعل إمكاناتها حاسمة في التأثير على مجرى الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاديات التي تعمل فوقها بشكل خاص، وهذه الشركات تستطيع نقل فروعها من دولة إلى أخرى، بحيث تؤثر على الدولة وتشكل رادعا للدولة المضيفة[3].

ويرى الاقتصادي الألماني (وولف جانج ساجس) أن دور هذه الشركات يتمثل فيما تحققه من هيمنة وفرض لإرادات تلك الشركات على مقدرات وشعوب الدول النامية، ويقول بهذا الصدد (إن أسوأ ما يمكن حصوله هو أن تنجح مساعي العولمة، لأن المستفيد منها أقلية صغيرة محاطة بمجموعة لها علاقات اقتصادية مع هذه الأقلية، أما بقية البشر فليس لهم إلا أن يتشاحنوا ويتقاتلوا، وليست العولمة ناديا تأهيليا للجميع يمكن أن يدخله الضعيف للبحث عن فرص القوة، ويدخله الفقير للبحث عن فرص غنى...بل ناديا يدخله الأغنياء والأقوياء ولا يدخله غيرهم[4].

وفي إطار هذه المعطيات نجد أن الشركات المتعددة الجنسية أو عابرة القومية المتحللة من القيود والحدود تعد العالم بأجمعه ساحتها لممارسة نشاطها الاقتصادي، فكانت العولمة نتاجا لهذا النشاط الواسع والمترامي، وبالتالي أخذت تغير المسرح الاقتصادي بطرائق جوهرية يحركها الاندفاع الواسع النطاق صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات وستراتيجيات التوزيع والتغير التقني الذي يزيل الحواجز التي تعترض إمكانيات التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وبذلك كانت خطوات الاندماج الاقتصادي الدولي واسعة وضاغطة في الوقت نفسه[1].

---

[2] مصطفى محمد الطحان، إعادة صياغة العالم، المجتمع، العدد (1307) تموز 1998، ص 25، نقلا عن د. ضاري رشيد الياسين، مصدر سابق، ص 146.

[3] المصدر نفسه، ص 146.

[4] المصدر نفسه، ص 146.

[1] ناظم الشمري، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، سلسلة المائدة الحرة، حلقة نقاشية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، كانون الثاني، 1997، ص 88.

وهكذا أصبحت الشركات اليوم العمود الفقري لشبكة العولمة المتنامية والدافع الرئيس لتوسيع ظاهرة التدويل وتعميقها في الحياة الاقتصادية[2]. وهي التي تقوم بالدور الأساسي والمهم في تفعيل هذه الظاهرة وخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن أنها تلغي دور الدولة وتقلل من قيمة البضائع الوطنية وهذا يساعد على تفكيك العملية الإنتاجية على المستوى الوطني، وبالتالي يؤدي هذا إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وترتفع نسبة البطالة داخل المجتمع الواحد، والأهم من هذا وذاك أن هذه الشركات تؤدي دورا كبيرا في إشاعة نمط استهلاك محدد وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم، وسيطرتها في مجال الإعلام بأشكاله المختلفة مما يسهل لها هذا الأمر.

[2] مهدي الحافظ، تعقيب على بحث محمد الأطرش، ندوة (العرب والعولمة)، مصدر سابق، ص 467.

المبحث الثالث

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

لقد تم إنشاء هاتين المؤسستين في ظل الهيمنة الأمريكية بموجب اتفاقية (بريتون وودز) عام 1944، وقد بدأ نشاطهما بالفعل في مارس عام 1947[1]. وهما من أهم أذرع العولمة الحديثة في استغلال ثروات الشعوب والسيطرة على الحكومات في الدول الفقيرة والنامية، وتوجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لما يخدم مصلحة الدول الكبرى واقتصادياتها ونظامها الرأسمالي، وقد اختص صندوق النقد الدولي أساسا باستقرار العملات الوطنية وتصحيح الخلل في موازين المدفوعات، في حين اهتم البنك الدولي بإعادة بناء الاقتصاديات التي خربتها الحروب وتنمية المناطق الأقل نموا[2].

كما أن صندوق النقد الدولي يشكل قوة حكومية فوق قومية في عالم اليوم، وتمنحه الموارد التي يتحكم بها وقدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تقترض منه سلطة لا يسع أنصار الأمم المتحدة سوى أن يحلموا بمثلها، وإن كل مصادر التسليف في العالم الرأسمالي المتقدم سواء أصحاب القروض الخاصة أم الحكومات أم المؤسسات المتعددة الأطراف على غرار جماعة البنك الدولي، ترفض تسليف بلد يعمل ضد سياسات الصندوق، والذي يعد الأداة المفضلة من أجل فرض انضباط مالي إمبريالي على البلدان الفقيرة وذلك تحت غطاء التعددية أو الكفاءة الفنية[3]. وهذا الصندوق يهدف إلى تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وتخفيض القيود على الصرف الأجنبي وإشاعة المدفوعات المتعددة الأطراف لتنمية حركة التبادل الدولي فضلا عن علاج الخلل الطارئ في موازين المدفوعات عن طريق

---

[1] وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، إسكندرية (د.ت) ص 337.

[2] مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص 217.

[3] شربيل باير، فخ القروض الخارجية، ترجمة بيار عقل، بيروت، دار العقل، آب، 1997، ص 5-6.

توفير رصيد مالي ودولي يكرس لهذا الغرض[1]. أما البنك الدولي فإنه يهدف إلى ترقية التوظيف الخاص الأجنبي بمساعدة ضمانات أو مشاركات في القروض والتوظيفات الأخرى، التي يقوم بها مستثمرون خاصون، وترقية الاتساع المنتظم وطويل الأجل للمبادلات الدولية، وحفظ توازن موازين المدفوعات مع تشجيع التوظيف الدولي لإنماء الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، فضلا عن تنظيم القروض الممنوحة أو المضمونة بواسطة أقنية أخرى[2].

ولقد بات واضحا أن وراء السياسة الانتهازية لصندوق النقد والبنك الدولي يقف الممول الأساسي وهي الولايات المتحدة والمصدر الأساسي للعون الخارجي والبلد الدائن الوحيد، لذا فقد أنشأت برامج عون ثنائية كانت تتيح إعادة توزيع الفائض من الرأسمالية لديها، فضلا عن أنها كانت تشتري مصالح عسكرية وسياسية واقتصادية في أرجاء العالم وأقرب مثال لهذه السياسة تركيا ومصر[3]. لقد أظهرت التجارب أن القروض والإعلانات والمساعدات لها دور سلبي كبير في تعميق التبعية وفرض ثمن سياسي واقتصادي باهض وتكلفة اجتماعية كبيرة، من خلال فرض إرادة المانحين وسياستهم في الشروط المجحفة لإدارة الاقتصاد المحلي وتحويل سياساته وتغير أنماط التنمية، وكذلك التخلي عن بعض الأهداف الاجتماعية، مثل الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن وتوفير أماكن عمل لأصحاب الشهادات والعمال والعاطلين عن العمل، وعلى المستوى الداخلي فإن الاعتماد على العون الخارجي يشيع الاسترخاء والاتكالية ويحبط جهود المنتجين المحليين ويزيد الكلفة الاجتماعية ويعمل على توزيع الدخول لصالح طبقات اجتماعية معينة، فضلا عن زيادة الضغط والتدخلات وكثيرا ما يساهم في عرقلة عمليات التكامل القومي[4]؛ لذا فقد أصبح اللجوء إلى هذه المؤسسات الدولية متكررا

---

[1] وجدي محمود حسين، مصدر سابق، ص 337.

[2] جورج قرم، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1997، ص25.

[3] شربيل باير، مصدر سابق، ص 31-34.

[4] عبد الحسن زلزلة، العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط، الحلقة النقاشية السنوية التاسعة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1978، ص 36.

في دول العالم الثالث، ليس فقط للحصول على تمويل مباشر منها، ولكن أيضا وبالأهم للحصول منها على ما أصبح يسمى بشهادة (حسن السلوك) تتيح للدولة المعنية إمكانية التقدم للحصول على قروض جديدة من حكومات وبنوك الدول الرأسمالية المتقدمة، مستندة إلى الشهادات التي حصلت عليها من هذه المؤسسات التي تثبت أن اقتصادها يدار على نحو يكفل للدائنين استرداد ما يقدمونه من أموال لتلك الدولة[1]. وإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الدول النامية والتي وقعت في مصيدة القروض، سواء كانت تلك القروض من المؤسسات المالية العالمية التي يديرها الغرب، أو من بلدان الغرب نفسها (أمريكا وأوربا) تسير نحو هاوية التبعية المدمرة، التي يكون ضحيتها الأول المواطن العادي، الذي تسعى مشاريع التنمية من أجله، وهذا ينعكس على تفكك المجتمع وانهياره وتكمن الخطورة في عدة جوانب عديدة لعل أبرزها أن الثروات والموارد الطبيعية للبلدان النامية توضع بشكل مباشر تحت الوصاية وتحت رحمة الاحتكارات الغربية والإمبريالية، وانتشار الطابع الاستهلاكي في المجتمع والتحول إلى الخصخصة وإنهاء القطاع العام فضلا عن إضعاف قوة الدولة في التدخل في إدارة الاقتصاد المحلي إلى الحد الأدنى، حيث توكل مهامها إلى آليات السوق[2].

وأخيرا فإن سياسة هذه المؤسسات لا تشغل نفسها بالاختلالات الهيكلية فحسب وإنما سياسة تهتم بالتدفقات المالية والمظاهر النقدية التي يعكسها ميزان المدفوعات ولعل أخطر نتائج الليبرالية المعولمة التي يطبقها صندوق النقد الدولي تكمن في إلزام البلد المدين باتباع سياسة انكماشية تتكفل بتوجيه الموارد المالية المتاحة لدفع الديون الخارجية أولا بعيدا عن كل الاعتبارات مثل حاجة البلد المدين، وإن الصندوق من جراء هذا لا يسهم بتحقيق التنمية في البلد بقدر ما يهمه توازن ميزانيته، حيث يشترط شروطًا قاسية لتحقيق هذا الأمر مثل الحد من الإنفاق الحكومي وإلغاء أسعار السلع الضرورية وكذلك تقليل النفقات الأخرى، من جانب

---

[1] د. حميد الجميلي، الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، العدد الخامس، السنة الثانية، 1995، ص 47.

[2] مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص 223-224.

آخر تسعى الدولة من أجل الحصول على المورد المادي لزيادة الضرائب على أفراد المجتمع[1]. وقد شهدت العديد من الأقطار العربية ممن تبنى ما يسمى ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي، أزمات اقتصادية واجتماعية بسبب انسحاب الدولة من أداء دورها الراعي للشرائح الفقيرة والمهمشة، وارتفعت معدلات البطالة والفقر والاستعباد والتهميش الاجتماعي كما هو الحال في اليمن والأردن وغيرها.

[1] حميد الجميلي، مصدر سابق، ص 47-48.

المبحث الرابع
منظمة التجارة العالمية

تعد منظمة التجارة العالمية من المنظمات والمؤسسات الدولية ومن الأذرع المهمة في تحقيق العولمة على الصعيد العالمي، ولهذه المنظمة قوانينها وأنظمتها التي لها أثر كبير في تسويق العولمة والدعاية لها، وتشكل هذه المنظمة المحور الرئيسي في تنظيم التجارة الحرة، وهي تدير العلاقات التجارية الدولية بين الدول المنظمة إليها[1]. وقد نشأت هذه المنظمة في العقد الأخير من القرن العشرين، وتعد الوريث لمنظمة الكات، لإدارة التجارة الحرة في عصر العولمة، كما تم في هذا الوقت إلغاء الجمارك والضرائب وفتح الحدود أمام دخول وخروج البضائع والأشخاص والأموال والتكنولوجيا والشركات، فضلا عن أن الظروف مهيئة للمنافسة الحرة في أسواق ذات تماثل واحد، وأن التنافس الحر بين الشركات ومصادر الإنتاج والأفراد في ظل هذه الظروف هو الذي يولد الثروة والقيمة وهو الذي يدفع إلى الابتكار الجديد لتكنولوجيا جديدة مما يؤدي إلى التقدم والازدهار الاقتصادي والتقني[2]. لذا فإن هذه المنظمة منذ تأسيسها في عام 1995 بدأ يتزايد عدد أعضائها حتى وصل إلى (130) دولة، وما يتعلق بالدول العربية وعلاقتها بالمنظمة فلا يتمتع بالعضوية الكاملة منها سوى سبع دول هي (الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، مصر، تونس، المغرب) كما أن هناك ثلاث دول تتمتع بعضوية مشاركة أو منتسبة وهي (الجزائر والسودان واليمن) في حين هناك دول تمثل حضور الاجتماعات بصفة مراقب وهي (الأردن والعراق والسعودية وسوريا ولبنان وليبيا)[1].

---

[1] د. محمد الجواهري، مصدر سابق، ص39.

[2] المصدر نفسه، ص 39-40.

[1] د. موسى الأزرعي، الجات في وسائل الإعلام والثقافة: كتاب الثقافة ودورها في التنمية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996، ص 277.

إن الدور الحقيقي لهذه المنظمة الجديدة، يتركز في حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات، وهذه المنظمة تمثل وسيلة مهمة في إدارة النظام التجاري الدولي إدارة مركزية[2]. كما تلعب هذه المنظمة دورا بارزا في تدويل العمل والتجارة على الساحة العالمية مما يعمق من سيطرة الدول الكبرى على أسواق البلدان النامية. لذا تسعى هذه المنظمة للقيام بدور مكمل لدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في كونها الحارس على إبقاء أسواق البلدان النامية تابعة في توجهاتها العامة للبلدان الصناعية خدمة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين[3].

في هذا السياق يعد إنشاء هذه المنظمة الدعامة الثالثة للاقتصاد العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتتركز مسؤولية هذه المنظمة على مراقبة وتحرير التجارة الدولية اللذين يقودان المراحل المتبقية من تحرير التجارة وبتحرير التجارة تستكمل إجراءات وأطر الحرية الاقتصادية وتصبح كاملة مع الحرية النقدية والمالية والتجارية عن طريق التنسيق على المستوى العالمي للسياسات المتبعة في الميادين التجارية والمالية والنقدية وبذلك تصبح عملية الانتقال من الاقتصاد العالمي الذي تتكون خلاياه الأساسية من اقتصادات متنافسة ومتمحورة على الذات إلى الاقتصاد الذي أصبح معولما حقيقة واقعة وعند ذلك يخضع الاقتصاد العالمي لدرجة أكبر من الإشراف من خلال التعاون بين ثلاثية هذه المنظمات التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[4].

ويوضح لنا رأي أستاذ القانون (جون جاكسون) في جامعة ميشغين Michigen بخصوص العلاقة بين هذه المنظمة وبين القوى الاقتصادية المتعولمة وخصوصا في الولايات المتحدة مركزا على الجوانب الآتية[1]:

---

[2] د. حميد الجميلي، الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص 42.

[3] المصدر نفسه، ص 42.

[4] د. حميد الجميلي، رؤية مستقبلية في الاقتصاد والسياسة للغات عالميا وعربيا، مجلة أم المعارك، العدد 3، 1995، ص 108.

[1] د. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995، ص95.

1-إن ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من إمكانات وقوة اقتصادية كبرى، وأهميتها في النظام التجاري الدولي يجعل من الصعب تصور أنها ترغم على قبول أو تعديل قرار لا تريده.

2-إن الاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والنتائج الأقوى لجولة أورغواي لم تكن واجبة النفاد بشكل تلقائي في الولايات المتحدة، وكذلك الحال فيما يخص الأحكام التي تصدرها لجان فظ المنازعات في هذه المنظمة. فضلا عن أن الكبار والأغنياء من أعضاء منظمة التجارة العالمية يتمتعون بوضع خاص لا ينبع من نصوص الاتفاقيات، بقدر ما ينبع بما يتمتعون به من قوة عظمى ونفوذ كبير في النظام التجاري الدولي، ويضع في حوزتهم (حق فيتو) ضمني لإعاقة أي قرار لا يتمتع بموافقتهم؛ لذا نجد أن هذا كله يمثل قلقا يعم الدول النامية من هذه الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وهذا يتركز في أمرين هما:

أولا- إن الدرجة المحدودة من التحرير للتجارة المترتبة على تطبيق نتائج جولة أرغواي قد تؤدي إلى خسارة لمعظم الدول النامية في المدى القصير وربما في المدى الطويل.

ثانيا- إن احتمالات خروج كل من الأغنياء والفقراء على القواعد والالتزامات الدولية ليست متكافئة، وفي أي من الحالات، ليس من مصلحة الفقراء المساهمة في الامتثال للضوابط والقواعد الدولية الجديدة، بالإكثار من الخروج عليها أسوة بالأغنياء، وإذا ما أفلت الأغنياء من العقاب على مخالفتهم القواعد والتعهدات الدولية فإن فرصة الفقراء في تفادي العقاب ضئيلة للغاية[2].

لذلك فإن إنشاء هذه المنظمة يأتي استكمالا لثلاثية إدارة الاقتصاد العالمي كما أسلفنا، فهذه المنظمة تشكل الدعامة الثالثة في الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبإنشاء هذه المنظمة سيكون مثلث الهيمنة على الاقتصاد العالمي قد اكتمل ويكون تدويل التجارة قد أوشك على التنفيذ من خلال تكليف المنظمة الجديدة بقيادة المراحل المقبلة لتحرير الأسواق العالمية[1].

---

[2] المصدر نفسه، ص 96-97.

[1] د. حميد الجميلي، الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص 42.

وعلى الرغم مما عانته شعوب العالم الثالث على يد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما زالت تعانيه، إلا أن منظمة التجارة العالمية تعد أخطر منها، فنحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية في السلع والخدمات والأموال ومن الصعب للغاية على أية دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادي أن تخرج عليه دون خسارة فادحة، فضلا عن هذا (الدستور) تعد منظمة التجارة مشروع قانون دولي للاستثمار الأجنبي وتطرح للمناقشة فكرة قانون دولي للعمل، وإلى جانب هذه السلطة التي تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات الغات[2].

وفي إطار هذه المسارات فإن بلدان العالم الثالث ستشهد ارتفاعًا في نسبة العاطلين، وانحرافًا سلعيًا واسع النطاق، وزيادة فاتورة الغذاء وإلغاء شروط المكون المحلي للصناعات التجميعية المملوكة للأجانب فضلا عن تعطيل بناء القاعدة الاقتصادية في البلدان النامية وتقليص فرص الاستثمار في هذه البلدان وزيادة معدلات البطالة[3].

في ضوء ما تقدم يمكن القول: إن إنشاء هذه المنظمة الدولية إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعني أن مثلث الهيمنة على الاقتصاد العالمي قد اكتمل، ولا شك أن مثلث الهيمنة هذا سيؤدي إلى مزيد من تهميش الدول النامية ومنها المجتمع العربي وتقليص دورها في إدارة تسيير الاقتصاد العالمي كما أن ذلك يعني أن هذه البلدان ستبقى مجتمعا طرفيا في اقتصاد القرن الحادي والعشرين[4].

---

[2] د. إسماعيل صبري عبد الله، العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (ندوة العرب والعولمة) مصدر سابق، ص365.

[3] د. حميد الجميلي، الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص 42.

[4] المصدر نفسه، ص 43.

الفصل الثالث

أبعاد العولمة وانعكاساتها على المجتمع العربي

المبحث الأول: البعد الاجتماعي.

المبحث الثاني: البعد الثقافي.

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي.

المبحث الرابع: البعد السياسي.

المبحث الأول
البعد الاجتماعي

مع التسليم بتلاشي الخطوط الفاصلة بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، وبينهما وبين ما هو سياسي، فإن أبرز التجليات في التطورات الدولية الحديثة وخصوصا الناجمة عن العولمة تصب في الخانة الاجتماعية، دون إهمال لبقية العوامل الأخرى ولما كان المبدأ الذي ينطلق منه خطاب العولمة يتركز في جعل العالم قرية كونية واحدة مخترقة للمجتمعات خاضعة للتوجهات الأمريكية، فالوصول إلى مجتمع واحد، ذي ملامح واحدة وأنظمة اجتماعية واحدة وأخلاق واحدة سيكون من أولويات العولمة؛ لأن صياغة المجتمع صياغة واحدة تسهل مهمة الأجنحة الهدامة الأخرى للعولمة في إفساد المجتمع وتفريغه من القيم الأصيلة، والأخلاق الحميدة النابعة من الأديان السماوية والفطرة الإنسانية والمنطلق العقلي وبالتالي يصبح من السهولة تفكيك هذا المجتمع ونجاح المخطط الأمريكي المطلوب[1]. والعولمة في بعدها الاجتماعي تعني (تفكيك الأمم والدول والجيوش وتفكيك المجتمع والأسرة فضلا عن تفكيك الفرد وتجريده من القيم والأخلاق والمبادئ الدينية المقدسة)[2]. وبفعل العولمة تحدث تغيرات موضوعية كثيرة في قوى الإنتاج وعلاقاته نتيجة الثورة المعلوماتية وهذا سينعكس بطبيعة الحال على العلاقات المجتمعية الحالية وخاصة في جوانبها الإيجابية، حيث يضعها تماما ويجعلها تقوم على أسس تتناقض مع قيم المجتمع البناءة[3]. وستفضي هذه التغيرات التي تواجه مجتمعنا إلى إضعاف التماسك الاجتماعي على مستوى العائلة والمجتمع ككل، وستكون العائلة هي الضحية الأولى لتيار العولمة، فيزداد التفكك الأسري والتشرذم الاجتماعي وتغييب

---

[1] د. محسن عبد الحميد، العولمة في المنظور الإسلامي، الطبعة الأولى، بغداد، 2002، ص 42.

[2] د. محمد مسعد سماحة، العولمة الأمريكية والعولمة البديلة، مجلة النور، العدد (85) السنة التاسعة، مايو 1998، ص 22.

[3] د. حكمت عبد الله البزاز، العولمة والتربية، دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، سلسلة آفاق (22)، 2001، ص 35.

القضايا العامة وتصبح لكل فئة قضية خاصة بها، فضلا عن انتشار قيم أخلاقية وأنماط سلوكية مناقضة لواقع ثوابتنا وأصالة مجتمعنا العربي، وهذا سيساعد على خلق حالات من التوتر الاجتماعي وزرع روح الاغتراب واللامبالاة وأوهام الحرية الفردية[1].

وفي هذا السياق ستزداد أنماط السلوك المعادية كالجريمة والمخدرات والعنف بوجه عام، وغياب المثل العليا، وانحدار رأس المال الاجتماعي أي: ضعف الإسهام في الجمعيات الخيرية، فضلا عن تراخي روابط الثقة التي تربط بين أفراد المجتمع وضعف الوازع الأخلاقي ومنح الأولوية للمتعة والسعادة الفردية والكسب الفردي[2].

إذن لظاهرة العولمة دور واضح في إحداث تغيير كبير في قيم ومعتقدات المجتمع العربي ولا سيما في مجال العلاقات الأسرية، فالعولمة أسهمت في هذا لدى الأطفال والشباب بشكل خاص، فتعمل بكل آلياتها للتأثير في هذه الفئة ومن خلال هذه الفئة يمكن أن تحدث تغيرا في المجتمع العربي.

ويزداد خطر العولمة في حدوث انحراف في البناء السياسي للنظام العربي من خلال انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات (كما أسلفنا) التي تعد من أعقد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه المجتمعات قاطبة على الرغم من تزايد اهتمام المجتمع الدولي بهذه الظاهرة ومخاطرها، إلا أن هذا الاهتمام بقي دون مستوى طموح المجتمع الإنساني، وإن نسبة المخدرات في العالم أخذت تتزايد من سنة إلى أخرى، وسوف تزداد حدة هذه الظاهرة في السنوات القادمة بفعل ظاهرة العولمة إذا لم تتظافر الجهود الإقليمية والدولية بشكل فعال للحد من هذه الظاهرة[3]

إن سيرورات تأثير العولمة تنعكس على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمة الاجتماعية واتساعها الأفقي والعمودي معا خاصة مع زيادة تراكم

---

[1] د. حكمت عبد الله البزاز، مصدر سابق، ص 35-36.

[2] نعوم تشومسكي، الغزو المستمر؛ ترجمة مي النبهان، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 1993، ص 117.

[3] وليد ناجي الحيالي، بحث غير منشور لقياس التكاليف المالية لتعاطي المخدرات في المملكة الأردنية، 1999، ص 1.

الثروات غير المشروعة وأشكال الثراء السريع بوصفها نتيجة حتمية ومباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية[1].

وفي إطار هذه الآثار والمشاكل التي تواجه مجتمعنا العربي نجد أن الإنسان العربي أصبح على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحا معرضا لمختلف المخاطر والاعتداءات قلقا حذرا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، وتحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، ولا يفكر بقضاياه الأساسية أو العامة ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغيرهما، إنه إنسان مغرب ومغترب عن ذاته، لأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، فهو لا يجد من مخرج سوى الخضوع أو الامتثال القسري أو الهرب[2].

ولعل الحقيقة الجلية التي تبرزها العولمة في مجالها الاجتماعي من خلال انعكاسات المخاطر الاقتصادية الناجمة عن تزايد أشكال تراكم الثروات، في هذا الاتساع المتزايد للفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الجماهير الفقيرة التي يزداد وضعها فقرا وتخلفا وتهميشا، إذ إن تراكم هذه العوامل على صعيد المجتمع العربي ساعد على انتقال وتحول معظم الدول العربية من حالة التبعية السياسية والاقتصادية في أشكالها السابقة إلى مزيد من التبعية والتهميش لدرجة الارتهان لشروط الهيمنة الأمريكية المتجددة التي جعلت دور الدولة قاصرا على حماية المصالح الرأسمالية الخارجية والداخلية المشتركة، بعد أن ترجع الإنتاج القومي لدى الدولة، وبرزت الشخصية البيروقراطية مما أدى إلى تفكيك الكثير من الروابط الوطنية والقومية وانهيار المجتمع، فضلا عن تعميق الفجوات الاجتماعية وأشكال الحراك الاجتماعي الشاذ وغير الطبيعي، ضمن إطار الفساد العام الكبير والثروات الطارئة والمستحدثة عن هذا الوضع[1].

---

[1] غازي الصوراني، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 293، تموز/ يوليو 2003، ص 115.

[2] هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع المعاصر، سلسلة السياسة والمجتمع، بيروت دار الطليعة 1987، ص 30، نقلا عن غازي الصوراني، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 116.

[1] غازي الصوراني، مصدر سابق، ص 102.

لذا فقد تمثلت الآثار الاجتماعية في المجتمع العربي في زيادة الحرمان السكاني وإحداث مزيد من التدهور في مستوى معيشة أفرادها وزيادة حدة الاختلالات والتوترات الداخلية داخل الدولة الواحدة وبين الدول المتقدمة والنامية وهذا أدى بدوره إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء[2].

وقد ورد في تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بأنه من المتوقع أن تنطوي المرحلة الأولى للعولمة على ارتفاع معدلات الفقر، وكثرة عدد المعوزين، وتزايد معانات الفئات الوسطى إلى جانب الفئات الأكثر عرضة للتهميش Vuluerable Groups من عناصر المجتمع بمعنى أن عولمة المبادلات التجارية، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها يمكن أن تحمل في طياتها وعودا بالرخاء والرفاهية، ولكن من المرجح أن تشكل مصدر عدم استقرار وتزعزع الأمن في حالة جمود المجتمع عن التعامل معها... فالتحول إلى العولمة سيزيد من فرص النمو الاقتصادي ولكن لهذه العملية أيضا مخاطرها وتكاليفها، ولا سيما في بعدها الاجتماعي والإنساني[3].

وهناك عدد من الدراسات التي أكدت الطبيعة السلبية لانعكاسات العولمة الاقتصادية على أسواق العمل العربية تحديدا، ذلك أن ما تقترن به هذه الظاهرة من تطورات تكنولوجية واسعة المدى سوف يقلل من الاعتماد على العمالة بشكل عام، وعلى العمالة منخفضة المهارة بوجه خاص، علما أن هذه الفئة الأخيرة هي التي تشكل القاعدة العريضة لقوة العمل العربية التي تم استيعابها طوال عقدي السبعينات والثمانينات في أنشطة محلية لا تنتج سلعا أو خدمات قابلة للتبادل الدولي مثل أنشطة البناء والتشييد والصناعات التقليدية[1].

---

[2] د. عدنان ياسين مصطفى، شبكات الأمان الاجتماعي العربية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد الخامس، 2000، ص 52.

[3] تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي: العولمة وآثارها الاجتماعية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والعشرين. الأقصر، مارس، 1998، ص 11.

[1] ليلى أحمد الخواجه، انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة منتدى إقليمي، العالم العربي والعولمة: تحديات وفرص، تونس، للفترة من 30 نوفمبر حتى 2 ديسمبر 1999، ص 3: نقلا عن د. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص 52.

كما أظهرت دراسات أخرى أن التحولات الاقتصادية العالمية سوف تؤدي دورا ستراتيجيا في تصدير البطالة من دول إلى أخرى، وإلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لن تنجذب إلى البلدان ذات العمالة الرخيصة كما حدث من قبل في العديد من البلدان الآسيوية، بل سيزيد تدفقها على البلدان ذات العمالة عالية الإنتاج ومرتفعة الأجر في الوقت نفسه، ومن الطبيعي هنا أن ينصب تدمير الوظائف على العمالة المنخفضة أو حتى متوسطة المهارة ولصالح الفئات المهنية والفنية عالية التخصص وهي الفئات الأقل وجودا في العمل العربي[2].

إذن يمكن القول: إن عصر العولمة أسهم في اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وديمومة البطالة وانتشار الثراء الفاحش وزيادة الإنفاق في السلع الكمالية، فآليات العولمة الاقتصادية والاستغلالية أدت إلى زيادة حدة الانقسام في العالم بين دول غنية جدا كما هو الحال في أشخاص أثرياء جدا ودول فقيرة ومجتمعات فقيرة جدا مما أدى إلى زيادة في الفقر واستبعاد وتهميش اجتماعي وتردٍ في الأوضاع الاقتصادية ساعد في تفكيك المجتمع وانحراف أفراده.

ومن أجل حماية مجتمعنا من الفقر علينا أن نؤكد على أهمية تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية (كالزكاة والصدقات والتكافل) التي تنهض بدور كبير في تعزيز قيم التضامن والتماسك وتعزيز الأمن الاجتماعي العربي، ودفع المؤسسات الأهلية إلى أن تنسج بينها شبكة من العلاقات الأفقية والعمودية لكي تتمكن من أداء دورها الإنساني والتنموي بدلا من التراجع والانغلاق أمام الضغوط التي تفرضها عليها مؤسسات النظام العالمي بشركاته فاقدة الهوية[3].

وفي هذا السياق فإن غالبية البلدان العربية ستواجه تحديات خطيرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، وإن تفاقم الفقر سيؤدي إلى زيادة في حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل ومن ثم تناقص في قدرات وإمكانيات الفقراء على امتلاك رأس المال

---

[2] المصدر نفسه، ص 52.

[3] المصدر نفسه، ص 66.

البشري والمادي والاجتماعي مما يخلق حلقة خبيثة من الفقر والحرمان والتخلف يمكن أن نسميها ثقافة الفقر (Poverty culture)[1].

فالعولمة بآلياتها ووسائلها ومن خلال ثورة المعلومات ستعيد تقسيم العالم من جديد إلى أغنياء المعلومات وفقرائها بدلا من أغنياء الموارد وفقرائها، وستنقل الإنسان من بيئة طبيعية إلى بيئة إفتراضية، وستغير أنماط الهجرة " الهجرة بالاتصال " بدلا من " الهجرة بالانتقال " إلى جانب التأثير في بناء الأسرة ووظائفها والعلاقات الاجتماعية ونظم التعليم وهذه جميعا ستسهم في إحداث تغييرات بنيوية في المجتمع.

---

[1] د. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص 56.

المبحث الثاني
البعد الثقافـي

يقول جورج سوروس وهو أحد اللاعبين الكبار في الأسواق العالمية عام 1998: "إننا نقوم عمليا بتضييق هامش الحكم الأخلاقي ونقوض صرح الأخلاق العامة...لقد تمخضت العولمة عن زيادة الانحراف؛ لأنها أدت فعليا إلى اختزال قدرة الدول المنفردة على تقرير مصائرها"(1).

ويرى آخرون أن العملية مختلة وغير متوازنة لأنها دائبة على فرض المعايير والمبادئ السياسية والثقافية لإحدى مناطق العالم للغرب تحديدا، على سائر المناطق الأخرى جميعها.

من هذا المنظور يرى العديد من الباحثين أن العولمة ما هي إلا غربنة أو تغريبا بعبارة أخرى، إنها تنسف الوحدة الثقافية للثقافات الأخرى مما يجعلها قمعية، واستغلالية وضارة بالنسبة إلى أكثرية الناس في أغلب الأماكن(2).

وهكذا يتجلى البعد الثقافي للعولمة في سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض نموذجها الثقافي، بثقافة الاستهلاك كجزء من مخططها في الهيمنة على العالم وبما يسمى أمركة العالم.

وقد تمثلت هذه الهيمنة باستغلال الثورة العلمية والتقنية وما صاحبها من قفزات كبيرة في تقنية الاتصالات ولا سيما في مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة، والتي تعمل على تقريب المسافات وتوحيد أنماط الحياة المادية والفكرية وذلك بدمج الدوائر الثقافية المختلفة وإنشاء فضاء ثقافي مشترك، أو قائم فوق الثقافات القومية، يسمح لمنتجات الثقافة الأمريكية أن تروج وتنافس منتجات الثقافات الأخرى إلى حد كبير[1].

---

[1] العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، تحرير فرانك جي. لتشنر وجويد بولي، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 22.

[2] المصدر نفسه، ص 22.

[1] د. برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة، وعولمة الثقافة، دمشق، دار الفكر، 1999، ص 45.

وإن العولمة الثقافية تهدف إلى صياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها وهي ثقافة السوق في مختلف مجالات الأدب والفن والتاريخ والحضارة والإبداع والعمل على سيادتها كثقافة استهلاكية في مجالات الحياة كافة، باسم تجاوز الثقافة النخبوية وزيادة الاهتمام بالبعد الثقافي للطبقات الشعبية[2].

كما تظهر آثار العولمة الثقافية من خلال احتكار الدول المتقدمة للصناعات الثقافية، ففي الوقت الذي تجعل هذه الدول من صناعاتها نموذجا احتكاريا فإنها تشكل غزوا ثقافيا فكريا كبيرا ينتشر كالنار في الهشيم وخاصة بين الشباب من خلال الأفلام والأدوات الموسيقية والأشرطة والأسطوانات وأجهزة التصوير المختلفة وألعاب الشباب والأطفال الإلكترونية إلى غير ذلك من مبتكرات الثقافة الأجنبية التي كثيرا ما تركز على العنف وإثارة الغرائز والشهوات والبطولات الفردية الخارقة.

إن الاحتكار العلمي لنظم المعلومات من قبل عدد من البلدان المالكة للصناعات الثقافية يمكن هذه البلدان من إضعاف الخصائص الثقافية للدول والجماعات غير القادرة على مواجهتها وتستطيع هذه الثقافة العالمية المزيفة وغير الشرعية أن تنقل قيما ضمنية تعجل في تعريض أولئك الذين يعانون ضغطها عليهم إلى المعاناة من إحساس بالاستلاب وفقدان الهوية[3].

لذا فالعولمة سجلت في أولى خطواتها صفحات اقتصادية، فكان أبرز ضحاياها الكيانات المؤدلجة والدول ذات السيادات القومية والتي كانت بمثابة رموز مقدسة، وهي في طريقها زاحفة نحو التعولم، ولم ينحصر الأمر في الاقتصادات المعولمة، بل طالت وبسرعة شديدة وبنسبة عالية هذه العولمة ثقافات الشعوب وقيمها وعاداتها وتقاليدها التي كانت إلى عهد قريب بمثابة عوالم تكتنفها الغرابة والقداسة والمثل والخصوصيات والرموز والمصطلحات وتأتي العولمة الثقافية لكي تفتح العالم

---

[2] د. حكمت عبد الله البزاز، العولمة والتربية، مصدر سابق، ص 37.

[3] J. Dolar, international Commission on education for the twenty first century, Paris, UNESCO 1995, P. 28.

نقلا عن د. حكمت عبد الله البزاز، مصدر سابق، ص 40.

كله بعضه على بعضه الآخر، وباتت الحياة البشرية بكل أصنافها تنزع شيئا فشيئا إلى أن تتعولم[1].

وبفعل الوسائل الإعلامية الحديثة أصبح المواطن العربي معرضا لأشكال متنوعة من قيم وتقاليد وأعراف أجنبية لا تنسجم مع واقعه الذي يعيشه، فقد فرضت قوى السوق ضرورة خصخصة التعليم ليتواكب مع احتياجات الشركات متعددة الجنسيات، وقد كان لهذا وغيره آثار في تغيير منظومة القيم والسلوك حيث ظهرت فيه الرموز الغربية ملصقات العلم الأمريكي على السيارات والدراجات، وفي أنماط الغذاء ماكدونالد وغيره وفي أسلوب الغناء والملبس والبناء، وفي الاحتفالات بالمناسبات إلى غير ذلك، وكل هذا من شأنه تطويع وتدويل الطابع الوطني لشعوب العالم لمقتضيات العولمة وللآليات التي تفرضها قوى السوق، بشكل يخلق نماذج استهلاكية مشوهة ويعزز قيما تتعارض مع ثقافة المجتمع أو يسفر عن ظهور وتعميق تناقضات مجتمعية خطيرة، وأحاسيس بالاغتراب داخل الوطن وتقليص للشعور بالولاء للوطن[2].

وهكذا نجد أن العولمة الثقافية هي امتداد للعولمة الاقتصادية وتوسيع فيها ولا تكاد تختلف عنها إلا في طبيعة ميادينها، فبدلا من الميدان الاقتصادي نجدها تشمل الميادين الفكرية واللغوية والفنية، ثم هي في سوى ذلك تتفق مع العولمة الاقتصادية في التفرد والسيطرة، فهي تعني تعميم ثقافة واحدة وسيادتها وهيمنتها على غيرها من الثقافات، محاولة إحلال هذه الثقافة محل الثقافات الأخرى، ونشر مضمون تلك الثقافة ومحتواها من أساليب التفكير والتعبير والتذوق الفني وأنماط السلوك والتعامل، والنظر إلى الحياة والكون، إلى الحد الذي يمكن فيه القول: إن العولمة الثقافية هي الأصل، لأنها تمهد العقول والنفوس لقبول أنواع العولمة الأخرى[1].

---

[1] د. سيار جميل، تعقيب على بحث السيد ياسين في مفهوم العولمة: ندوة العرب والعولمة، مصدر سابق، ص 38-39.

[2] إبراهيم نصر الدين، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، " ندوة العولمة " جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 1998، ص 43.

[1] د. ناصر الدين الأسد، الثقافة العربية بين العولمة والعالمية، المجمع الملكي للبحوث والحضارة الإسلامية، الأردن، 1999.

ولا نغالي إذا قلنا: إن عولمة الثقافة هي من أخطر القضايا التي تمس العالم العربي، وما يرافق ذلك من تشويه الحقائق وطمس معالم الحضارة العربية وصورة العربي المعاصر لدى الرأي العام العالمي[2].

فالعولمة تعمل في بعدها الثقافي على تهديد القيم الأصيلة وتشكل نوعا من الازدواجية الثقافية مما تؤدي إلى تهميش الثقافات الوطنية[3]. فبعد أن كانت العولمة الثقافية تسعى للسيطرة على الوعي أضحت اليوم تستهدف الإدراك واختطافه وتوجيهه، والوسيلة التي تستخدمها للسيطرة على الإدراك هي الصورة السمعية البصرية التي تعمل على تسطيح الوعي من خلال جعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي مميز ومثير للإدراك مستفز للانفعال وحاجب للتفكير[4].

معنى ذلك أن الغاية الأساسية للعولمة الثقافية هي تكريس الاستتباع الحضاري من خلال عملية تسطيح الوعي، واختراق الهوية الثقافية للشعوب. إنها ثقافة جديدة تماما لم يشهد التاريخ مثيلا لها من قبل، إنها ثقافة إعلامية سمعية وبصرية، تصنع الذوق الاستهلاكي اقتصاديا والرأي العام سياسيا وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع ثقافيا[5].

لذا ففي ظل العولمة الثقافية وسيطرة الثقافة الغربية تراجعت أهمية الثقافة المكتوبة إلى حد كبير، وأفسح المجال أمام الصورة، لتؤدي دورا بالغ الخطورة فالصورة خطاب ناجز مكتمل يمتلك سائر مقومات التأثير الفعال في مستقبله وهي لغة تستكفي بذاتها، وهذا في أساس شعبيتها وتداولها الجماهيري الواسع، وهو بذات الوقت أساس خطورتها، وكما تستطيع العولمة الاقتصادية تحطيم الحاجز الوطني

---

[2] نجيب عزاوي، العولمة: الخطر على الهوية والكيان، مجلة المعرفة، العدد 432، تشرين الأول، 1999، ص 43.

[3] د. أحمد مجيد حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، القاهرة، دار قباء للنشر، 2001، ص 27.

[4] د. محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999، ص 92.

[5] مهيوب غالب أحمد، العرب والعولمة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 256، حزيران، 2000، ص 62.

والكمركي لكي تصل إلى أي إنسان في عقر داره، كذلك الصورة فقد أصبحت قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي معتمدة على الإبهار ودغدغة المشاعر بما يمكن تسميته تغييب العقل لفسح المجال للغرائز التي هي هدف ذلك السيل من الثقافة المصورة[1].

إذن فتقنية الصورة الحديثة تخلق حالة من الاستلاب لدى المشاهد، وهي دون شك تحمل الكثير من المضامين الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية وتعمل عملها في سلوك الأفراد والجماعات، ولا سيما في المجتمعات التي تعيش فراغات ثقافية أو شعورا بالنقص أمام ثقافة الآخر[2].

وعلى الرغم من المخاطر التي تتركها العولمة في مجالها الثقافي فإنها تساهم أيضا في قطع صلة الأجيال الجديدة بماضيها وتراثها ودينها وانفصالها عنها، أو إهمالها جميعا في أحسن الأحوال إن لم يكن النظر إليها كأحد مخلفات الماضي العتيق[3].

ويزداد خطر العولمة في بعدها الثقافي من خلال إلغاء دور الدولة في الرقابة على كل وسائل الإعلام والانتقال من ثقافة الطباعة إلى ثقافة التلفزيون والإنترنت وبكل ما فيها من تشويه للحقائق وتزوير كبير للمعرفة الإنسانية فضلا عن تهميش دور المثقف الوطني ووضعه أمام حالة من الانبهار والتعجب وبالتالي محاولة تغيير نظرته إلى واقعه واستمالته إلى فكر وقيم وأنماط السلوك المرغوب من قبل الآخرين[4].

ولعل امتداد العولمة حتى تصل إلى الثقافة يعد من أهم الارتكازات التي يستند إليها الرأي المعارض لها، فالقول بسيادة ثقافة واحدة من خلال الاتصالات لن يعني شيئا سوى سيادة وهيمنة الثقافة والقيم الأمريكية على العالم كله ولا سيما على العالم العربي، فالولايات المتحدة تتحكم وحدها بنحو 65% من المادة الإعلامية على

---

[1] د. منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1998، ص 42.

[2] باقر سلمان النجار، العولمة والثقافة: قراءة في أفكار عامة،مجلة النهج، دمشق، العدد16، نيسان، 1998، ص78.

[3] د. حكمت عبد الله البزاز، العولمة والتربية، مصدر سابق، ص 38.

[4] المصدر نفسه، ص 40.

مستوى العالم[1]. كما إن التخوف من الاختراق الثقافي وبالتالي فقدان الهوية، الذي يؤدي بدوره إلى ضياع المجتمعات لم يعد حكرا على بلدان العالم الثالث، ففي أوربا بدأت أيضا استقراءات المستقبل بالخطر الليبرالي الأمريكي خاصة بعد طرح وجهة نظر "فوكوياما" الجيوسياسية الجديدة التي يوضح فيها أن مستقبل أمريكا بل العالم كله سيتحول في مستهل القرن الحادي والعشرين نحو المحيط الهادي، ولن تكون الضفة الثانية من المحيط الأطلسي _ أي أوربا _ سوى جزء متطور نسبيا من العالم الثاني أو التاريخي، في مقابل حضارة ما بعد التاريخ الأمريكية واليابانية[2].

ولعل مكمن الخطورة في البث الإعلامي يتجسد في حقيقة أن الاقتتال على مسرح الإنترنيت أو المعلوماتية أي القتال الإلكترومعلوماتي كونه يخاطب الفرد أولا قبل أن يخاطب الجماعة، وهو في كثير من الأحيان يخاطب الفرد بمعزل عن مرجعيته الثقافية والاجتماعية، وهذا ما يسهل في كثير من الأحيان عمليات الاختراق الثقافي والفكري.

وأخيرا يمكن القول: إذا كان دعاة العولمة يبشرون بعالم واحد تسوده ثقافة واحدة تحمل مفاهيم واحدة من شأنها القضاء على مشكلة التمايزات الثقافية بين الأمم المختلفة، وتصبح سماء العالم مفتوحة لا يحدها أي عائق ولا تمنعها حدود ثقافية من خلال الاتصالات التي لا تعترف بحواجز اختلاف اللغة والثقافة والقيم التي تسود كل مجتمع بل الأصل هو ثقافة واحدة تسود في عالم واحد فإن هذا العالم ستكون فيه ثقافة المهيمن هي السائدة على العالم ثقافة الغرب التي تهدف إلى تآكل وتدمير القيم الفكرية والحضارية والاجتماعية والدينية للمجتمعات الأخرى ولا سيما مجتمعنا العربي.

---

[1] وليد إبراهيم، المسلمون في مواجهة العولمة: ندوة العولمة، مصدر سابق، ص 109-110.

[2] مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص 133.

المبحث الثالث

البعد الاقتصادي

في خطاب ورد في العدد الأخير من نشرة صورة الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، يصفها الصندوق على أنها " التبعية الاقتصادية المتزايدة للبلدان في العالم كله عبر الحجم والتنوع المتناميين لمبادلات السلع والخدمات العابرة للحدود كما لإشكال تدفق الرساميل الدولية، كما من خلال انتشار أسرع وأوسع للتكنلوجيا "[1]

ويذهب الكثير من الباحثين إلى أن العولمة بالدرجة الأولى هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا، كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية[2]. ويعود هذا الارتباط العميق والعضوي بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا في هذه المرحلة من مراحل بروز وتطور العولمة كلحظة تاريخية جديدة، وإن كل المؤشرات الموضوعية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالا وهي الأكثر تحقيقا على أرض الواقع من العولمة الثقافية أو السياسية ويبدو العالم اليوم معولما اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا أو سياسيا، ومن هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الاقتصادية[3].

والعولمة في حقيقتها الاقتصادية هي فسح المجال أمام السلع المتطورة التي تمتلكها شركات ذات انتماء محدد سلفا لدخول دائرة التنافس مع السلع الأقل تطورا وتقنية وهذا التنافس يجري بشكل غير متكامل مما يؤدي حتما إلى كساد بضائع

---

[1] مارتن وولف، ما سبب هذا الكره للسوق، في العولمة طوفان أم إنقاذ، مصدر سابق، ص 25.

[2] عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص 67.

[3] المصدر نفسه، ص 67.

العالم الثالث إن وجدت وبالتالي خسارة الشركات والبلدان النامية المنتجة لها وتراجعها ثم زوالها لتنفرد الشركات الكبرى في فرض بضاعتها وتحويل الساحة العالمية إلى ساحة استهلاكية لا يمكنها دخول دائرة التنافس الصناعي فالساحة الاقتصادية العالمية أخيرا ساحة سباق تَعدُّ فيها قوة واحدة[1].

لقد باتت العولمة تهدف إلى تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أي سلعنة العالم وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج على النطاق العالمي، ويستند التراكم الرأسمالي المعولم على أساس الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي والخدماتي من قبل عدد قليل من الشركات العابرة للحدود في الوقت الذي تتراجع فيه القوة التفاوضية للعمال والنقابات العمالية في كل دول العالم بما في ذلك النقابات العمالية في الدول الصناعية المتقدمة التي تكن أكبر قدر من العداء للعولمة[2].

فالعولمة في مجالها الاقتصادي تنشر نماذج مختلفة الأشكال والألوان غير معهودة من قبل، حيث تبث في المجتمع عقلية متجهة إلى الاستهلاك، وقد تطغى على جوانب من حياة الناس فتغير جملة من العادات الخاصة والتقاليد العامة وبذلك تغير وظيفة الاستهلاك، وهذه الوظيفة تقوي النزوع إلى القيم المادية وإلى مظاهر الثراء وتبتعد عن قيم الفكر والمثل العليا، فينحل ما ينبغي أن يقوم عليه المجتمع من توازن ضروري بين القيم المعنوية والمآرب المادية[3].

وفي هذا السياق لابد من ملاحظة أن الانتقال نحو اقتصاد السوق Market Economy تصاحب كلف اجتماعية باهضة بسبب انسحاب الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية ورفع الحواجز والحدود من أمام حركة رأس المال وانتقاله

---

[1] محمد حسين الفلاحي، سلام أخطر من الحرب: خطاب العولمة، الطبعة الأولى، المغرب للطباعة والتصميم، بغداد، 2001، ص 67.

[2] عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص 69.

[3] د.الشاذلي القليبي، أمة تواجه عصرا جديدا، دار البستان للنشر، سلسلة كتب، تونس، 2000، ص72-73.

وتحرير التجارة العالمية وإزالة القيود الكمركية عنها وغيرها من مفاهيم وآليات النظام الرأسمالي[1].

إذن فالعولمة في أساسها قيمة مادية، يعد البعد الاقتصادي جوهرها ومنطلقها، ويمثل الإنتاج والاستهلاك طرفي المعادلة التي تقوم عليها، وربما نستطيع القول بأن هذه المعادلة، ليست فقط محددة لتنطبق على الجانب الاقتصادي، بل هي أيضا ما تسعى العولمة لأن يكون منهجها في جوانب أخرى، كالجانب الثقافي والجانب السياسي[2].

لقد انعكست أبرز مظاهر العولمة في الجانب الاقتصادي من خلال زيادة حركة تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول، وتصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات في توجيه مسارات الاقتصاد العالمي، وبخاصة في ظل اتجاه بعض الشركات نحو الاندماج والتكتل لخلق كيانات أكبر، وهو ما أدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة[3].

وفي هذا الإطار يقول داني روديك: "هكذا تتكشف العملية التي باتت معروفة باسم العولمة عن صدع عميق بين فئات متمتعة بالمهارات والقدرات اللازمة للازدهار في الأسواق الكوكبية، من ناحية، وأخرى إما مفتقرة لهذه الميزات أو متصورة لظاهرة توسع الأسواق غير المقيد على أنها معادية للاستقرار الاجتماعي ولجملة معايير راسخة من ناحية أخرى. وما النتيجة إلا توتر شديد بين السوق وفئات اجتماعية معينة مثل العمال والمتقاعدين وأنصار البيئة مع بقاء الحكومات متأرجحة بين الطرفين" [4]

كما يبرز دور العولمة في استغلال قدرات وإمكانيات الطبقات الغنية في الدول النامية وربط مصلحتها بالاقتصاد العالمي وبمصالح الشركات المتعددة

---

[1] د.حميد الجميلي، أوهام التنمية العربية، صورة الاختلافات في هياكل الإنتاج وتركيب التجارة الخارجية، مجلة شؤون سياسية، العدد الأول –السنة الأولى– كانون الثاني 1994، ص 80.

[2] مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص 148.

[3] بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة: رؤية نقدية، كتاب الأمة، مصدر سابق، ص 123.

[4] داني روديك، هل تجاوزت العولمة حدودها، العولمة طوفان أم إنقاذ، مصدر سابق، ص 389.

الجنسيات وبما يؤثر سلبا في قدرات وطنهم الإنتاجية، وتعمل أيضا على زيادة حجم الديون وإغراق الأسواق بالسلع الأجنبية وبالتالي زيادة الاعتماد على القوى أو الدول المسيطرة وخاصة في ميدان الغذاء والتكنولوجيا[1].

ولعل تجربة العديد من الأقطار العربية كاليمن والأردن وتونس التي تبنت برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي والتي أغرقت في المديونية الخارجية بسبب القروض من مؤسسات الإقراض الدولية، وانسحاب الدولة من الدعم للقضايا الأساسية دليلا على الشروط القاسية التي فرضتها على حكومات تلك الدول وبالتالي زادت من حجم المعاناة واتساع مساحة الفقر فيها. ولذلك فإن العولمة الموجهة توجيها مباشرا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من اليهود والأوربيين، تريد عن طريق المخلب الاقتصادي أن تتمكن من الشعوب من خلال استغلال حاجاتها الاستهلاكية، وقتل المبادرات الوطنية، وقيادة الخطط المنظمة لتوجيه ثرواتها وهيكلة اقتصادها، بتدخل مباشر من المؤسسات التجارية الخاضعة لها، والتي تغرقها في الديون وفوائد الديون التي لا تتخلص منها ومن ويلاتها، ويساعد في ذلك مخططان آخران يسيران جنبا إلى جنب بجانب المخطط الاقتصادي، وهما مخططا إخضاع الدولة الوطنية، واستلاب الفكر والثقافة عن طريق الفضائيات الكونية التي تبثها مئات الأقمار الصناعية[2].

إذن فالنظام الرأسمالي، بفعل التكنولوجيا المتطورة التي جعلت العالم (قرية كونية واحدة) أصبح يفرض نفسه بوصفه نظامًا اقتصاديًا أوحد، هو عصب النظام الكوني بأكمله، في جوانبه الاجتماعية والثقافية والسياسية، وكما أسلفنا فإن هذا النظام يستبعد البعد الإنساني في معاملاته الاقتصادية ويبشر بالحرية الفردية غير عابئ بالمجتمعات والدول والأمم، هدفه المزيد من الربح ومن رأس المال للأفراد والشركات، مما سيؤدي في النهاية إلى كارثة للشعوب المختلفة بما فيها شعوب أمريكا والغرب الذين يقودون هذا النظام اللاإنساني[3].

---

[1] د. حكمت عبد الله البزاز، مصدر سابق، ص 32-33.

[2] د. محسن عبد الحميد، مصدر سابق، ص 37.

[3] مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص 142.

وأخيرا يمكن القول: إن إفرازات العولمة، وحرية التجارة تعمل على تدمير النسيج الاجتماعي ذي المواجهات الثقافية التقليدية كالأسرة من خلال المزيد من الفقر المرتبط بعجز النظام الاقتصادي عن إفراز أعداد كافية من فرص العمل لاستيعاب العاطلين وأشباه العاطلين عن العمل مما يزيد من حالة التهميش الاجتماعي والاضطرار إلى تشغيل الأطفال وتسربهم من المدارس على أن ما لاحظته وثيقة الأمم المتحدة أن برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي أدت إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور واتساع القطاع الخصوصي غير الرسمي مما قاد إلى التهميش والتفكك الاجتماعي.

المبحث الرابع
البـعد السياسـي

تبدو العولمة أمام مفارقة واضحة لا تدعو إلى الاطمئنان ففي الوقت الذي تبشر فيه بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الفرد والحريات العامة، فهي تغض النظر عن انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم إما بسبب المصالح التجارية أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفها.

إن المبشرين بالعولمة يدّعون بأن العالم ستسوده الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان في ظل السيطرة الأمريكية على دول العالم إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك لأن هذا النظام المهيمن يعمل على خلق ازدواجية المعايير[1]. فمنذ سنوات طويلة كتب أحد علماء الاجتماع السياسي الفرنسيين (كوستاف لوبون) عن محنة الديمقراطية الغربية في أوطان العالم الثالث وخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية، التي تبنى معظمها بعد الاستقلال أكثر نماذج الديمقراطية الغربية تطورا، وعوضا عن أن تقود هذه النماذج بلدانها نحو التطور والاستقرار، فقد أدت إلى نتيجة معاكسة تماما، إذ قادت هذه الديمقراطيات إلى مسلسل الانقلابات العسكرية وأفرزت أبشع الدكتاتوريات الفردية كنظام جنرالات الأرجنتين ودكتاتورية بينوشت في تشيلي مما دعا لوبون إلى القول بأن تطبيق الديمقراطية الغربية في العالم الثالث قد أدى إلى علاقة تشبه علاقة القرود بالفلاح الأفريقي، فقد اعتادت قرود أفريقيا محاكاة الفلاحين عندما يبنون أكواخهم، حيث أتقنت هذه القرود عملية البناء إلى درجة كبيرة، ولكن عندما يحل المساء فإن الفلاح ينام داخل الكوخ في حين ينام القرد فوقه، فساسة العالم الثالث ينامون فوق

---

[1] أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص 118.

مؤسساتهم وليس بداخلها(1).

على الرغم مما حققته النظم الغربية من تغيرات ملموسة خلال القرون الماضية، نجم عنها أوضاع حضارية وثقافية معينة فرضت سيادة شبه مطلقة على غيرها من النظم في طول العالم وعرضه، كما أن أسلوب الحياة الغربي قد أصبح هو الأكثر شيوعا في مختلف أرجاء العالم[2]. إلا أن هذا النظام يعاني من تشوهات كثيرة عند التطبيق في عديد من الدول النامية.

وفي مقابلة مرئية أجرتها قناة الجزيرة مع الدكتور الإيطالي جياندو مينكوبيكو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة من واشنطن، وذلك يوم 2000/4/19 وهو يعمل في منظمة الأمم المتحدة وكان قد سبق له العمل ببعض الدول العربية والإسلامية، قال حرفيا: (أنا كغربي أخجل من ضعف الإحساس عندنا، والكيل بمكيالين، على الرغم مما ينادي به الغرب من ديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتصرف عكس ذلك..والحضارة الإسلامية عندما امتدت إلى أوربا قامت بالبناء، أما الحضارة الغربية فإنها تقوم بالهدم...، في الإسلام هناك مصداقية في الحياة الخاصة والعامة، أما الغرب فقد علمنا أن الحياة المهنية يجب أن تختلف عن الحياة الخاصة[3].

هكذا نجد العولمة في بعدها السياسي تؤدي دورا بارزا في تفتيت الوحدات والتكوينات السياسية إلى دويلات صغرى ضعيفة ومهزوزة ومبتلية بالكوارث والمجاعات والصراعات والأزمات[4].

ويرى الجابري في هذا السياق أن العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن بالتالي فإنه يعمل على التفتيت والتشتيت وإيقاض أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفية والجهة والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة وتنمحي الهوية الوطنية[1]. فالدولة هنا تفقد دورها الفاعل في تحقيق سياسة تتفق ومصالحها القومية العليا وينتقل

---

[1] د. إبراهيم أبو خزام، الديمقراطية الغربية والعالم الثالث: دب قطبي في أدغال استوائية، سلسلة قضايا فكرية (1) مكتبة دار العلوم للنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 1997، ص 15.

[2] المصدر نفسه، ص 17.

[3] مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص 156.

[4] د.سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص57.

[1] د.محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مصدر سابق، ص 149.

هذا الدور إلى جماعات ومنظمات متعددة الجنسيات تسلب الدولة سيادتها وتسير بها إلى جانب يستظل بهيمنة غيرها ويترتب على ذلك فقدان حرية الدولة بالتصرف حسب مشيئتها، فقد فرضت هذه الجماعات عليها قيودا لا يمكن التخلص منها[2]. فضلا عن خلق تشابكات دولية تتجاوز الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى حدود الدول، مما يجعلها غير قادرة على فرض سيطرتها التقليدية في مجالها الوطني والمحلي. إذن فالعولمة انتقاص للسيادة الوطنية التي هي ليست مجرد فكرة، بل هي وجود فلا وجود لأمة أو لشعب من دون أن يمارس حقه في السيادة الوطنية، والعولمة التي تنادي بحقوق الإنسان تنتهك أهم هذه الحقوق حينما تسمح بانتهاك السيادة الوطنية، سواء من قبل الشركات المتعددة الجنسية، أو المؤسسات الدولية في السيطرة على قراراتها، وحينما تتبنى آليات العولمة العديد من الوسائل التي تسهم في تهميش دور الدولة وإضعافها فإن ذلك يأتي في سياق أفكارها وتطبيقاتها الليبرالية الجديدة على أرض الواقع.

لذا فالعولمة السياسية هي مشروع مستقبلي، كما أن العولمة السياسية هي في جوهرها مرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية، وإن قيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائيا أو بنفس السرعة أو السهولة لقيام عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية، كما أن الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات والذي تم خلال التسعينات ربما أدى إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة، وربما خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورة وأنها قد فقدت دورها وأهميتها[3].

ويرى السيد يسن بهذا الخصوص أن أخطر تحديات العولمة السياسية ما برز في ميدان العلاقات الدولية، حيث أصبح حق التدخل لأي سبب كان، يفرض فرضا على بعض الدول، خاصة بلدان العالم النامي ومنها المجتمع العربي، يأتي ذلك

---

[2] أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، مجلة المستقبل العربي العدد (256)، حزيران 2000، ص 73.

[3] James Anderson, "The Exaggerted Death of the Nation" in James Anderson and Allan Cochran A. G. Lobal world, 1995, P. 66.

نقلا عن عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص 81.

أساسا من خلال تحكم الولايات المتحدة وسيطرتها على مجلس الأمن الدولي، واستصدارها لقرارات تنسب إلى الشرعية الدولية، حيث جعلتها هذه الشرعية، تحاصر ثلاث أقطار عربية هي ليبيا والعراق والسودان، وربما على الطريق آخرون[1].

وهذا يعني أن العولمة في بعدها السياسي ستنقل العالم إلى دورة سياسية جديدة ترتكز على أحادية القطب والشمولية والتسلط، حيث تتآزر المؤسسات اليهودية العملاقة على طرح هذا الواقع وجعله ذا نمط واحد في جميع مجالاته[2].

لقد أصبحت السيادة على الكرة الأرضية بيد أقوى الدول وأغناها، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ولا مانع من انضمام أو إفادة من يتبعها جزئيا، على أن تكون هي الموجه والمستشار والناصح أخيرا فتتخذ القرار ولتنفيذ ذلك يمكن اللجوء لكل الأساليب المباشرة وغير المباشرة. الشرعية وغير الشرعية، ويمكن أن يتم ذلك باسم منظمة دولية أو إقليمية أو مجموعة دول أو منظمات شكلية وربما وهمية أو غير قانونية، كما يمكن أن يتحقق ذلك بالانفراد بالقرار إذا تطلب الأمر، كما يمكن استعمال السلاح أيضا وبكل أنواعه (المحرم أو غير المحرم) لإخضاع الدول وتحقيق المصلحة الإمبريالية، الأمر الذي يعني إلغاء سيادة الدول وانتهاك حدودها واستقلالها وبالتالي كرامتها[3].

وهكذا نجد في رأي مارتن ألبرو ما يفسر وبشكل دقيق أبعاد ومضامين العولمة حيث تشير إلى "جميع تلك السيرورات الموظفة لإذابة شعوب العالم في بوتقة مجتمع عالمي واحد، مجتمع كوكبي"[4].

وختاما نقول: إذا كان هناك في العلوم الاجتماعية عدد من التصورات النظرية للعولمة يوازي عدد المدارس والاجتهادات، ففي الاقتصاد تشير العولمة إلى التدويل الاقتصادي وانتشار علاقات السوق الرأسمالية أو الاقتصاد الكوني، والاقتصاد الكوني هو النظام الذي أفرزه الإنتاج المتعولم والمال الكوكبي. وفي

---

[1] مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص 158.

[2] محمد حسين الفلاحي، مصدر سابق، ص 45.

[3] د. حكمت عبد الله البزاز، مصدر سابق، ص 44.

[4] يان ندرفين بيترسين، العولمة والتهجين، في كتاب العولمة الطوفان أم الإنقاذ، مصدر سابق، ص 185.

السوسيولوجيا يكون الاهتمام منصبا على الكثافات الاجتماعية العالمية المتزايدة وصولا إلى بروز "مجتمع عالمي" أما في السياسة فيكون التركيز على الكثافة المتزايدة للعلاقات في ما بين الدول وتطور السياسة الكونية. بينما في الدراسات الثقافية نجد التركيز متجها نحو الاتصالات الكونية والتنميط الثقافي الشامل للعالم، كما في إشاعة ثقافة الكوكا كولا والماكدونالد.

الفصل الرابع

التحليل السوسيولوجي للقيم الاجتماعية

المبحث الأول: وظائف القيم الاجتماعية وتصنيفها.

المبحث الثاني: مصادر القيم الاجتماعية.

المبحث الثالث: دور القيم في ضبط السلوك الإنساني.

المبحث الرابع: القيم الاجتماعية والاغتراب.

الفصل الرابع
التحليل السوسيولوجي للقيم الاجتماعية

تمهيد..

يعد مفهوم القيم من المفاهيم الأساسية في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تمثل الموروث الحضاري لكافة المجتمعات الإنسانية، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، بوصفه موضوعا ذا تأثير واسع على الجماعات والأفراد وتكوين علاقاتهم الاجتماعية، ذلك أن القيم هي الحقيقة الثابتة في المجتمعات والتي ينشأ عليها الأفراد وتتوارثها الأجيال وهي في الوقت ذاته الرقيب والضابط لتصرفات الأفراد.

وسوف نتناول في هذا الفصل التحليل السوسيولوجي للقيم الاجتماعية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول– وظائف القيم الاجتماعية وتصنيفها.
المبحث الثاني– مصادر القيم الاجتماعية.
المبحث الثالث– دور القيم في ضبط السلوك الإنساني.
المبحث الرابع– القيم الاجتماعية والاغتراب.

المبحث الأول
وظائف القيم الاجتماعية وتصنيفها

أولا– وظائف القيم الاجتماعية.

تعد القيم الأساس الذي يتشكل منه السلوك الإنساني والثقافي، فالمبادئ هي قيم والغايات توجهها قيم، والسلوك الإنساني تعبير حركي للقيم[1]. والقيم هي لب الثقافة التي تحكم حياتنا وأنماط سلوكنا، وهي بذلك ليست مجرد تعبير عن رغبات وحاجات الأفراد بل هي خلاصة لتجربتهم وخبراتهم[2].

لذا فالقيم تشكل إطارا مرجعيا مشتركا لمواقف متعددة، وهي تعمل على توثيق الاتجاهات المختلفة في نظام مجتمعي متكامل، وهي قبل هذا وذاك حالة نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر(3).

إذن فالقيم الاجتماعية هي السداة التي تضم لحمة الخيوط في تماسك النسيج الاجتماعي، فالقيم السامية التي دعا إليها الرسل والأنبياء قد أخرجت الناس من الظلمات إلى النور، وأسهمت في نشر الأمن والاستقرار والسلام والرخاء لشعوب العالم، وكذلك القيم العلمية التي اعتنقها العلماء ساهمت في تطوير سبل الحياة وتيسيرها بالمخترعات المختلفة(4).

وفي إطار هذه المسارات تستمد القيم سماتها مما تؤديه من أدوار وما تقدمه من وظائف. ويمكن إجمال الوظائف التي تؤديها القيم الاجتماعية بالآتي:

---

[1] علي وطفة، الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (192)، 1995، ص 54.

[2] William M. Rabin, American society, second Edition, Alfred A. , Inc, Newyork, 1960, P. 403.

[3] نبيل عبد الفتاح حافظ وعبد الرحمن سيد سليمان، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق للنشر، 2000، ص 226.

[4] نبيل عبد الفتاح حافظ وعبد الرحمن سيد سليمان، المصدر نفسه، ص 238.

1- تساعد القيم الاجتماعية على تكوين العلاقات الاجتماعية الإيجابية وتنظم المجتمع والحفاظ على استقراره وفقا لمصالح المجتمع وأهدافه من خلال عملية الضبط الاجتماعي التي تمارسها على الأفراد حيث تعاقبهم عند قيامهم بسلوك مخالف لسياقات المجتمع. فالقيم تستقر في ضمير الفرد وتشعره بعدم الارتياح عند مخالفته لها، وهذه المشاعر تستطيع من خلالها تنظيم سلوكه(1). وإذا ما تأملنا كل وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي نجدها تتضمن قيمة خاصة بها تعمل على ضبط سلوك الأفراد وتنظيمه ولذلك توصف القيم بأنها أصول التنظيم في المجتمع(2).

2- قدرة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع على تحقيق التآزر والمحبة والتعاون والألفة والانسجام إلى درجة يتمكن من خلالها المجتمع من تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة(3). فالقيم تتجسد في جميع الأشياء التي يقومها المجتمع ويثمن مفرداتها ومظاهرها التفاعلية والسلوكية لأنها تقود إلى تحقيق نموه وتقدمه ووحدته وقدرته الفائقة في الوصول إلى أهدافه العامة والخاصة(4). كما تعمل القيم الاجتماعية التي يتمسك بها الأفراد والجماعات إلى رجاحة واعتدال سلوكهم ومصداقية علاقاتهم الإنسانية بالآخرين، فضلا عن التكيف والاستقرار في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه.

3- تدفع القيم الاجتماعية بالأفراد إلى اختيار أدوارهم ومراكزهم الاجتماعية والنهوض بها وتشجيعهم على القيام بالأعباء المسندة إليهم(5).

---

(1) د. معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص 179.

(2) د. حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص 67.

(3) د. إحسان محمد الحسن، القيم الأصيلة ودورها في مواجهة الأخطار الاجتماعية للعولمة، بحث منشور في مجلة الأجيال، العدد الأول- بغداد- نيسان، 2002، ص 75.

(4) Allan, D.M. symmetrical Values in change society, P. 19.

(5) د. قيس النوري، الحضارة والشخصية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1981، ص70.

4- تساعد القيم على تحديد أهداف الناس وغاياتهم، فالقيم تجعل الأفراد يفكرون في أعمالهم على أنها محاولات للوصول إلى أهداف هي غايات في حد ذاتها بدلا من النظر إلى هذه الأعمال على أنها محاولة لإشباع الرغبات(1).

لذا فالقيم تساعد الأفراد على رسم الخطط والمسارات المستقبلية وفي حدود البدائل المتاحة، فعندما تكون القيمة العليا في حياة الفرد على سبيل المثال تعتمد على التفوق في مهنة معينة فإنه يسعى بكل جهده للوصول إلى هذا الهدف ويترك ما سواه(2). وما دام تاريخ أي جماعة بشرية هو تعبير عن فعل الأنا الجمعي في سياقات ثقافية ذات سمات تراكمية تورث اجتماعيا فتحدد ملامح هوية الجماعة. فإن القيم تعمل على الربط بين عناصر الثقافة ونظمها حتى تبدو متناسقة وتمنحها أساسا عقليا يستقر في أذهان المنتمين إلى هذه الثقافة أو تلك(3). فالقيم تسهم في نقل التراث الثقافي عبر الأجيال والمحافظة على أصالة المجتمع فهي بمثابة حلقات متكاملة تترابط بها الأجيال عبر العهود والأزمنة المتعاقبة فكل جيل يتعلم الأنماط السلوكية الخاصة بمجتمعه من الأجيال السابقة(4).

وهكذا تستخدم القيم الاجتماعية كميزان تساعد الناس في قياس وتقدير أفعالهم، فيحددون فيما إذا كان سلوكا صائبا أم خاطئا، حسنا أم قبيحا، وهي الأساس التي يعتمد عليها الأفراد في تصرفاتهم(5). إذن فالقيم الاجتماعية هي الجوهر في كل ثقافة وهي التي تحدد هدف ومعنى الحياة الاجتماعية لأعضاء المجتمع.

ثانيا- تصنيف القيم الاجتماعية:

---

(1) د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1970، ص 272-273.

(2) د. محمد عماد الدين اسماعيل وآخرون، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962، ص 23.

(3) د. هادي نعمان الهيتي، الاتصال والتغير الثقافي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1978، ص 92.

(4) د. قيس النوري، آفاق التغير الاجتماعي: النظرية والتنموية، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1985، ص178.

(5) د. مدثر عبد الرحيم الطيب، أزمة المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1961، ص 29.

اختلف الباحثون حول تصنيف القيم إذ يرى البعض أن هذه العملية لا تحضى بالقبول، في حين يرى البعض الآخر أن التصنيف ضروري لتسهيل دراستها. لذا فقد تعددت التصنيفات التي تتناول القيم بتعدد الأفكار والدراسات التي تناولت هذا الموضوع. فمنهم من صنفها على أساس الشدة Dimension of Intensity فتأخذ (القيم الملزمة أو القيم الآمرة الناهية) وهي القيم التي تمس كيان المصلحة العامة كالقيم التي ترتبط بتنظيم العلاقة بين الجنسين(1). وقد تأخذ هذه القيم شكلا قانونيا أو عرفيا. فالقيم الإلزامية تعد ذات قدسية عالية تدفع الأفراد إلى الالتزام بها سواء عن طريق العرف أو عن طريق الرأي العام. مما يساعد هذا على تنظيم سلوك الأفراد والجماعة من النواحي السلوكية والعقائدية.

وهناك القيم التفضيلية التي يشجع المجتمع أفراده على التمسك بها إلا أنه لا يلزمهم على مراعاتها وهذا ما نجده في إكرام الضيف عند العرب(2).

أما القيم (الطوبائية المثالية) فهي القيم التي يشعر الناس استحالة تحقيقها بصورة كاملة كالقيم التي تدعو إلى مقابلة الإساءة بالإحسان(3). فالقيم المثالية على سبيل المثال توجد في جميع المجتمعات البشرية وينتج عنها صعوبة التوافق والمساواة بين الناس وهذا يرجع إلى اختلاف طبقات المجتمع مما يساعد على عدم العدالة بين الأفراد، لذا فالقيم تختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن وقت إلى آخر.

وهناك من يصنف القيم على أساس القصد، فيأخذ هذا التصنيف نوعين هما القيم الغائية، وهي قيم ينطلق من خلالها الفرد من أجل تحقيق غاية ما وهذا يدفعه إلى تكريس جهوده بشكل واسع لأجل تحقيق هذه الغاية، فحب البقاء على سبيل المثال هي الأهداف والفضائل التي تضعها الجماعات والأفراد لأنفسها(4).

أما القيم الوسيلية فهي المعتقدات التي تفاضل بين وسيلة وأخرى في الوصول إلى غاية ما، في حين إن القيم الغائية تهدف دائما إلى تحقيق غاية معينة، أما

---

(1) محمد حسن الشناوي وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، مصدر سابق، ص 195.

(2) نبيل عبد الفتاح حافظ، علم النفس الاجتماعي، مصدر سابق، ص 109.

(3) محمد حسن الشناوي وآخرون، مصدر سابق، ص 195.

(4) نبيل عبد الفتاح حافظ، مصدر سابق، ص 231.

الوسيلة فهي التي تدفع الأفراد والجماعات إلى استخدام مختلف الوسائل من أجل تحقيق الهدف أو الغاية المطلوبة فهي نوع من السلوك المؤدي إلى تحقيق أفضل الغايات(1).

وهناك من يصنف القيم على أساس الدوام ومن هذه القيم قيم عابرة وهي التي تزول بسرعة، وتمتاز بعدم قدسيتها من قبل المجتمع، أي أنها قيم وقتية قصيرة الدوام سريعة الزوال مثل القيم المرتبطة بالموضوعات والنزوات. وقيم دائمة وهذه القيم تبقى زمنا طويلا مستقرة في نفوس الناس تتوارثها الأجيال كالقيم التي ترتبط بالعادات والتقاليد(2).

إذن فالقيم العابرة تمتاز بعدم قدسيتها لدى أبناء المجتمع وقد تقترن هذه القيم بالجانب المادي على عكس القيم الدائمة المستقرة التي تمتد إلى أعماق التاريخ لأنها قائمة على أساس الثوابت عبر الأجيال ويعتقد بعض الباحثين بأنها ترتبط بالقيم الروحية أو الجانب الروحي أو المعنوي.

كما صنفت القيم الاجتماعية وفقا لطبيعتها وخصائصها إلى قيم أساسية وقيم فرعية، أي قيم شاملة للمجتمع ككل، وقيم فرعية ترتبط بثقافة كل جماعة فرعية داخل المجتمع. والتي قد تكون ذات طابع ديني أو قومي أو إقليمي أو مهني أو إقطاعي(3).

وهناك قيم للثقافة الكلية Whol Culture تربط جميع أبناء المجتمع الكبير، وهناك قيم فرعية تربط بالثقافة الفرعية Sub Culture تسهم في تحديد سمات وخصائص الجماعات ذات الثقافة الفرعية وفي كثير من الأحيان لا تتقاطع هذه القيم مع قيم الثقافة الكلية.

---

(1) د. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، 2000، ص 638.

(2) محمد حسن الشناوي وآخرون، مصدر سابق، ص 169.

(3) حميد خروفة، فعالية القيم في العملية التربوية، رؤية سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد (10) ك1 الجزائر – 1998، ص 148.

ويبدو أن هناك تصنيفا آخر للقيم وهي قيم ظاهرة أو صريحة وهذه القيم يعبر عنها بالكلام، فالقيم المتعلقة بالخدمة الاجتماعية والمصلحة العامة ومن أمثلتها ما تنادي بها الهيئات أو الجماعات التي تقوم بمشروعات تجارية أو صناعية أو تعليمية(1). وقيم ضمنية وهي التي يستدل على وجودها من ملاحظة الاختبارات والاتجاهات التي تتكرر في سلوك الأفراد بصورة نمطية لا بصفة عشوائية(2). ويرى أحد المفكرين بأن القيم الضمنية هي في الغالب القيم الحقيقية لأنها هي القيم التي يحملها الإنسان مندمجة بسلوكه. أما القيم الصريحة المعلنة فليست دائما هي القيم الحقيقية، بل كثيرا ما تكون زائفة، فعادة ما ينطق الشخص أو الجماعة بقيم معينة، ولكن ما يبدو عمليا في سلوك هذا الشخص أو هذه الجماعة يتعارض مع هذه القيم، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تنادي صراحة وقولا بقيم الحرية والمساواة وقد أصدرت عام 1964 قانون الحقوق المدنية، إلا أن أعمالها وسلوكها في التفرقة العنصرية يجعل الحكم على هذه القيم بالنسبة للأمريكيين بأنها قيم مزيفة وليست حقيقية لأنهم ينطقون بعكس ما يفعلون، ونأخذ على سبيل المثال زنوج أمريكا الذين يعيشون في مستوى أقل بكثير من مستوى معيشة البيض الأمريكيين(3).

وفي ضوء ما تقدم فإن تأثير القيم وقدسيتها يختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى زمن آخر، وهذا يرجع إلى طبيعة الثقافة القائمة في المجتمع وقيمها ومدى تأثيرها في سلوكه ونشاطاته الاجتماعية. فالمجتمعات التقليدية تختلف عن المجتمعات المتقدمة، فنجد الأولى تبرز فيها القيم الدينية والعرقية على عكس المجتمعات المتقدمة التي تسود فيها القيم المادية وتؤدي دورا أساسيا وبارزا حيث نجد هذه المجتمعات تتجه دائما نحو الإنجاز الفردي والسعي وراء تحقيق الربح والمنفعة الخاصة، فضلا عن التغيرات التي باتت تجتاح بعض المجتمعات بتأثير الثورة المعلوماتية ووسائلها الحديثة، فنجد أن بعض القيم بدأت تضعف وتتآكل وتحل محلها قيم دخيلة طارئة وهذا يرجع إلى خطورة الخطاب الإلكترومعلوماتي وأدواته

---

(1) نبيل عبد الفتاح حافظ، مصدر سابق، ص 233.

(2) محمد حسن الشناوي وآخرون، مصدر سابق، ص 196.

(3)د.فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص89.

الاتصالية الحديثة، حيث إنها تخاطب الفرد وهو بمعزل عن مرجعيته الاجتماعية والثقافية وبالتالي يصبح أكثر عرضة للاختراق، فالأفراد بإمكانهم مشاهدة العديد من الثقافات في آن واحد وهذا يشكل خطرا كبيرا على علاقاتهم وقيمهم الاجتماعية مما ينعكس سلبا على النسيج المجتمعي فيؤدي إلى تفككه وطغيان بعض مظاهر التحلل والضعف فيه.

المبحث الثاني
مصادر القيم الاجتماعية

إن المجتمع بمختلف مؤسساته وطبيعتها يعد المصدر الأساسي للقيم، فمن خلاله تستوحى المصادر الاجتماعية المسؤولة عن إكساب القيم ومحدداتها من المضامين القيمية لتبني المحاور الخاصة بتوجيه سلوك الأفراد والجماعات طبقا لخصائص كل منها ومن هذه المصادر ما يأتي:

أولا– المؤسسة الأسرية Family Institution

يعتقد بعض الباحثين أن ثقافة الطفل مرتبطة بقدرته على القراءة والكتابة ويجهل بعضهم أن نفسية الطفل أو الفرد تتشكل مع تشكل دماغه منذ الشهور الأولى للحمل وتتطور خلال فترة الحمل بمراحل مختلفة[1]. ويؤكد البعض الآخر من الباحثين أن ثقافة الطفل تتشكل أثناء التنشئة الاجتماعية التي يتعلمها عن أسرته في الدرجة الأولى، حيث إن عملية التنشئة تؤدي دورا بارزا في تنشئة الأبناء منذ الولادة وتستمر معهم حتى الموت، وإن فترة الطفولة تعد من أهم الفترات في تربيتهم وثقافتهم[2]. والأسرة هي البيئة الأولى التي تتولى العناية بالطفل ورعايته وتوجيهه، وتهتم الأم بذلك من خلال احتكاكها مع الطفل ومن ثم يساهم الأب والأخوة في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال نقل خبراتهم وسلوكياتهم[3].

---

[1] مجموعة باحثين، الظروف البيئية والعائلية تشكل توجهات الأطفال في المستقبل، جريدة البيان، الإمارات، الخميس 7 صفر 1421هـ، 11 مايو 2000م، شبكة الإنترنت.

[2] مجموعة باحثين، الظروف البيئية والعائلية تشكل توجهات الأطفال في المستقبل، المصدر نفسه.

[3] علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 185–186.

من هنا يتشكل البناء الأساسي للفرد الذي يتكون منه المجتمع، بدليل أنها تقوم بتدريب الأبناء على أدوارهم وتعليمهم الثقافة التي تحيط بهم مما يساعد في بناء شخصيتهم بصورة جيدة.

إن طبيعة الخصائص التي تمتلكها الأسرة والروابط والعلاقات التي تسودها تجعلها أكفأ المؤسسات الاجتماعية وأكثرها تأثيرا في تربية الأبناء واكتساب القيم السامية والمنسجمة مع مجتمعهم مما يساعدهم في تجنب القيم السلبية[1]. وكلما سعت الأسرة إلى إكساب الأبناء قيما مقبولة اجتماعيا كلما ساعد هذا على تنظيم المجتمع تنظيما حضاريا واجتماعيا يحقق للفرد والجماعة التقدم والرقي. وفي هذا السياق تعد الأسرة هي المؤسسة المكملة لنسيج البناء التحتي لأي مجتمع من المجتمعات[2]. وهذه المؤسسة هي المسؤولة عن بث روح المسؤولية واحترام القيم، وتعويد الأبناء على احترام الأنظمة الاجتماعية ومعايير السلوك فضلا عن المحافظة على حقوق الآخرين واستمرار التواصل ونبذ السلوكيات الخاطئة لدى أبنائها كالتعصب على سبيل المثال الذي يعده البعض اتجاها نفسيا جامدا ومشحونا وانفعاليا، وكذلك ظواهر أخرى تعد محرمة دينيا[3]. فعلاقة الوالدين أحدهما بالآخر لها الأهمية في نسق اكتساب القيم من خلال التربية، وتوافقهما يحقق للأبناء تربية نفسية سليمة خالية من العقد والمشكلات التي لا تبدو واضحة للعيان آنيا، وإنما تظهر نتائجها بشكل واضح مستقبلا، فإشباع حاجات الأبناء من قبل الأبوين يخفف إلى حد ما من درجات التناقض في التربية، فضلا عن تحقيق التماسك الأسري واستقراره[4].

فالأسرة ضرورة فطرية حيوية وضرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية فمن خلالها تكتسب المعايير والقيم العليا في جوها الذي تسوده الألفة والمحبة[5].

---

[1] د. محمد عبد المنعم نور، أسس الاجتماع الإنساني، دار المعرفة، القاهرة، 1960، ص 59.

[2] محمد خالد، التربية الشبابية وأنماط التنشئة، مجلة النبأ، العدد (55) آذار،2001، ص 89.

[3] جليل شكور، تشكيل نظام القيم، مجلة الثقافة النفسية، العدد (8) تشرين الأول، 1991، ص 53.

[4] سعد الإمارة، الدين والأسرة والتنشئة الاجتماعية، مجلة النبأ، العدد 57، 2001، شبكة الإنترنت.

[5] حنان عبد الحميد العاني، صورة الطفل في التربية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 72.

وفي إطار ما تقدم نقول: إن الأسرة تؤدي دورا بارزا في بناء شخصية الأفراد وتؤمن لهم عناصر التفاعل المطلوب وتساعدهم على الانسجام مع البيئة التي ينتمون إليها، وهذا يساعدهم على مواجهة التيارات والصراعات الفكرية التي تواجههم أثناء مسيرة حياتهم فضلا عن تحقيق غاياتهم المنشودة، مما يساعد على تأمين عناصر التماسك للبناء الاجتماعي.

ثانيا– المؤسسة التعليمية Educational Institution

تمثل المدرسة مؤسسة الإنتاج الاجتماعي الثانية التي تستأنف عمل الأولى وتنتقل بأهدافها إلى مدى أبعد من حيث البرمجة والتوجيه[1]. فالإنسان بطبيعته يمر بمراحل متعددة، وكل مرحلة تساعده على اكتساب نوع من المعارف والقيم المحيطة به، فهناك الكثير من القيم والمعارف والفنون ترجع في اكتسابها إلى المدرسة أو الجامعة التي تعلم فيها، فالطفل عندما يبلغ السادسة من عمره يرسل إلى المدرسة ليتربى تربية مقصودة، تعتمد على الاستقلالية والعقلانية[2]. وعند ذهاب الطفل إلى المدرسة تتغير علاقته بالآخرين وتتطور خبراته فهو يتحرك من وسط تسوده الروابط الشخصية إلى وسط غير شخصي يعمل على تقليل اعتماد الطفل عاطفيا على أسرته[3]. إلى جانب ذلك تؤدي المدرسة دورا بارزا في حياة الأفراد، حيث تقوم بعدة وظائف اجتماعية، منها عمل هذه المؤسسة على متابعة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب وتوجيههم ومراقبة سلوكهم ومعرفة الأسباب التي تكمن وراء هذا السلوك كالسلوك العدواني والخجل والعمل على معالجته[4]. كما تعمل على ديمومة ثقافة

---

[1] د. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، ندوة العرب والعولمة، مصدر سابق، ص 312.

[2] صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 33.

[3] فردريك الكين وجيرالد هاندل، الطفل والمجتمع: عملية التنشئة الاجتماعية، ترجمة محمد سمير، مؤسسة سعيد للطباعة، طنطا، 1976، ص 137.

[4] عبد المنعم هاشم وعدلي سليمان، الجماعات والتنشئة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص 255.

المجتمع وتنميتها وتوفير البيئة الملائمة لتعزيز قيم المجتمع واتجاهاته[5]. فضلا عن أن المؤسسات التعليمية تساعد الفرد على اكتساب ثقافة مجتمعه فينشأ الفرد وقد تعلم كيف يثمن المعاني المشتركة والقيم السائدة التي تكون دليلا على سلوكه[6]. عندها يتعلم الأفراد على سبيل المثال احترام النظام والمواظبة وحسن الإصغاء والتوقعات المرتبطة بالتفوق الدراسي والتنافس وكل ما يساعد على تنمية الذات على وفق النموذج الاجتماعي المطلوب[1].

وفي هذا السياق فإن كل ما يكتسبه الأفراد عن طريق المنظمات التعليمية يساعدهم على التوازن والتكيف الاجتماعي وهذا بدوره يرفع من شأن المجتمع الذي ينتمون إليه، كما تعمل هذه المؤسسات على غرس الثقة بأنفسهم فضلا عن شيوع القيم الأخلاقية والانسجام فيما بينهم، كما تحتوي المناهج التعليمية على مضامين واسعة تكون مصدرا مهما لبث قيم جديدة وتغيير قيم أخرى، ومن هذه القيم التي تؤكد عليها المناهج التعليمية هي التعاون وحب العلم واحترام الآخرين والانتماء الوطني[2].

وعلى الرغم من أن هذه المؤسسة تستمد مادتها من المجتمع وثقافته فإنها تعمل في الوقت نفسه على مد المجتمع بالجديد وتسعى إلى تنمية الأفراد اجتماعيا وثقافيا وإعدادهم للإسهام الفاعل في حركة المجتمع في مختلف جوانبه[3]. وكما أن للجامعة تأثيرا كبيرا على طبيعة القيم الخاصة بالأفراد، حيث تنمي السمات العقلية والثقافية في شخصيتهم وتنقل ثقافة مجتمعهم بشكل عمودي وباتجاه متصاعد من

---

[5] د. محمد عبد العزيز الذهب، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 182.

[6] Chesler A. Mark & Cave A. William, Sociology Education, Macmillan, New York. 1981. P. P. 4. 5.

[1] د. محمد عبد العزيز الذهب، مصدر سابق، ص 183.

[2] محمد فخري مقدادي، دراسة تحليلية للقيم التربوية في كتب القراءة العربية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن بين الملحوظ والمتوقع، مجلة دراسة العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد (24) عدد 1 1997، ص 63.

[3] د. عبد الله أحمد الذيقاني، التربية والمجتمع والثقافة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (5) السنة الثانية، بيت الحكمة– بغداد– 2000، ص 4.

الماضي إلى الحاضر، وتنقل ثقافة مجتمعات أخرى أفقيا إلى مجتمعها، كما تعمل على تنمية روح المواطنة وقيم المعرفة، فهي توسع مدارك الأفراد وتحفزه للبحث عن غذاء معرفي جديد يخلق عنده الثقة بالنفس والاعتزاز بها[4].

نلخص من هذا أن الدور الذي تقدمه المؤسسة التعليمية للأفراد يساعدهم في شق طريقهم نحو المستقبل وتحديد موقعهم في المجتمع، فضلا عن تكوين شبكة واسعة من العلاقات مع أقران الدراسة، وكل هذا يساعد على تزويد هؤلاء الأفراد بقيم ومعارف تنعكس على سلوكهم وتصرفاتهم في ميدان الحياة اليومية. وفي ضوء ما تقدم إن المؤسسة التعليمية تعد واحدة من أحجار الزاوية التي تسهم في بث القيم الاجتماعية وهي المؤسسة التي تحقق تواجدا في المجتمعات التقليدية والمتقدمة كافة ، وتؤدي دورا كبيرا في نقل التراث من مجتمع إلى آخر كما تعد جزءا مهما من النظام الاجتماعي الكلي حيث تؤثر هذه النظم وتتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى.

ثالثا– الدين "Religion"

يمكن تعريف الدين بأنه الإيمان بعالم مقدس، والقيام بما يجب من طقوس والتزامات تربط الفرد بنظامه الديني وبجماعة المنتمين له[1]. ويؤدي الدين دورا بارزا في المجتمع، حيث يُكَوِّن المثل التي تكون وازعا لسلوك الأفراد، ويروض النفس على الأخلاق الإنسانية ويجعل الالتزام الخلقي قائما على فهم أهمية الفضيلة في حياة المجتمع. ويربط حياة الفرد في الدنيا بالآخرة من خلال عمله الذي يقابل بجزاء الثواب أو العقاب في الآخرة[2]. فالدين ينطوي على الكثير من القيم الأصيلة السمحاء التي تدعو إلى الخير والفضيلة والكمال والطهارة والصدق في القول والإخلاص في العمل، ومساعدة الناس وعدم إلحاق الأذى والضرر بهم ونشر العدالة

---

[4] معن خليل عمر، الجامعة بين الثالوث المتناقض في المجتمع العربي، دار الباحث، بيروت، عدد (54) السنة الحادية عشر، 1992، ص 121–126.

[1] عبد المجيد عبد الرحيم، تمهيد في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص 118.

[2] المصدر نفسه، ص 138.

والحرية والمساواة بين الأفراد والجماعات، كما تدعو قيم الدين إلى التواضع وعدم التكبر والابتعاد عن الغرور[3].

من هنا فإن ما تؤديه القيم الدينية والأخلاقية من سلوك فردي واجتماعي تشكل الأرضية التي تقوم عليها أنماط السلوك الاجتماعي. كما أن الدين له تأثيره في نسق القيمة سواء على مستوى إدراك القيمة أو الفعل الناتج. وهذا التأثير فعال لدرجة أنه يبرر الرأي القائل بأن الدين مصدر القيم الاجتماعية، ولقد أكد على هذا العالم ولبرت مور W. Moor بقوله: "لعل سبب ضرورة الدين واضح في حقيقة أن المجتمع الإنساني تتحقق وحدته أساسا من خلال اقتناء أعضائه لبعض القيم المطلقة والغايات العامة"[4].

وفي هذا السياق يعد الدين أحد أهم الركائز الأساسية لديمومة حياة الإنسان واستقراره في الماضي والحاضر، إلا أنه يشكل ضرورة أساسية في المجتمع المعاصر نظرا للتغيرات السريعة المستجدة في حياة المجتمعات وبنائها السريع، مقارنة مع السنوات الماضية التي تميزت ببساطة الحياة ونظمها، فالتغيرات السريعة في جوانب الحياة المتنوعة التي أحدثت انقلابات شبه جذرية في تلك المجتمعات والتي طالت خلالها القواعد والقوانين والقيم الاجتماعية وكل ما يتعلق بتنظيمها. مما يتطلب قوى منظمة لإرساء دعائم الاستقرار وتنظيم حياة الناس وإشاعة حالة من الاستقرار والهدوء عليها بعد أن فقدوها[1]. فقد تتفق الأديان جميعا بصرف النظر عن كونها سماوية أو غير سماوية في استنادها إلى موقف معين من القيم، بل هي في ذاتها موقف قيمي صريح، حيث تحدد سلوك الأفراد وتضفي الأمان بمجموعة من الأوامر والنواهي إزاء هذا الكون[2].

والدين الإسلامي على سبيل المثال كأحد الأديان السماوية يعد مصدرا أساسيا للتعليم، حيث وضع نسقا فكريا متكاملا منح البشرية منظورا جديدا للحياة، فقد نظم

---

[3] أنور العقاد، المجتمع العربي، مطبعة الشرق، حلب، 1975، ص 8.

[4] W. Moor, social change, Englewood cliff. N. J. Prentice Hall. 1963. P.P. 224-226.

[1] سعد الأمارة، مصدر سابق.

[2] صلاح قنصوة، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981، ص 236.

القرآن الكريم الحقائق المتصلة بمختلف الظواهر الاجتماعية والثقافية والعقلية بوصفها كيانات كلية ذات معنى[3]. وكما أن القيم الأساسية التي جاء بها الدين الإسلامي وهي قيم العدالة والصبر والتواضع والاحترام إلى جانب قيم العبودية والتشريع لله وحده، وتعبر هذه القيم عن الإيمان بوحدانية الله سبحانه وتعالى وعن عبودية الإنسان له وارتباطه به[4]. ويؤكد هذا الكلام قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[5]، كما دعا الدين الإسلامي إلى التعاون والحث عليه وتسهيل طرق الخير وسد سبل الشر والعدوان بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[6]، فالدين إطار شامل يضم البشرية أجمع، وهو المنهج المتكامل لكل زمان ومكان ولكل الأقوام والشعوب، وهو يدعو الناس إلى تكوين أسرة متفاعلة مع نفسها ومع الآخرين. وفي هذا المجال يقول الإمام علي ابن أبي طالب عليه السلام : "عليكم بالتواصل والتبادل وإياكم والتدابر والتقاطع". وهو التفاعل والتواصل القائم على تأسيس القيم الداعية إلى الفضيلة والتمسك بالتقاليد والأعراف الصحيحة، كما يدعو الدين الناس إلى نبذ العنف وعدم دعمه بوصفه سلوكًا إنسانيًا في التعامل وإحلال التفاعل السلمي بين الأفراد والمجتمعات والشعوب حتى يصل إلى الأمم كافة، وهي دعوة حق قوامها الحفاظ على الجنس البشري من الفناء[1].

فالدين الإسلامي والأديان السماوية الأخرى قد وضعت أسس التعاملات والعلاقات والأدوار، وبناء على ما يعطيه من دور للرجل والمرأة، أو الابن الأكبر أو الأصغر، أو البنت، حتى تم تنظيم هذه الأدوار بشكل لا شائبة عليه، وتحقيق ذلك واقعيا من خلال سلوك أفراد المجتمع، فإن كبيرهم يعطف على صغيرهم، وصغيرهم

---

[3] د. محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 7.

[4] د. لطفي بركات أحمد، القيم والتربية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983، ص 17-23.

[5] سورة يوسف، آية 40.

[6] سورة المائدة، آية 2.

[1] سعد الأمارة، مصدر سابق، شبكة الإنترنت.

يحترم كبيرهم، فضلا عن وضع الضوابط الاجتماعية القيمية داخل الأسرة، وامتدت إلى المجتمع الأوسع مما أدى إلى الحفاظ على النسيج الاجتماعي على الرغم من التغيرات العاصفة وموجات التمرد والتنافر الأخلاقي في العديد من المجتمعات.

نلخِّص مما تقدم أن الدين مصدر مهم من مصادر القيم الاجتماعية حيث يعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية من خلال نشر القيم الأصيلة للحفاظ على الفرد والجماعة من مختلف الصراعات التي تواجههم فالمجتمع الإنساني لا يمكن أن يعيش بأمان واستقرار بدون وجود القيم الدينية فضلا عن القيم الأخرى، حيث تساعد هذه القيم على منح المجتمع الاستقرار والاطمئنان والتماسك المجتمعي وما تواجهه المجتمعات الإنسانية من تغيرات سريعة بفعل العولمة وثورة المعلومات يجعل من التمسك بالقيم الدينية رافدا مهما للحفاظ على النسيج المجتمعي الذي بات مهددا بفعل طغيان العولمة وما يدعوه إلى إلغاء الخصوصية الفردية وانتهاكها ومما تتركه من اضطرابات مؤثرة على حياة الإنسان في مجتمعاتنا فتترك الكدر والألم والضيق الذي يهدد في النهاية قيم مجتمعنا العربي الأصيلة.

رابعا- وسائل الإعلام.

تؤدي وسائل الإعلام دورا بارزا في التأثير على عقول الأفراد وأفكارهم وقيمهم من خلال ما تنشره الصحف والمجلات والكتب من أحداث وما تتناوله من موضوعات، وما تقدمه الإذاعة والسينما والتلفزيون من برامج ترويحية وأخرى تثقيفية تكون أداة فعالة للتوجيه والإرشاد وتقديم المعلومات[1]. فهذه الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية لها تأثير واضح في إكساب القيم والعادات للفرد والجماعة وهي تقوم بدور تربوي وتعليمي وثقافي[2]. وفي حياتنا المعاصرة نجد أن دور وسائل الإعلام قد تعاظم بشكل هائل، ويرى البعض إلى أن التغير الثقافي ما هو إلا ثمرة من ثمرات هذه الوسائل[3]. فلهذه الوسائل تأثير عميق في العقول والمواقف الوجدانية

---

[1] د. محمد عاطف عيث وآخرون، مصدر سابق، ص 573-575.

[2] نبيل عبد الفتاح وعبد الرحمن سيد سليمان، مصدر سابق، ص 122.

[3] صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، مصدر سابق، ص 234.

والنفسية، إلا أن ما تنفرد به هذه الوسائل عن غيرها كونها سلاحا ذا حدين يمكن أن تتسرب منها عناصر ثقافية مضرة مفسدة لا تلائم القيم الإنسانية أو التماسك المجتمعي والوطني، وقد يتمثل فيها الغزو الثقافي بأدق معانيه، ومن ناحية أخرى قد تكون وسيلة فعالة في التعبير عن الوسائل التربوية إلى ما تنشده من القيم العلمية ومن التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية كما تتميز بها الثقافة القومية[4].

وقد أشارت بعض الدراسات التي أعدها مركز " لستر " للبحوث في الاتصال الجماهيري إلى أنه على الرغم من تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إلا أن للإعلام خصوصية في هذا المجال فهو يعمل على نقل ثقافة المجتمع والمجتمعات الأخرى ويساعد على تشكيل الأفكار السياسية التي يحملها الشباب عن المجتمع، كما تقوم بنقل الأفكار والمعلومات من خلال التكنولوجيا الحديثة. إن هذا التأثير التراكمي يعمل على تطويع قيم الأفراد وأذواقهم مما يحدد نوعية الثقافة في المجتمع[1]. ويختلف تأثير وسائل الإعلام من وسيلة إلى أخرى فالصحف تؤثر في الأفراد من خلال خصائصها التي تتمثل في إمكانية الحصول عليها بسهولة وإلمامها بنقل أحداث العالم، وتناولها موضوعات متعددة وبشكل مختصر[2]. أما الإذاعة فإن مساحة تأثيرها أكثر من الصحف حيث إنها تقدم المعلومات لجميع المستويات الثقافية، إذ لا تتطلب التركيز في الانتباه، حيث تسمع برامجه مع أداء العمل المنزلي أو مع قيادة السيارة أو مع القراءة[3]. أما عن التلفزيون فيعد الوسيلة الأكثر أهمية وتأثيرا وهذا الجهاز يعمل على نقل الطفل من عالمه الواقعي إلى عالم من الجهاز الإعلامي. ومما هو جدير بالذكر أن الأفلام والقصص التي يشاهدها الطفل من

---

[4] د. عبد العزيز البسام، ندوات فكرية في إطار استراتيجية تطوير التربية العربية، المجلة العربية للتربية، العدد (2) أيلول، 1983، ص 304.

[1] هالة أحمد عمران، الشباب العربي في الخليج ومؤثرات أجهزة الإعلام الحديثة. نقلا عن زياد الراوي وآخرين، الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مكتبة المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، البحرين، 1986، ص 134-135.

[2] جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظرية الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 341.

[3] وليام ريفرز وآخرون، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث، ترجمة إبراهيم إمام، دار المعرفة، القاهرة، 1975، ص 338.

خلال البرامج التلفزيونية ويعجب بها، قد تكون وظيفتها الظاهرة التسلية، ولكن وظيفتها الكامنة هي دمج الكثير من القيم في شخصية الطفل التي يصبح لها فيما بعد تأثير على سلوكياته[4]. ولهذا يقال إن التلفزيون هو الأب الثالث لدوره الكبير في عملية التنشئة الاجتماعية.

وتتنوع البرامج التي يعرضها التلفزيون ومن ثم فهي تحمل قيما إيجابية وأخرى. سلبية فالتلفزيون من جهة يعمل على توعية الشباب بمعايير السلوك السوي في كل جوانب الحياة، ومن جهة أخرى فإن بعض البرامج تترك آثارا سلبية على الشباب. وفي ذلك عبر هربرت ماركيوز H. Markuse عن مخاوفه من الأثر الذي يتركه التلفزيون: بأنه يلحق الضرر بالأفراد ويعمل ضدهم[5]. ولذلك ينقسم أفراد المجتمع وخصوصا الآباء بين مؤيدين للتلفزيون وبين معارضين له بسبب ما يتركه من آثار سلبية على حياتهم الاجتماعية والنفسية. ففي حين يرى بعض الآباء أن التلفزيون يقرب الأبناء من أحداث العالم، ويزيد من معلوماتهم ويزرع الألفة والتضامن بين أفراد الأسرة، يرى البعض الآخر أن مشاهدة التلفزيون تعلم الأبناء السلوكيات الخاطئة[1]. ولا يقتصر ذلك على التلفزيون فحسب، بل إن وسائل الإعلام جميعها، في الوقت الذي تكون فيه وسيلة نافعة تعود بالفائدة على المجتمع فإنها في الوقت ذاته تشكل مخاطر ذات آثار سلبية عليهم. أما الصحف والمجلات والكتب فإنها قد تؤدي أيضا دورا فعالا في نشر الجريمة وذلك من خلال عرض أنباء الجرائم ووسائل ارتكابها وخطط الشرطة وطرق القبض على المجرمين[2]. وتؤكد بعض الدراسات بأن للسينما والتلفزيون آثرا كبيرا في بث أنماط السلوك المنحرف من خلال

---

[4] نوف بنت إبراهيم آل الشيخ، الطفل والتلفزيون: ازدواجية القيم وتناقضها، بحث منشور في مجلة المعرفة، العدد (32) مارس، 1998، شبكة الإنترنت.

[5] د. محمد عاطف غيث وآخرون، مصدر سابق، ص 576.

[1] د. زيدان عبد الباقي، وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإدارية والإعلامية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1979، ص 401-405.

[2] ادوين سذرلاند وآخرون، مبادئ علم الإجرام، ترجمة محمود السباعي وحسن صادق المرصفاوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص 272-276.

عرض أفلام العنف والعصابات[3]. وقد كان للتطور التكنولوجي الحديث أثر بارز في تغير القيم والعادات والتقاليد من مجتمع إلى آخر مما أدى إلى تزايد خطورة هذه الوسائل[4].

نخلص مما تقدم أن التلوث الإعلامي بأشكاله المختلفة يشكل خطرا محتملا ربما تزيد آثاره على تلوث البيئة الطبيعية. ولقد بلغ الوطن العربي مرحلة بعيدة من استيراد التقنيات الإعلامية التي تترك آثارا كبيرة في ثقافة المجتمع وأفكار أفراده بما تحمله من قيم لا تتفق مع قيم مجتمعنا العربي[5].

وفي إطار ما تقدم يمكن أن نقول: إن وسائل الإعلام بما تقدمه من برامج مختلفة وأفكار وقيم وعادات تعد مصدرا مهما في اكتساب وتغير القيم لدى أبناء المجتمع نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.

---

[3] د. أحمد الخشاب، الضبط والتنظيم الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1959، ص 244.

[4] نبيل عبد الفتاح حافظ وعبد الرحمن سيد سلمان، مصدر سابق، ص 122.

[5] د. نبيل دجاني، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 224، 1997، ص 64.

المبحث الثالث

دور القيم في ضبط السلوك الإنساني

للقيم الاجتماعية أهمية بارزة في حياة المجتمع الإنساني فهي تمتد لتمس العلاقات الإنسانية بصورها كافة ، فتعمل على تحديد طبيعة علاقات الناس بعضهم ببعض وهي معايير وأهداف لابد من وجودها في كل مجتمع يريد لتنظيماته الاجتماعية الاستمرار في أداء وظيفتها لتحقيق أهداف الجماعة[1]. وما دامت القيم حقيقة ثابتة في حياة المجتمع ينشأ عليها الأفراد ويتوارثونها وتتناقلها الأجيال مع تواصل المراحل العمرية فإن ما ينشأ عليه الفرد تكون القيم رقيبا وضابطا لكل ما يصدر منه بل وتحدد سلوكه وفقا لما هو مرغوب في المجتمع فيعطي الفرد تصورا في امتثاله لهذه الضوابط القيمية عن أسلوب تنشئته البيئية والأسرية بشكل خاص، وبهذا فإن أهداف وغايات الفرد في المجتمع توجهها القيم والتعبير عنها يحددها السلوك الذي يكتسب من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية[2]. لذا فإن القيم توفر للفرد صيغة سلوكية تعفيه من مغبة التناقض والصراع، وهي حلول دائمة للمواقف التي تواجه الفرد في مسيرة حياته لأنها تبين له المسارات الصحيحة للسلوك والمفاضلات القائمة في ميادين الحياة شتى[3].

وقد ظلت القيم الاجتماعية في جميع المجتمعات الإنسانية تؤدي دورا بارزا في تحديد سلوك الأفراد وتساعدهم في تقوية العلاقات فيما بينهم فضلا عن بناء شخصيتهم فهي تشكل جزءا مهما من آرائهم ومبادئهم وأفكارهم التي يحملونها في الحياة. والقيم هي معايير الفعل البشري ومحددات السلوك وضابط أهداف النشاط الإنساني أو المسيرة البشرية في المجالات جميعا، وإن الفرد كوحدة بناء في النظام

---

[1] خلف نصار محيسن، القيم السائدة في صحافة الأطفال العراقية، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، 1978، ص 7.

[2] د. إنعام جلال توفيق، القيم الاجتماعية وتنشئة الشباب، بحث غير منشور، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2002، ص1.

[3] د. عبد الله عبد الدائم، دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة، دار الطليعة، بيروت، 1998، ص72-75.

الاجتماعي يشعر بأهمية القيم في حياته فيؤكد دائما على أهميتها في حياة الفرد والجماعة، والقيم بالنسبة للفرد أيضا دوافع ومحرك لسلوكه ومحددة له، ولها دور فعال في تكامل شخصيته ذلك التكامل الذي يعتمد لدرجة كبيرة على أنساق نظام القيم لديه، بينما قد تؤدي الصراعات في نظامه القيمي إلى اضطرابات عصابية وهذا ما يجعل نظام القيم لدى الفرد أحد المعايير الرئيسية للشخصية الذي يمكن الاستعانة به على فهم سلوك الفرد وتفسيره[1]. إلى جانب هذا وذاك تمنح القيم الاجتماعية الحياة والوجود الاجتماعي معنى للهدف والنظام لكل فعل ونشاط وسلوك فضلا عن أنها تحافظ على استمرار العلاقات الاجتماعية فيكون تأثير واضح في العلاقات الإنسانية التي يكونها الأفراد والجماعات في المجتمع. وثمة حقيقة أخرى تؤكد أن الأفراد يكونون أنواعا مختلفة من العلاقات منها علاقات سلبية أو علاقات تنافسية أو علاقات تعاونية أو علاقات صراعية أو علاقات توافقية أو علاقات رسمية أو علاقات غير رسمية. ومهما يكن من أمر فإن نوع العلاقات التي يكونها الأفراد تعتمد على طبيعة القيم التي يحملها هؤلاء الأفراد فإذا كانت القيم إيجابية فإن هذا يؤدي إلى تضامن الأفراد والعكس بالعكس[2].

نقف هنا قليلا لنقول: إن القيم الاجتماعية وبشكل خاص القيم الإيجابية تدفع الأفراد عموما إلى تقوية العلاقات فيما بينهم وهذا بطبيعته ينعكس على سلوكهم فيندفعون غالبا إلى السلوك المقبول والمنسجم مع حياة المجتمع الذي يعيشون فيه.

وهذا يؤكد الحقيقة الأساسية أن القيم الاجتماعية تؤدي دورا فاعلا في البناء الاجتماعي للأفراد والمجتمع فتعمل على تحقيق التوافق الاجتماعي الذي يعد أمرا ضروريا في توحيد الأفراد وتوافقهم مع القيم الاجتماعية السائدة، كما تعمل على تماسك المجتمع وتحقيق طمأنينة أفراده وإشباع حاجاتهم. على صعيد آخر تمارس القيم الاجتماعية دورا كبيرا لتحقيق الضبط الاجتماعي Social Control وخصوصا الضبط غير الرسمي؛ لأن المجتمع من خلالها يستطيع التمييز بين

---

[1] خلف نصار محيسن، مصدر سابق، ص 7.

[2] د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1984، ص 104.

السلوك السوي والسلوك الشاذ ويجازي أصحاب هذا النمط وذاك كلٌّ حسب ما يستحقه سلوكه وما ينسجم مع قيم وتقاليد المجتمع[1].

وفي ضوء ما تقدم نخلص إلى القول بأن القيم الاجتماعية هي التي أنقذت وحافظت على الوجود الإنساني من انزلاقه في الغرائز التي ظلت تتحكم في بعض الفصائل الحيوانية الأخرى، وعليه فالقيم هي العناصر المؤثرة التي تشيد على أساسها ثقافة الإنسان وبالتالي فرادته العجيبة بين جميع الأحياء الأخرى وهي إذن قوام إنسانيته ورقيه[2].

---

[1] د. قيس النوري، آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية، مصدر سابق، ص 180.

[2] المصدر السابق، ص 175.

المبحث الرابع
القيم الاجتماعية والاغتراب

تشكل القيم الوجه الخفي للتجربة الإنسانية، وهي بذلك ترسم الملامح الأساسية لضمير المجتمع ووجدانه، فهي من حيث المبدأ توفر للمرء صيغة سلوكية تعفيه من مغبة التناقض والصراع، وتقوده إلى العفوية، كما تنطوي كل ثقافة على قيم تقليدية تشكل نسيج الشخصية الإنسانية وتصبح جزءا لا يتجزأ منها. وهذه القيم هي محور شخصية الفرد، وكل تغير يهدد هذه القيم يصبح خطرا يهدد كامل الشخصية[1]. وإن حصول خلل في طبيعة القيم الاجتماعية سيؤدي إلى ما أسماه علماء الاجتماع المعاصرون بالشخصية المضطربة، وبالتالي فإن الشخصية المضطربة تصبح بنيتها أكثر تفككا واستعدادا لتشرب القيم الأجنبية الوافدة، وذلك بدوره يؤدي إلى حالة من التذبذب على مستوى الانتماء الثقافي وهذا الوضع ربما يقود صاحبه إلى الانعزال عن مجتمعه وبالتالي يصبح مغتربا عن واقعه الاجتماعي[2].

ومن هذا المنطلق تشكل ظاهرة الاغتراب فقدان القيم والمثل الإنسانية والخضوع لواقع اجتماعي يتحكم في الإنسان ويستعبده حينئذ يشعر الإنسان بالانفصال والانعزال عن الآخرين وعن مجتمعه والعالم[3].

كما يعني الاغتراب أيضا الشعور بعدم الاندماج والتباعد عن المجتمع والثقافة، حيث تبدو القيم والمعايير الاجتماعية التي يشترك فيها الآخرون عديمة المعنى بالنسبة للشخص المغترب اجتماعيا، لذا فهو يشعر بالعزلة والإحباط

---

[1] د. علي وطفة، الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (29) الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، كانون الأول، ديسمبر، 2003، ص 25–34.

[2] المصدر نفسه، ص 35.

[3] د. شاكر نوري، الاغتراب في الفكر الماركسي، مجلة الثقافة، العدد (3، 4) بغداد، 1984، ص 56.

والانفصال عن المجتمع أو لا يستطيع أن يرى ذاته في خضم المجتمع ويشعر آنذاك بضياع ذاته[1].

وقد يغترب الفرد عن قيم المجتمع بسبب انعدام تفاعله عاطفيا وفكريا مع تلك القيم كما يحصل في اغتراب المثقفين في مجتمعاتهم ويؤدي ذلك إما إلى تقوقعهم أو إلى ظهور جماعات وفئات وأحزاب سياسية تدعو إلى إحداث تغيرات في النظام الاجتماعي والتخلص من بعض القيم التي تعتقد هذه الفئات أنها غير ملائمة[2]. فيبرز الاغتراب الاجتماعي في أوضاع التمرد التي تدفع الأفراد إلى البحث عن بديل للقيم التي يعتمد عليها البناء الاجتماعي لمجتمعهم[3].

ويبدو لنا أن الاغتراب هو نمط من التجربة يعيش فيها الإنسان صراع قيم متضاربة تؤدي إلى تلاشي الذات وسقوط الهوية الفردية والاجتماعية، ويؤكد بعض الباحثين على أن أزمة القيم تكون في الصراع الذي يقوم بين قيم المجتمع الصناعي والقيم التقليدية السائدة في إطار الحياة الثقافية وتؤدي بالتالي إلى هدم تماسكه النفسي وتأتي على وحدته النفسية الثقافية في آن واحد[4].

ونعود ثانية إلى الاتصالات ونقول إن ما حققته تقنية الاتصالات من تطور مذهل في النصف الثاني من القرن العشرين أدت إلى تغيرات عاصفة في ميدان الحياة الاجتماعية وأحدثت خللا في مجال القيم والمفاهيم وأنماط السلوك في مجتمعنا العربي، وخصوصا في الربع الأخير من القرن العشرين فالتطور الإعلامي الاتصالي الجديد يهدد القيم الإنسانية، ويتمثل ذلك في التقنية الدائمة التطور مثل ثورة الحاسبات والفضائيات والأقمار الصناعية. هذه التطورات أدت إلى تغير نظرة

---

[1] د. بركات حمزة، الاغتراب، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (29) العدد (3)، القاهرة، 1992، ص152.

[2] د. قيس النوري، الاغتراب اصطلاحا ومفهوما وواقعا، مجلة عالم الفكر، المجلد (10)، العدد (1) الكويت، 1979، ص 31.

[3] Merton, Robert, Social theory & Social structure Revised & enlarged Edition, New York Glenco 111 Free Press. 1957. P. 144.

[4] د. على وطفة، مصدر سابق، ص 35.

الإنسان إلى نفسه وإلى الكون والوجود والمصير وبالتالي أدى هذا إلى صراع في طبيعة القيم الاجتماعية لذلك المجتمع[1].

وفي هذا السياق فالتغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة اليوم تجعل الإنسان يعيش صدمة ثقافية قيمية بالغة الخطورة والأهمية، وهي التغيرات التي تضع المجتمع في مواجهة قيم جديدة غير مألوفة يتوجب عليه أن يتمثلها، هذه التغيرات تؤدي في كثير من الأحيان إلى إحداث خلل في تكيف أفراد المجتمع وانهيارهم، حيث بات الإنسان على أعتاب الألفية الثالثة يواجه قيما جديدة تتعلق بغزو الفضاء والأقمار الصناعية وثورة الحاسبات، وذلك كله يعرض الشخصية لموجة متضاربة من القيم تؤدي في كثير من الأحيان إلى انهيار الشخصية وإلى انفصام اجتماعي[2]. لذا فالأزمة التي يمر بها العالم اليوم هي أزمة قيم ناتجة عن صراع بين القديم والجديد ووعي يتزايد بضرورة تعديل القيم القديمة وبناء عالم جديد على أساس قيم جديدة، فثورات الشعوب وحركات الإصلاح ما هي إلا مظاهر لهذا الصراع[3].

هنا نستطيع أن نقول: إن ظاهرة صراع القيم ما هي إلا حالة (سيكو _ اجتماعية) تسيطر على الفرد سيطرة تامة وتجعله غريبا وبعيدا عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي، وغالبا ما يعاني من هذه الحالة الشباب نتيجة اختلاط المفاهيم والقيم الاجتماعية، حيث يفقد الشباب إحساسه بأهميته وقيمته ويتكون لديه شعور بأنه غريب عن المجتمع الذي يعيش فيه فهو ليس جزءا من عاداته وتقاليده ونظامه الأخلاقي. والإنسان المغترب البعيد عن التوافق الاجتماعي السائد غالبا ما يفشل في علاقاته الاجتماعية؛ وهو لهذا يشعر بالمزيد من العزلة والتقوقع ويتعمق في ذاته مفهوم الاغتراب فيقع في دوامة من الصراعات والأزمات النفسية[4].

---

[1] علي وطفة، مصدر سابق، ص 40.

[2] المصدر نفسه، ص 36.

[3] نجيب اسكندر إبراهيم ورفاقه، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962، ص 29.

[4] عبد الله أبو عياش، أزمة المدينة العربية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات الكويتية، الكويت، 1980، ص 207.

وقد أشارت عدد من الدراسات الاجتماعية إلى أن الأمراض النفسية تزداد عند المهاجرين الذين يتعرضون لصراع القيم (بين قيم الموطن الأصلي وموطن الهجرة) ويؤدي صراع القيم في مجتمعات العالم الثالث في النهاية إلى التفكك الثقافي كظاهرة اجتماعية، وكثيرا ما ربط علم الاجتماع التربوي المعاصر ظواهر الجريمة والانحراف والتفكك الاجتماعي وضعف التضامن الاجتماعي بظاهرة التفكك الثقافي وتحلل القيم في المجتمع[1]. كما إن ضعف الولاء والتضامن الاجتماعي بين أبناء المجتمع بسبب القيم الجديدة يساعد على توسيع قاعدة الاغتراب وفقدان المعايير وضعف أواصر العلاقات بين الفكر الحاضر والتراث الحضاري العربي.إذن ما هي المشكلات التي تهدد مصير المجتمع بفعل اتساع نطاق ظاهرة الاغتراب؟ إن العديد من الدراسات تظهر حقيقية أن اتساع هذه الظاهرة سيؤدي إلى درجة عالية من الانحراف والجريمة، وذلك ما ذهب إليه (جون متلر) بفرضه الذي مؤداه: (وجود علاقة بين الاغتراب والجريمة)[2].

إن النقطة المهمة في الختام هي أن الإنسان العربي أصبح يعاني من صراع قيمي أدى إلى زيادة اغترابه ثقافيا واجتماعيا وسيكولوجيا وهي حالة من فقدان الإحساس بالانتماء إلى المستوى الثقافي، وحالة من الضياع في مستوى العلاقات الاجتماعية وحالة من الذهانات النفسية على المستوى السيكولوجي، وبات يعاني في عالم اليوم من أزمة هوية الانتماء[3].

---

[1] محمود الذوادي، بعض الجوانب الأخرى لمفهوم التخلف في الوطن العربي، السنة الخامسة، العدد (50) تشرين الثاني، نوفمبر، 1988، ص 82، نقلا عن علي وطفة، مصدر سابق، ص 37.

[2] Nettle G. Measure of Alienation – American, Sociological Review – vol. 7 No 11. 1957. P. 461.

[3] علي وطفة، مصدر سابق، ص 45.

الفصل الخامس

العولمة وتغيُّر منظومة القيم

المبحث الأول: العولمة والأسرة العربية.

المبحث الثاني: العولمة والمرأة العربية.

المبحث الثالث:العولمة والشباب العربي.

المبحث الرابع: العولمة والهوية الثقافية.

الفصل الخامس
العولمة وتغيُّر منظومة القيم

تمهيد:

لقد أفرزت ظاهرة العولمة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية هذا القرن آثارا اجتماعية واقتصادية على مختلف المجتمعات والشعوب عموما والمجتمعات العربية خصوصا، لاسيما وأن آليات العولمة تُقلص دور الدولة وسيادتها، وتنسحب من أداء كثير من الأدوار والوظائف كانت بالأمس تقدم بشكل مباشر إلى شرائح مهمة في المجتمع، فالعولمة تخترق بآلياتها ثقافة المجتمع وتمزق النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات، بما فيها البنى الاجتماعية وتفكيك القيم السائدة وتصديع وحدتها الوطنية وتماسكها الاجتماعي، فضلا عن دورها في تفشي العديد من المشكلات والأمراض الاجتماعية التي تضرب مساحة واسعة في المجتمع. وقد قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية وهي كالآتي:

المبحث الأول– العولمة والأسرة العربية.
المبحث الثاني– العولمة والمرأة العربية.
المبحث الثالث– العولمة والشباب العربي.
المبحث الرابع– العولمة والهوية الثقافية.

المبحث الأول
العولمة والأسرة العربية

سبق أن ذكرنا أن الأسرة الخلية الأساسية الأولى التي تتلقف الوليد منذ اللحظات الأولى، حيث ينشأ الأفراد في كنفها، ولها أهمية كبيرة تتجسد في كونها المؤسسة التي تغذي فاعلية البناء الاجتماعي، بمؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وتعمل على تنظيم عملية التفاعل من خلال الاهتمام بعلاقات أفرادها مع الآخرين في إطار المجتمع عموما وداخل بنائها بوجه خاص(1).

فالنسيج الأسري هو أساس الثقل الاجتماعي ويشكل حجر الزاوية والقاعدة والمنطلق في تكوين البناء الاجتماعي، لذا كان تمزيق هذا النسيج أحد الأهداف الناجمة عن العولمة.

لقد اتجه الفكر الغربي منذ مدة طويلة، باختراق الثقافات بآليات ووسائل توظف من خلالها الإمكانات العسكرية والسياسية والاقتصادية، واليوم أسهمت الثورة المعلوماتية التي جعلت العالم قرية كونية صغيرة، لتحول المواجهة عبر آليات جديدة إلى المواجهة الثقافية والفكرية والسلوكية، وهذا ما يعبر عنه في الأدبيات العربية بـ(الغزو الفكري) الذي يشكل الاختلال البنيوي الذي يمثل أحد أهم ملامحه تهديد النسيج الأسري الذي يشكل القاعدة الأساسية لتماسك بنية المجتمع(2).

إن محاولة التفكيك والتدمير للنسيج المجتمعي سهّل مهمة تفتيت واختراق وتمزيق البناء الاجتماعي وتدمير الذات وتفكيك المحتوى الفكري للفرد والجماعة وبالتالي أحدث خللا واسعا في بنى المجتمع بما يؤدي به إلى الضياع(3).

---

(1) صلاح الدين مدلول كاظم، الأسرة والفعل الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب– جامعة بغداد، 1998م، ص1.

(2) د. كمال حبيب، مشاريع هدم الأسرة المسلمة من التخطيط إلى التنفيذ. مجلة البيان، العدد (149)، 2000، شبكة الإنترنت.

(3) محمد حسين الفلاحي، سلام أخطر من الحرب– خطاب العولمة، مصدر سابق، ص 99.

وكما هو معروف فإن مجتمعنا العربي تعرض إلى تأثير البيئة الخارجية عبر فترات طويلة، لأسباب عديدة لا مجال لذكرها الآن. ولعلّ تيار العولمة وما صاحبها من تغيرات في ثورة المعلومات وأذرع العولمة المعروفة بمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات أدت إلى فرض قيم جديدة لا تتفق في كثير من الأحيان مع قيم الأفراد المتأصلة في سلوكهم. وقد سبق أن تحدث عن هذا المجال (ألفن توفلر) في كتابه (صدمة المستقبل)، حين قال: إن أهم المظاهر التي تصاحب سرعة التغيرات في المجتمع هي صورة الرفض وعدم التوافق مع المعايير الجديدة أو الانسحاب والسلبية والفردية واللامبالاة(1).

إن فرض تلك القيم والممارسات على البنى المؤسسية في المجتمع ومنها الأسرة العربية جعلها تواجه ما يسميه العالم الفرنسي دور كايم "Durkheim" بظاهرة (الأنومي Anomie) أي تحلل القيم بسبب سيادة القيم المادية الفجة وتغلب المصالح الفردية، وتآكل القيم الروحية التي كانت بمنزلة السداة التي تضم لحمة الخيوط الدقيقة في تماسك النسيج الاجتماعي، حيث تستقر هذه القيم في وجدان الإنسان العربي وتشكل طابعا عاما متميزا فأصابها الضعف، وأصبح يشعر من يتمسك بهذه المعايير التقليدية بالاغتراب، ويزداد إحساسا بالاغتراب كلما اتسع نطاق التغييرات، أو بسبب خوفه من فقدان شعوره بالتماثل الاجتماعي، فالفرد اليوم لا يجد أمامه سوى التغاضي عن معاييره التقليدية الموروثة من أجل الحفاظ على تماثله الاجتماعي مع المعايير السائدة وهو ما يسميه أريكسون "Arickson" (بالموراتوريم* Psychological Moratorium)(2).

وفي إطار هذه المعطيات يمكن القول: إن واقع التقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي قد فرض قيم الربح والخسارة ومن ثمّ هيمنت قيم السوق وبسببها بدأت ملامح الصراع من أجل المنفعة وأدى ذلك إلى استفحال النزعة الفردية وتناميها على

---

(1) عبلة إبراهيم، الأدوار والوظائف في العائلة العربية– تغيير القيم والتقاليد والعادات، أوراق مقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت، تشرين الأول، 2003، ص 15.

* الموراتوريم– محاولة التوافق بين الذات والمجتمع.

(2) عبلة إبراهيم، مصدر سابق، ص 15.

حساب المصالح المجتمعية فتحولت وظيفة الأسرة وأداؤها إلى الفردية بعد أن كان جماعيا(1).

لقد أصابت هذه التغييرات السريعة الأسرة العربية في الصميم بكثير من المؤثرات، وتشير كل الدلائل إلى أن طلائع الألفية الثالثة ستحمل معها متغيرات من نوع آخر، وستخلق عددا من المشكلات الأسرية لعل من أهمها تفشي الأنانية وانحسار العواطف وتزايد عوامل التفكك الأسري وضعف المشاعر الإنسانية وارتفاع نسبة البطالة، وبشكل سيضر كثيرا بقيم الأصالة والتكافل والانتماء الأسري(2).

كما شهدت العلاقات داخل الأسرة العربية الكثير من التغيرات، حيث تعرضت إلى التصدع والتفكك بعد أن كانت تتسم علاقاتها بالحميمية والدفء، نتيجة تقلص مساحة التفاعلات الأسرية بسبب انشغال أحد الوالدين أو كليهما في العمل بحثا عن الرزق، كذلك سادت العزلة النسبية بين أفرادها بسبب انجذابهم لوسائل الإعلام، وساد التوتر بينهم بسبب صراع القيم بين الأجيال، أو الصراع على الأدوار على مستوى النوع، فضلا عن المشكلات النفسية والاجتماعية التي تصيب الأبناء في مرحلة الشباب بسبب مشاعر الإحباط الناتج عن عدم توفر فرص العمل وتأخر سن الزواج، وهذه الصور والملامح أدت بشكل واضح إلى ضعف العلاقات الإيجابية وتفعيل الأنماط السلوكية المنحرفة كالإدمان على المخدرات على سبيل المثال(3).

والعولمة بوسائلها الحديثة تحدث صراعا في البناء الاجتماعي وتحطم العلاقات والأواصر ويصبح الفرد ذاتيا أنانيا لا يفكر إلا في كم المكاسب التي تعود إليه دون أن تعنيه أمور المجتمع الأخرى، ففي الوطن العربي نجد أن التطور السريع لآليات العولمة يحدث تصدعا في القيم والعادات والتقاليد، حيث تزداد احتياجات الفرد مع التطورات التقنية والتكنولوجية الحديثة لأن الفرد يطمح إلى حياة مترفة من حيث الملبس والمأكل والأثاث المنزلية والحاجات الكمالية وغير ذلك عن طريق

---

(1) حسن إسماعيل عبيد، التداعيات الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها على الأسرة العربية، أوراق مقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تشرين الأول، 2003، ص 21.

(2) المصدر نفسه، ص 22.

(3) عبلة إبراهيم، مصدر سابق، ص 16.

التقنيات الحديثة، كما بدأت تتسلل بالتدريج إلى المجتمعات العربية بعض العادات المريبة المبرقعة بقشور زائفة والتي نشأت عنها اتجاهات سلوكية شائنة كالاختلاط المتفسخ بين الجنسين(1).

إن ظاهرة العولمة على المستوى المجتمعي في العالم المعاصر أصبحت تحمل في طياتها معطيات تتجسد على الأرض في اتساع هوة الفقر والبطالة وإهمال القوة العاملة مع تدهور البيئة على أساس الثروة البشرية والنشاط الاقتصادي عامة، فضلا عن الانحرافات المجتمعية الأخرى التي تبرز من خلال انتشار الجريمة والعصابات المنظمة وانتشار المخدرات خاصة بين الشباب في دول الغرب الغنية إلى جانب الضعف والانهيار في القيم الفاضلة كصلة التراحم والتعاون والتعاضد والعدالة الاجتماعية(2).

إلى جانب هذا وذاك اتسع نطاق التحلل وكان الجميع يسبح في بحر من الخلاعة، وازدادت مؤشرات التبرج الفاضح وضعف النوازع الأخلاقية، وتضاؤل القيم المعنوية، واتسعت الفجوة بين الفقر والغنى في معظم بلدان العالم، وأصبحت الأكثرية الساحقة من أبناء عالم الجنوب فقيرة، فقد أدى ارتفاع معدلات البطالة السافرة وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور واتساع القطاع الحضري غير الرسمي إلى ضعف الأوضاع الاقتصادية للأسرة وبالتالي نتجت آثار سلبية أحدثت أضرارا كبيرة في المجتمع كالجريمة والتفكك.

كما بات من الأهمية بمكان تدخل شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية في العديد من المجتمعات بسبب تردي الوضع الاقتصادي والتهميش الاجتماعي، وقد لاحظت وثيقة الأمم المتحدة أن برامج التثبيت والتكييف الهيكلي أدت إلى التهميش والتفكيك الاجتماعي وإن المرحلة الانتقالية للتكيف تبقي عادة بعض الفئات الاجتماعية الفئات الأكثر عرضة للتهميش (Vulnerable groups) خارج المشاركة في النشاط المنتج، مثل كبار السن والأطفال والنساء المعيلات لأسرهن والعجزة وغيرهم،

---

(1) د. علي عبد الواحد وافي، تطور البث العربي وأثر المدنية الحديثة فيه، الحلقة السادسة للدراسات الاجتماعية في الدول العربية، منشورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1995، ص 259.

(2) د. محمود مرتضى، ظاهرة العولمة وتحديات المستقبل، مجلة الثوابت، العدد (10)، 1997، ص 12.

من جانب آخر أسهمت الثورة المعلوماتية بما توفره من وسائل وتقنيات (وهي في الغالب ذات طريق واحد) في إضعاف الموجهات الثقافية التقليدية وإشاعة روح الفردية، وتحطيم قيم التماسك الأسري المحلي(1).

فالنموذج الغربي الذي يعرض في الفضائيات اليوم يشكل خطرا كبيرا على الأمن المجتمعي العربي لأن الكثير من القيم التي يحملها لا تنسجم مع واقعنا العربي الذي يتسم بالمحافظة النسبية على القيم الأخلاقية الأصيلة، فنجد في كثير من الأفلام والبرامج الغربية دعوة إلى الانحطاط الأخلاقي والإغراء الجنسي وتناول الخمر وتعاطي المخدرات. وفي هذا الإطار يؤكد الكاتب الأمريكي (بلومر) أن الأفلام التي تنشر في العالم اليوم تثير الرغبة الجنسية في معظم جوانبها وموضوعاتها فضلا عن أن المراهقات من الفتيات يتعلمن الآداب الجنسية الضارة من هذه الأفلام. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن فنون التقبيل والمغازلة والحب والإثارة الجنسية والتدخين يتعلمها الشباب من خلال الفضائيات(2).

وفي هذا المجال يؤكد أحد الباحثين ((أنه خلال الدراسات التي أجريت على (500) فلم وثائقي وجد أن موضوعات الحب والجريمة والجنس تشكل 73% منها كما أن هذه الأفلام العنيفة في لقطاتها ومواضيعها تساعد على تفجر الغرائز عند المشاهدين، مما يدفعهم إلى البحث عن سبل غير شرعية لتصريفها وتمثيلها ثم تطبيقها))(3).

وفي إطار هذه المسارات والتوجهات يمكن عرض بعض الدراسات التي توضح آثار البث الفضائي وانعكاساته على مجتمعنا ومنها ما يأتي:

---

(1) د. كريم محمد حمزة، اتفاقيات الغات وانعكاساتها الاجتماعية على الوطن العربي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (2)، حزيران 1999، ص 29.

(2) سلام مجيد الربيعي، العولمة– قضاياها ومشاكلها من وجهة نظر إسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة: مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد– 2001، ص 227.

(3) المصدر نفسه، ص 228.

أولا– دراسة الباحث ناصر الحميدي في السعودية، وكانت نتائج الدراسة كما يأتي(1):

إن تأثير البث الفضائي المباشر تتنوع بين أهداف سياسية وعقائدية يجمعها هدف مشترك هو التأثير بالمشاهد وتأتي بقية الأهداف تابعة لها، وكان التأثير بالدرجة الأولى في الجوانب الأخلاقية حيث الترويج للإباحية والاختلاط بما يخالف القيم العربية الأصيلة، فضلا عن الترويج للسلع الأجنبية عن طريق العلاقات التجارية وخصوصا بين النساء والأطفال وهذا من الجانب الاقتصادي.

التأثير في الجوانب العقيدية والثقافية والتعليمية والسلوكية من خلال إحداث حالة من التشتت بين ما يتعلمه المرء في المؤسسة التربوية وما يشاهده من برامج مناقضة لذلك، فضلا عن محاولة إغراء النساء بتقليد الأزياء والمودات الغربية وكذلك التأثير على الروابط الأسرية والمساهمة في الترويج للسلوك العدواني والعنف مما ينعكس على هبوط المستويات التعليمية.

ثانيا– دراسة الدكتور محمود شمال حسن الموسومة بـ(نحن والبث الفضائي)، حيث أكدت الدراسة أن(2):

البث الوافد يسهم عبر الفضائيات في إضعاف العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، حيث يصرف أفراد الأسرة ساعات عديدة يوميا في المشاهدة، وهذا ما يسهم في تقليل مساحة التفاعل الأسري الأمر الذي يشكل خطورة مباشرة تنعكس في تفاقم بعض المشكلات ومنها التغاضي عن مشكلات الأبناء لاسيما في مرحلة التكوين والنشوء، كما ينطوي على عملية المشاهدة الطويلة الإنهاك وإحساس المشاهدين بالتعب والإرهاق، وعندها يجد المشاهدون أن المشكلات التي يتعرضون لها سواء ما يتعلق منها بالأبناء أو ما يتعلق بالأمور المنزلية لا تعنيهم أو في أقل تقدير سوف لا

---

(1) ناصر الحميدي، البث الفضائي المباشر وتأثيره على التربية في المملكة العربية السعودية، 1993. نقلا عن وديع محمد سعيد، البث الفضائي الوافد إلى اليمن وعادات تعرض طلبة الجامعة له، دراسة ميدانية على طلبة جامعة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب– جامعة بغداد، 1998، ص 43.

(2) د. محمود شمال حسن، نحن والبث الفضائي، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة– بغداد– العدد الثاني، 1999، ص 97.

يأخذونها على محمل الجد، فضلا عن أن المشاهدة ستصرف الآباء والأبناء الكبار عن التفاعل اللفظي مع الأبناء الصغار الذين هم بحاجة إلى إدامة الصلة اللفظية مع الأبناء الراشدين لغرض تصحيح بعض المسارات والأخطاء الواردة في أحاديثهم وعلى ذلك فإن تقليل التفاعل اللفظي داخل الأسرة سيقلل من المحصول اللفظي لهؤلاء الصغار الذين هم في مرحلة تكوين ذخيرة لغوية(1).

ثالثا– دراسة الباحث إياد البكري الموسومة بـ(البث التلفزيوني الفضائي المباشر... دراسة في واقع المحطات الفضائية الدولية الواصلة إلى الوطن العربي واحتمالات تأثيرها) وكانت النتائج ما يأتي(2):

1. تشكل المحطات الفضائية أحد أهم التحديات التي تسهم في إحداث تغييرات أساسية في العلاقات الاجتماعية وهو ما يؤدي إلى خلق اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية ولا سيما عند شعوب العالم الثالث، فالمحطات الوافدة تحمل معها جملة من التأثيرات السلبية وخصوصا تلك الموجهة إلى تلك المجتمعات، فتجعل إنسانها سلبيا جانحا إلى الاستسلام، سائرا باتجاه التأثر بالقيم والأفكار والمواقف والاتجاهات التي تنعكس لاحقا في سلوك كل منهم.
2. إحداث تأثيرات في المستوى الاقتصادي وتتمثل في الترويج للمنتجات والسلع الأجنبية عن طريق الإعلانات التجارية حيث يفتح البث الفضائي المجال واسعا أمام الإعلانات التي تخلق نزعات استهلاكية مظهرية.
3. باتت التأثيرات في الجانب الثقافي باتت تتعاظم نتيجة لدخول توابع الاتصال إلى الميدان الثقافي وربما يفلت الكثير منها من الرقابة وهذا يعرض العالم لغزو دائم وشامل من خلال فرض الثقافات المسيطرة على الإعلام وبالتالي فرض نموذج الهيمنة والتبعية على المجتمعات النامية. وهذه النتائج

---

(1) د. محمود شمال حسن، مصدر سابق، ص 97.

(2) إياد البكري، البث التلفزيوني الفضائي المباشر... دراسة في واقع المحطات الفضائية الدولية الواصلة إلى الوطن العربي واحتمالات تأثيرها، 1994– نقلا عن وديع محمد سعيد، مصدر سابق، ص 44.

تظهر ضخامة التأثير في الوسط الثقافي الذي يؤدي إلى فقدان الانتماء وتفاقم الأزمات الأخلاقية والغربة الثقافية وتهميش القيم الدينية وهذا بمجمله يولد صراعا اجتماعيا يزيد المجتمع تفككا، فالمجتمعات النامية عندما يفرض عليها تطبيق النمط الغربي وإحلال معطيات الثقافة الغربية عليها يعرضها إلى أزمات نفسية وأخلاقية وعدم استقرار نفسي، مما يولد صراعا حادا يفتك بها ويهدد مستقبلها الاجتماعي وتماسكها البنيوي.

فالعولمة في بعض وجوهها تشكل تحديا أمام بناء قدرات المجتمع وتمكينه لا سيما وأنها تحطم قدرات الإنسان فيه وتجعله إنسانا مستهلكا غير منتج، ينتظر ما يجود به الغرب ومراكز العالم الأخرى من سلع جاهزة الصنع وربما تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه وهذه بمجملها تشكل قيما تتسم بالاتكالية والتواكل، والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يوميا لا في سبيل التطور فحسب بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك العالمي(1).

---

(1) الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، عالم الفكر، عدد (2) 1999، ص 143، نقلا عن علي غربي، ظاهرة الفقر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الثالث، 2001، ص 106.

المبحث الثاني
العولمة والمرأة العربية

المرأة كالرجل فاعل أساسي في المجتمع يؤهلها هذا الدور الفعال أن تبني قيما تحقق الاستقرار والتكامل في ميدان الأسرة. هذه المتعارفات النوعية (وكما يسميها عالم الاجتماع الفرنسي إميل دور كايهم Emile Durkheim التمثلات الجمعية)، يمكن أن تشكل قاسما مشتركا إلى الحد الذي تقوم أو تقيم فيه الفعل الاجتماعي، وهنا يبرز دور المرأة الفاعل في التأثير ببناء الأسرة والحفاظ على مكانتها ووظائفها، إلى جانب خصوصيتها الأخلاقية والثقافية والتاريخية التي تشكل مصدات دائمة أمام التيارات الفكرية ورياح العولمة ودعواتها التي ترمي إلى محو تلك الذاكرة وإحلال المنفعة الإباحية والمتعة محله واستنساخ الحياة الغربية بكل ما فيها من انحلال وضياع[1].

ولأهمية الدور الذي تؤديه المرأة في المجتمع العربي عموما والأسرة بشكل خاص فقد كانت هناك محاولات للتأثير على المرأة والأسرة من خلال ثلاثة مسارات لعل أهمها:

أولا- التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية النسائية:

يستهدف هذا التمويل الجمعيات الأهلية النسائية ومحاولة تسخيرها لخدمة أهداف مموليها وفي مقدمة الممولين بعض المؤسسات الأمريكية التي تهدف لخدمة توجهات وأهداف معينة، وتشير مديرة البرامج في هيئة المنحة المحلية الأمريكية في قسم الشرق الأوسط إلى تحويل جزء من الميزانية الأمريكية لدعم هذه الجمعيات وتكون تحت سيطرة الكونجرس الأمريكي، وليس من صفة هذه الجمعيات التي تتلقى

---

[1] نجاة جبار، احذري الذبح على مائدة العولمة، مجلة إقرأ، سلسبيل للطباعة والنشر، العدد الثاني، الفلوجة، آب 2003، ص 24.

تمويلها من الكونجرس أن تكون جماعة ضغط ((لوبي)) على سياسات الكونجرس[1]. وقد أسهمت مؤسسات العولمة في تمويل هذه الجمعيات، وهذا التمويل لا يقتصر على الدول الفقيرة فحسب، بل يشمل حتى دول الخليج فالمساعدات الخارجية من دول ومنظمات دولية، ومنظمات أجنبية غير حكومية قد ارتفع وزنها إلى درجة كبيرة من مكونات التمويل فعلى سبيل المثال (دار الأيتام الإسلامية) في لبنان تبلغ 10 % بينما التبرعات والموارد الخارجية تبلغ 20 % أما عن جمعية الشبان المسيحيين فتصل إلى 87 % بينما المساعدات الحكومية 10 % لا غير [2].

ومن المؤسسات العالمية الأخرى التي تدعم الجمعيات النسائية مؤسسة (Ford Foundation) وغيرها من المنظمات الدولية التي تسعى إلى اختراق بنيان المؤسسات المجتمعية في الدول النامية وتهيئتها لما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو السطوة الأمريكية الجديدة، فضلا عن المعونة الأسترالية، وسيدا كندا وغيرها[3].

إن عملية التمويل لهذه المنظمات والمؤسسات واستقلاليتها عن الحكومة ربما يجعلها تقع في أحضان التوجهات والأهداف التي يفرضها الممول لتخترق النسيج المجتمعي لتلك البلدان ورسم مسارات وتوجهات تخدم الأهداف التي تسعى لها العولمة والتي تترجمها العديد من المؤتمرات الدولية مؤتمرات المرأة العالمية والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والأسرة ومؤتمر السكان والتنمية وغيرها.

إن أخطر التحديات التي تفرزها العولمة هي تهميش دور المرأة الأمية أو المرأة التي لا مهارة لها. حيث تنتشر المهن التي تتطلب المهارات والمستويات الثقافية العالية وهذا يسهم بشكل كبير في تهميش أعداد كبيرة من النساء والريفيات والحضريات في الدول النامية فتزداد معدلات البطالة السافرة وتزداد نسبة العاملين في القطاع الحضري غير الرسمي وهذا يقود إلى ارتفاع معدلات الفقر والاستعباد الاجتماعي.

---

[1] سناء المصري، تمويل وتطبيع، مكتبة الأسرة المسلمة، القاهرة، 1998، ص 25-26.

[2] المصدر نفسه، ص 24.

[3] المصدر نفسه، ص 28.

ثانيا– الاتفاقيات الدولية:

يمكن القول إن أخطر الاتفاقيات الدولية هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو CEDAW وقد صدرت هذه الاتفاقية عن الجمعية العمومية للأمم في عام 1979 وقد وصل عدد الدول الموقعة عليها حوالي 139 دولة أي أكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة وقد نصّت هذه الاتفاقية على إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون تأخير سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة، وقد اعتمدت هذه الاتفاقية من خلال التعهد بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها. واتخاذ التدابير التشريعية المناسبة وغيرها من الإجراءات الضرورية لحضر كافة أشكال التمييز ضد المرأة والاضطلاع بأي ممارسة تمييزية ضدها[1].

وتعد اتفاقية (سيداو) بمثابة قانون دولي لحماية حقوق المرأة وبموجب هذه الاتفاقية تصبح الدول الموقعة عليها ملتزمة باتخاذ كافة التدابير من أجل القضاء على التمييز بين الرجال والنساء سواء على مستوى الحياة العامة فيما يتعلق بممارسة جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع بهذه الحقوق أو على مستوى الحياة الخاصة وعلى وجه الخصوص في الإطار الأسري[2].

وتعد هذه الاتفاقية عمل المرأة حقا مكتسبا وليس ضرورة استثنائية ولا تستثني المرأة من بعض الأعمال التي توصف بأنها ذات مخاطر جسدية أو أخلاقية، فهذه الاتفاقية تريد من المرأة أن تعمل في الأعمال اليدوية وفي المحاجر والمناجم وتعتبر منظمة العمل الدولية استثناء المرأة من هذه الأعمال تخلفا ورجعية. وفي ملتقى الحوار حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لمناقشة الفقرة (11) منها الخاصة باتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء على التمييز ضد المرأة في

---

[1] سهيلة زين العابدين حماد، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مجلة المنهل، العدد (562)، 2000، ص 86.

[2] المصدر نفسه، ص 86.

ميدان العمل لتكفل لها على أساس المساواة مع الرجل، وحيث كانت هناك محاولات لتضليل الرأي العام وإيهام المرأة العربية أن كل القهر واقع عليها من قبل مجتمعها، وأن هذه الاتفاقيات سترفع عنها كل الظلم والجور، وأن الأمم المتحدة ستحررها من سطوة مجتمعها عليها. ومما تجدر الإشارة إليه أن العديد من بلدان العالم النامي التزمت بتوقيع هذه الاتفاقية مقابل رفع بعض الديون عنها أو تقديم معونات هي في أمس الحاجة إليها وهذا مؤشر خطير علينا أن ندرك أبعاده ونسبر أغواره.

ثالثا– مؤتمرات المرأة العالمية:

منذ عقد السبعينات من القرن الماضي دفعت العديد من المنظمات الدولية إلى عقد سلسلة من المؤتمرات بدأت تستهدف بشكل أساسي إلى إعادة الهندسة الاجتماعية للأسرة وللإجتماع الإنساني وهذه المؤتمرات وأفكارها تعتمد أساسا على منظومة الأفكار والمفاهيم الغربية التي تريد أن تفرض عولمة الاجتماع الإنساني وفق منظومة القيم الغربية بشعارات ودعاوي حقوق المرأة وحمايتها، فالعالم الغربي لم يعد يرى أن ترتيب قواعد الاجتماع البشري مسألة داخلية تخص أبناء دين أو مجتمع بعينه، وإنما هي مسألة كونية عالمية تفرض من خلالها القيم الغربية وتستدعي حمايتها ولو بالتدخل الذي يحمل صفة إنسانية[1].

ومن هنا يمكن أن نشير إلى بعض هذه المؤتمرات وكما يأتي:

1. مؤتمر المرأة العالمي الأول الذي عقد في المكسيك عام 1975 ودعت فيه الأمم المتحدة إلى مشروعية جريمة الإجهاض للمرأة والحرية الجنسية للمراهقين والمراهقات وتنظيم الأسرة لضبط السكان في العالم الثالث.
2. مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994 وركز على العديد من قضايا تغيير حياة المرأة والأسرة من الناحية الدينية[2].
3. مؤتمر بكين عام 1995 وكان تحت عنوان المساواة والتنمية والتنظيم. وقد تضمنت العديد من قراراته مخالفة للطبيعة البشرية وفرض حق الإنسان في

---

[1] د. كمال حبيب، مصدر سابق، شبكة الإنترنت.

[2] د. محسن عبد الحميد، العولمة في المنظور الإسلامي، مصدر سابق، ص 43.

تغيير هويته الجنسية وأدواره المترتبة عليها، والاعتراف رسميا بالشواذ والمخنثين والمطالبة بإدراج حقوقهم الانحرافية ضمن حقوق الإنسان ومنها حقهم في الزواج، أي زواج الذكر بالذكر والأنثى بالأنثى، وتكوين الأسرة والحصول على أطفال بالتبني، فضلا عن حرية الفتاة بالتمتع جنسيا مع من تشاء وفي أي سن تشاء وليس بالضرورة في إطار الزواج الشرعي[3].

ويمكن توضيح وثيقة بكين بشيء من التفصيل والتي كانت أوسع الوثائق والمؤتمرات وأخطرها من خلال النقاط الآتية[1]:

أولا– في مجال الدين:

1. إغفال ذكر الدين والقيم الإنسانية ويقتصر ذكره على كونه يمثل ممارسات نابعة من تراث وتقاليد المرأة الفقيرة.
2. العديد من التوجهات تؤكد على ضرورة إلغاء التحفظات أو الممارسات التي يكون أساسها دينيا أو حضاريا، بل تستبعد الدين وتدعو إلى فصله عن شؤون حياة البشر.
3. تهمل هذه الوثيقة الدور الذي يمكن للدين أن يقوم به في مجال مقاومة العنف الموجه ضد النساء والاغتصاب والاتجار القسري في النساء والدعارة.

ثانيا– في مجال الأسرة:

1. اعتبار الأسرة والأمومة والزواج من أسباب قهر المرأة والمطالبة بضرورة تقاسم الأعباء المنزلية ورعاية الأطفال مناصفة بين الرجال والنساء.
2. إغفال دور الزوجة والأم داخل بيتها، ووصف ذلك الدور بأنه غير مربح (Unrmunerted Work) وأنه عمل محتقر وليس فيه مردود مادي.
3. إغفال دور العلاقة المقدسة داخل الأسرة ولم يذكر كلمة الزوجة بل يذكر الزميل أو الشريك حيث تكون العلاقة الجنسية بين طرفين تدين لكل منهما استقلاليته الجنسية، وفيها أيضا الزنا ليس مستهجنا بل المطالبة بضرورة مساعدة المراهقة الحامل في مسيرتها التعليمية.

---

[3] د. محسن عبد الحميد، العولمة من المنظور الإسلامي، بدون دار نشر، بغداد، 2000، ص 27.

[1] سهيلة زين العابدين حماد، مصدر سابق، ص 86.

4. المرأة في جميع الأعمال مطلقة الحرية الجنسية، وممارسة العلاقات الجنسية مع من تشاء خارج أو داخل إطار الزواج مع التحكم الكامل في عملية الإنجاب، وأي علاقة جنسية لا تخضع لرغبة المرأة تعد اغتصابا حتى ولو كانت من قبل الزوج والدعارة فيها ليست خطأ إلا في حالة فرضها على المرأة.

كما تضمنت الوثيقة نصوصا تفرض على الحكومات والمؤسسات الدينية، ومختلف القطاعات الاجتماعية الاعتراف بشرعية مطالبة المرأة بأن يكون لها دور فعال في تحديد وتعريف المعايير الدينية والثقافية، أي أن يكون للمرأة حق إعادة صياغة الدين وفقا لأهداف هذه الأفكار[1].

كما تكمن خطورة هذه الوثيقة من خلال مخاطبة المؤسسات التمويلية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وصندوق التنمية الزراعية، لضمان تطبيق هذه الوثيقة وهذا يعني إلزام الدول بتطبيق بنود الوثيقة لتمويلها وسد ديونها وهذا أحد أهم الشروط لتلقي الديون والمساعدات من تلك المؤسستين الدوليتين.

في إطار هذه المعطيات يمكن القول أن المفاهيم والاتفاقيات التي تهدف إلى ترويج الأفكار والمبادئ العولمية تهدف إلى تعميم النموذج الأمريكي باستغلال هذه المؤتمرات العالمية لنشر الفساد والانحطاط الأخلاقي ومحاربة القيم والثوابت ونشر ثقافة الاستهلاك وتهديد ثروات الأمم لتصبح سوقا ومنجما لها. وقد كشفت المتغيرات والتحولات المجتمعية الأهداف والتوجهات التي رفع لواءها من حاولوا تشويه صورة المجتمع الإنساني وكثرت دعواتهم لتحرير المرأة، فماذا يقصدون بتحريرها[2].

لقد كان الهدف من تحريرها كما جاء في المؤتمرات آنفة الذكر تحريرها من قوامة الرجل عليها، وان تفعل ما تشاء وتمارس ما يروق لها حتى وإن خالفت تعاليم الأديان السماوية.

نقف هنا لنقول: يبدو أن توجهات العولمة ستعيد تشكيل شخصية المرأة ودورها من خلال طرح نموذج المرأة الغربية وعدها نموذج المرأة العصرية التي تتجلى

---

[1] سهيلة زين العابدين حماد، مصدر سابق، ص 88.

[2] السيد الجميلي، فتنة المرأة، الطبعة الثالثة، الهلال للنشر، بيروت، 1991، ص 52.

صورتها في المرأة المرفهة الاستهلاكية المظهرية الساعية لجلب أكبر عدد من السلع والاستهلاك وربما المرأة العاطلة عن العمل التي تركز جل اهتمامها في إبراز المحاسن والمفاتن والعناية بجسمها وأناقتها ونمط العيش القائم على الإسراف والتبذير من خلال شراء مواد التجميل والملابس ولعل الأساس هو ملاحقة آخر صيحات وأفكار الموضة الغربية[1].

هذا التأثير في عالم المرأة يجعل النظرة إليها في زمن العولمة نظرة مادية بحتة وهو بحد ذاته يمثل الهدف من وجودها المادي والجسدي وهذا الجانب يشكل نظرة براغماتية نفعية دون الاهتمام بقدراتها الإنسانية الأخرى وتوسيع الخيارات المتاحة وتمكينها وتنمية مواهبها في التفكير والتقدم وممارسة الفنون والمعرفة بشأن القيم الإنسانية النبيلة.

وفي ضوء ما تقدم نخلص إلى أن أيديولوجية العولمة ترمي إلى هدم وتفكيك النسيج المجتمعي لبلدان العالم النامي ومنها مجتمعنا العربي وليس إصلاحها، فضلا عن تقويض الأسس الدينية التي تشكل ثوابت وركائز مهمة لصيرورة الحياة وتماسكها، وإن ما يحدث اليوم هو تلاعب بقواعد تلك المجتمعات وطرح قواعد جديدة مستلهمة من الرؤية الغربية من خلال فرض أيديولوجية وأنماط جديدة لها انتشارها وذيوعها بفعل ما تحققه ثورة المعلومات من قدرات في التأثير والوصول إلى قلوب أبناء المجتمع.

---

[1] نوال إبراهيم محمد، العولمة وتشويه شخصية المرأة، مجلة الحكمة– بغداد، العدد الثاني، مطبعة الزمان، 2003، ص 24.

المبحث الثالث

العولمة والشباب العربي

الشباب مرحلة من مراحل النمو لا تنفصل عما سبقها أو يليها أو يترتب عليها، وهي تشكل مساحة واسعة في الهرم السكاني لأي مجتمع نامي، ويمكن تعريف الشباب ((بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والرابعة والعشرين)) وتتميز هذه المرحلة بأنها انتقالية إلى الرجولة أو الأمومة، ويتخطى الأفراد فيها مرحلة التوجيه والرعاية ويكونون أكثر تحررا[1]. ويشكل الشباب في مجتمعنا العربي أهمية كبيرة حيث تعد مجتمعاتنا من المجتمعات الفتية وفي مرحلة الفعالية (15–64) سنة، وتعد التحديات التي تواجههم أحد أهم وأبرز القضايا لأنها تستهدف زلزلة كيان المجتمعات والقضاء على قوتها وثرواتها. والشباب عبارة عن طاقة كبيرة ذات تقلبات نفسية سريعة غير متوازنة مما يجعلهم أكثر ميلا إلى ما يحرك تلك الطاقة أو تبني كل ما هو جديد وغريب يبث في نفوسهم الفضول وهم كسلاح ذي حدين أما أن توجه تلك الطاقة بشكل صحيح أو توجه إلى ما هو سيئ وهنا قد يصبح قوة مخربة لمجتمعاتها[2].

والشباب في إطار هذه المعطيات هم الأكثر تأثرا بتوجهات العولمة وقضاياها ومشاكلها، فما دامت مشروعا كونيا للمستقبل كما يطمح منظروها ومفكروها فإن الجيل الجديد هو الأسبق بالتعاطي مع هذه التوجهات وأدواتها، فالكمبيوتر وشبكات المعلومات المعقدة أصبحت في متناول أيدي الشباب، فضلا عن أنماط المعيشة التي تطرحها العولمة من مأكل ومشرب وعادات ثقافية موجهة بالدرجة الأولى إلى أجيال الشباب تجعلهم الأقدر على الاستجابة والتقبل للمفاهيم الجديدة[1].

---

[1] د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص 452.

[2] فوزية العامري، الشباب والعولمة، البيان، العدد (149)، الإمارات، 2000، شبكة الإنترنت.

[1] د. سليمان العسكري، الشباب العربي وملامح ثورة جديدة، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، 2000،شبكة الإنترنت.

وعلى الرغم مما دعت إليه العولمة بما يسمى بالقرية الكونية والتقارب الثقافي فقد زادت في ظلها الصراعات والعنف، وانتهاك مواثيق حقوق الإنسان وتدويل الدساتير الوطنية كما حدث في العديد من البلدان اليوم.

وفي هذا المجال يؤكد الدكتور حجازي أن منظومة القيم لدى الشباب سارعت في عملية التحول والتبدل في ظل هذه الظاهرة نحو (الأزمة) حيث ساهمت في غلبة الجانب المادي على المعنوي، وشيوع السلوك السلبي والعزلة الاجتماعية، وإحلال الفردية محل الجماعية وتزايد الانحرافات الأخلاقية وتفاقم العنف الثقافي وسيادة قيم الاستهلاك التفاخري، كما أدت وسائل الإعلام دورا بارزا في استمالة الشباب لشراء ما هو أجنبي، وإفساد مناخ التنشئة الاجتماعية، فضلا عن ما تعرضه الإعلانات من ثقافة بديلة وهذا لابد أن يعرض القيم الاجتماعية إلى هزة عنيفة ربما تسهم في تفكيك وانهيار المجتمع[2]. آخذين بنظر الاعتبار أن الشباب في المجتمع المعاصر يخضعون في تربيتهم وإعدادهم وتنشئتهم إلى مؤثرات متعددة ومؤسسات متنوعة توجهها مبادئ وقيم وأساليب وأهداف وغايات مختلفة ومتناقضة ومتصارعة في أحيان كثيرة طالما أن المجتمع المعاصر يتميز بتعقيد مكوناته الثقافية وتنوع وظائفه التخصصية التي تحتاج باستمرار إلى مزيد من المتطلبات التعليمية لمواكبة كل ما هو جديد وطارئ بفعل ظاهرة التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات والمعلومات[3].

إن تيار العولمة يحمل بين ثناياه هدفا أساسيا يحمل في طياته نقلة فكرية في أوجه متعددة من الحياة والمفاهيم وثوابت القيم والضوابط الاجتماعية مما يؤدي إلى حدوث تغيير في الاتجاهات السلوكية للشباب بدعوى مواصلة التطور العلمي والتقني إلا أن هذا التطور ينطوي على تحديات جوهرية لمقومات الحياة العربية التي ينشأ

---

[2] د. أحمد مجدي حجازي، التغيير في المنظومة الثقافية للمجتمع المصري، المؤتمر السنوي الخامس الذي نظمه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، نيسان، 2003، شبكة الإنترنت.

[3] د. محمود قظام، الصراع القيمي لدى الشباب العربي، مجلة الوحدة، العدد (39)، عمان، كانون الأول 1997، ص 56.

الشباب في كنفها في إطار وحدتهم المجتمعية. ولعل أهم هذه المقومات التي تحدد السلوكية الجيدة والشخصية السليمة هي القيم الاجتماعية[1].

نقف هنا قليلا لنجد أن الآثار التي تتركها العولمة في قيم الشباب تسهم في تفكيك القيم الإيجابية وتخريبها، فلا تستطيع تلك القيم أن تؤثر في بناء شخصية الشباب لتكون شخصية مؤثرة في الوسط الذي توجد فيه، كما تعمل على بث القيم السلبية وتشجيعها والعمل على غرسها في شخصية الشباب العربي مما يخلق أجواء تسهم في هزّ شخصيتهم وتفكيك قيمهم الأصيلة، فضلا عن محاربة المعتقدات التي يعتنقها وقد ورثها من مجتمعه وتراثه العربي إلى جانب تصعيد روح العداء من خلال زرع العزلة والأنانية لإنماء الفردية وبث الطائفية في خلايا المجتمع لقتل روح التعاون وكسر العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع العربي[2]. إلى جانب ذلك تؤثر العولمة في حرية الشباب إلى الحد الذي تصل فيه للتحرر وعدم الالتزام من القيود والثوابت الأخلاقية والدينية والأعراف والوصول بهم إلى مرحلة العدمية فيصبحون أسرى لكل ما يعرض عليهم، وهنا نجد ملاحقات واضحة لأحد أذرع العولمة وهي الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل بقدراتها تلك المجتمعات بما تنتجه وتروجه من سلع استهلاكية وترفيهية لا تدع لهم مجالا للتفكير في شيء آخر مما يعرضهم إلى القلق المستمر والخوف الداخلي[3].

وإذا كانت العولمة كما يعرفها البعض هي ضبط إيقاع الناس على أنغام التانكو الأمريكي، فإننا نجد ترويجا هائلا للسلع الاستهلاكية داخل المجتمعات النامية فنجد الشباب يتسابقون إلى التهام الهمبرغر ومشروبات المياه الغازية (الكوكا كولا) وارتداء ملابس الموضة الغربية المتنوعة فضلا عن الميول الواضحة للاستماع إلى الموسيقى الغربية وتقليد كل ما تقع عليه أعينهم من الدعايات والإعلانات العديدة المنتشرة وغيرها وهذا يؤشر مظهرا من مظاهر انتماء الشباب إلى الثقافة الغربية[1].

---

[1] د. إنعام جلال القصيري، القيم الاجتماعية وتنشئة الشباب، مصدر سابق، ص 13.

[2] عزيز الحاج، الغزو الثقافي ومقاومته، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص 11.

[3] د.مصطفى رجب، مخاطر العولمة على المجتمعات العربية، البيان، تشرين الأول، 2000، شبكة الإنترنت.

[1] محمد معمر عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 5.

هذه المودات والأفكار التي يحاول الغرب نشرها بين الشباب تسهم في نشر قيم وتقاليد بعيدة عن ما توارثناه من واقعنا وديننا، كترويج مظاهر الميوع والتبرج بين الفتيات، وهذه الأخلاق والقيم التي يهدف الغرب إلى نشرها في المجتمع العربي ستساعد على فقدان الأخلاق النبيلة التي وصى بها القرآن الكريم[2]. كما أن هذه المعطيات تجعل الشباب غير قادر على مواجهة الصعوبات والتحديات المستقبلية، بعد أن تتحلل القيم وتتزعزع ثوابت المجتمع، فالفتاة المتبرجة لا تستطيع أن تبني جيلا مؤمنا متماسكا محافظا على قيمهم وتقاليدهم.

وتزداد خطورة العولمة على الشباب عندما تعد قيم الرذيلة والفساد هي القيم المثلى واعتبار هذه القيم هي الأساس في الوصول إلى مصاف الدول والمجتمعات المتقدمة، ولعل أقرب مثال نسوقه في هذا المجال ما يعرض من مسلسلات تلفزيونية كمسلسل (الجريء والجميلات) الذي يعكس مجمل مظاهر السقوط والتفكك في قيم الشباب ومسخ شخصيتهم[3].

هذا التفكك والانسلاخ عن قيم المجتمع وثوابته يجعل الإنسان مغتربا عن ذاته وعن مجتمعه ويفقد واقعه للعمل فيقل إنتاجه ويضطرب سلوكه على المستوى الفردي، وعلى المستوى الجماعي، وإذا كان أي تنظيم بحاجة ماسة إلى (نسق قيمي) يشبه الأنساق القيمية الموجودة عند الأفراد كي ينظم أهدافه ومثله العليا التي تقوم عليها حياته ونشاطاته وعلاقاته، فإن تضارب تلك القيم وتحللها يجعل من الصراع القيمي والاجتماعي حقيقة واقعة مما يدفع بالتنظيم الاجتماعي إلى التفكك والانهيار[4]. في إطار هذه المسارات والتوجهات نجد أن توجهات العولمة وآلياتها ترمي إلى فرض النموذج الأمريكي على مظاهر الحياة وبمختلف جوانبها، حيث نجد أمركة في العلوم وأساليبها ولغاتها وأمركة العادات من الولادة حتى الممات وأمركة الأسر وعدد أفرادها وتربية أجيالها والقائمين عليها، وأمركة في الألبسة والفنون

---

[2] Shackles, G. Imperialism and value Dissemination New York, 1980, P. 19

[3] محي الدين صبحي، ملامح الشخصية العربية في التيار الفكري المعادي للأمة، طرابلس، الدار العربية للكتاب، 1975، ص 99.

[4] د. عبد الله عويدات، القيم وقيمة الشباب الأردني؛ الموسم الثاني للمنتدى الإنساني الأردني، عمان، 1986، نقلا عن: محمود قظام، الصراع القيمي لدى الشباب العربي، مصدر سابق، ص 57.

والغناء والألعاب فضلا عن أمركة في الأفكار والقيم بكل أشكالها[1]. وهذه توجهات تتم عبر وسائل متعددة لتؤثر فيها على وجودنا الإنساني وحياتنا الاجتماعية وقيمنا الأخلاقية والتربوية بهدف تشكيل أنماط سلوكية وقيم ومعتقدات جديدة تتناسب وأهداف العولمة ويكون التصدي لمخاطر هذه السياسة من خلال توجيه الشباب وتوعيتهم نحو الحديث من التطور التكنولوجي والاستفادة من جوانبه الإيجابية والتخلي والابتعاد عن ما يهدد سلوكهم وقيمهم الأصيلة التي تتوافق مع قيم المجتمع وثوابته الأصيلة[2].

المبحث الرابع

---

[1] نعيمة شومان، العولمة في التكنولوجيا الحديثة، الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد (1)، 1997، ص 73.

[2] د. إنعام جلال القصيري، القيم الاجتماعية وتنشئة الشباب، مصدر سابق، ص 14.

العولمة والهوية الثقافية

العولمة في بعض وجوهها لا تنفصل عن الثقافة بطابعها الحسي كما حددها العديد من علماء الاجتماع، ومن ثم فهي ليست تطورا للرأسمالية المتوحشة ابنة الستينات بل هي نتاج للصراعات التاريخية للرأسمالية ضد الآيديولوجيات الاشتراكية وحركات الانبعاث القومي، إنها الوجه الشعاراتي البراق للاستعمار والإمبريالية، وتعد الهوية الثقافية لأي مجتمع أحد أهم الركائز البنيوية لوجودها ومستقبلها.

والهوية كما يعرفها الجرجاني ((هي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق))(1). والهوية الثقافية لأي مجتمع هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارة هذا المجتمع عن غيره من الحضارات، والتي تجعل لشخصيته طابعا يتميز به عن الشخصيات الأخرى.(2)

ويرى البعض أن الهوية هي مفهوم آيديولوجي أكثر مما هو علمي خاصة وإن الهوية يمكن التعبير عنها أو تجسيدها من خلال سمات كثيرة ومختلفة، فقد يعبر عنها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أو القومية، والإنسان عندما يولد بهوية لا يستطيع أن ينفك عنها وكأنها خصائص وراثية(3).

أما الثقافة (وكما أسلفنا سابقا) ((فهي المعبر الأصيل عن الخصوصية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يعمل(1). وما دامت لكل مجتمع ثقافة ولكل ثقافة هويتها الخاصة بها تنطلق منها وتخضع لها في جميع نتائجها، وتتمثل هذه الهوية فيما يمكن تسميته بـ(نسق القيم الأساسية)

---

(1) الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص 257.

(2) د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، مجلة الإسلام اليوم، الرباط، 1998، ص 19.

(3) موسى وهبة، التواصل واللغة، مجلة مواقف، عدد 65 تشرين الأول، 1991، ص 26.

(1) د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، ندوة (العرب والعولمة)، مصدر سابق، ص 297.

فإن هذا النسق ينبثق بالحقيقة من النظام القائد لمجتمع ما والذي قد يكون عبارة عن دين أو أسطورة أو مذهبية فيشمل كل أنحاء الثقافة متغلغلا في كل جزء من أجزائها[2].

وما دامت العولمة في بعض وجوهها تهدف إلى تفكيك الثقافات إلى حلقات صغيرة قبلية أو عرقية تستند في الأساس على آلية ثنائية هي الجمع الاقتصادي في السوق والتشتت الإنساني في المجتمع على مستوى الهوية والانتماء والذاكرة التاريخية فيسقط عندئذ الإنسان ويبقى مفهوم الفرد الذي لا يشعر إلا بالتماثل بينه وبين السلعة في السوق(3). فإن العديد من البلدان في العالم حاولت أن تبني مصدات منطلقة من هوياتها ذات الطابع الوقائي المتجذر في عمق تاريخها وثقافتها.

فالثقافة الاجتماعية للأمة اليوم مهددة بالعولمة التي يكمن خطرها في مناهضتها للانتماء الوطني والوعي القومي، لقد استهدفت العولمة طمس معالم الهوية للعديد من الدول ومنها الدول العربية من خلال فرض النموذج الأمريكي ومحاولة إيجاد مرجعيات أخلاقية وقيمية له وإحلال الثقافة الأمريكية محل ثقافات الشعوب على الرغم من أنها ليس لها أية علاقة بالهويات القومية للأمة وبتاريخ الصراع الحضاري العربي مع العالم الغربي(4).

في هذا السياق يمكن القول: إن العولمة تتبع أساليب عديدة في مجال التأثير على الهوية الثقافية، يتركز بشكل أساسي في أسلوب الاختراق الثقافي الذي يستهدف النفس والعقل وأسلوبهما في التعامل مع العالم، فهي تستهدف الوعي والإدراك معتمدة على حقيقة أساسية: انه بسلب الوعي والإدراك لأي شعب يصبح من السهل السيطرة على الهوية الثقافية للفرد والجماعة مما يمهد الطريق أمام العولمة لتستثمر نجاحاتها في الأصعدة كافة، وحينما تتمكن العولمة من مصادرة وإلغاء وتعطيل وعي الشعب

---

[2] د. مراد زعيمي، الثقافة والعولمة بين التكيف والتفاعل، ندوة (الجزائر والعولمة) منشورات جامعة منتوري، قسطنية، الجزائر، 2001، ص 120.

[3] د. فكرة نامق عبد الفتاح، عولمة الثقافة وأثرها على الوحدة العربية، مجلة الزحف الكبير، العدد (12)، بغداد، آب، 1999، ص 63.

[4] مؤيد عزيز، رؤية نهاية القرن: تحديات الثقافة العربية، مجلة الموقف الثقافي، العدد (7) السنة الأولى، 1997، ص 46.

من خلال التدفق الصوري والإعلامي الذي تبثه ماكنة الإعلام المعولمة مستخدمة أسلوب الإبهار والإثارة والاستفزاز لكل الحواس والمدارك وبما يعطل الوعي والإدراك، وبالتالي فهي تجعل الصورة هي المفتاح للنظام الثقافي الجديد فتكون الصورة نظام وعي الإنسان لأن الصورة قادرة على تحطيم حاجز اللغة مثلما تفعل العولمة الاقتصادية بتحطيم الحاجز الوطني الكمركي للوصول إلى الإنسان[1].

إلى جانب هذا وذاك تسعى آليات العولمة إلى تهميش الهوية الثقافية للشعوب من خلال اللغة، فنلاحظ على سبيل المثال في العديد من الدول العربية أن اللغة العربية يجري إزاحتها تدريجيا من مكانها في الحياة اليومية لحساب اللغات الأوربية وغالبا اللغة الإنكليزية بوصفها لغة مروجي العولمة ويتم ذلك في الخطاب الشفوي أو المراسلات أو وسائل الإعلام، بل وحتى كلغة للتعليم في المدارس والجامعات، فضلا عن أن استخدام الحاسوب والإنترنيت لا يتم إلا باللغة الإنكليزية، كما نلاحظ أيضا أن الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص تفضل في اختيارها لمن توظفه فيها من يجيد التعبير عن نفسه باللغة الأوربية وهذا يجعل اللغات الأجنبية تحضى بأولوية بالمقارنة مع اللغة العربية مما يشكل خطرا يهدد الهوية العربية(2).

وفي هذا السياق فقد واجهت العولمة تحديا كبيرا من بعض المنتقدين الذين يرونها طاغوتا متجسدا بالرأسمالية السائبة بلا قيود، فهؤلاء يخشون من بروز عالم خاضع لحكم شركات لا هم لها سوى الربح، لذا فهم يرون أن تبادل التبعية الاقتصادية عاملا يجعل المجتمعات أكثر هشاشة أمام التأثير المدمر لتقلبات السوق، فالنسيج الاجتماعي الذي هو مجموع الروابط القائمة بين الناس في سائر أرجاء المعمورة، يتعرض للتوتر حين ينقطع الفائزون في اللعبة العالمية عن الخاسرين، وهناك منتقدون يرون أن العولمة عملية مختلة وغير متوازنة؛ لأنها دائبة

---

[1] د. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (229)، مارس 1998، ص 95.

[2] د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي (1798-1998)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أيلول، 1999، ص 117.

على فرض معايير ومبادئ الثقافة الغربية على سائر ثقافات بلدان العالم النامي ومنها مجتمعنا العربي، فالعولمة ليست إلا غربلة أو تغريبا بعبارة أخرى، إنها تنسف الوحدة الثقافية لثقافات تلك المجتمعات مما يجعلها قمعية، واستغلالية، وضارة بالنسبة إلى أكثرية الناس في أغلب الأماكن(1).

بيد أن الخوف من العولمة لا يقتصر على مجتمعات الدول النامية ومنها مجتمعنا العربي فحسب، بل يتعداه إلى مخاوف آخرين في العالم ينتمون إلى دول متقدمة، فعلى الرغم من تأييد الصحفيين البريطانيين مارتن وولف وبيتر مارتن اللذان يؤكدان جملة من المنافع الاقتصادية والمعنوية- الأخلاقية التي تتدفق من التبعية الاقتصادية المتبادلة في السوق العالمية الحرة، إلا أن نظيريهما الفرنسيين بيرنار كاشن وسيرج حليمي يأتي ردهما القلق مشحونا بالرعب معبرين عن وجهات نظر متداولة على نطاق واسع لفرنسا، ذلك لأن من شأن التوسع الطليق للسوق أن ينطوي على خطر تمزيق النسيج الاجتماعي ونسف القيم الإنسانية لدى المجتمعات وهذا الشكل من العولمة يجب مقاومته(2).

ومن هنا يمكن القول: إن الهدف الأساسي للعولمة هو سيطرة الثقافة الأمريكية على ثقافات البلدان الأخرى مستفيدة (كما أسلفنا) من ثورة المعلومات بوسائلها المتعددة المتقدمة بوصفها أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم من أجل تهميش الهوية العربية. إن الخطر الذي يشكله تيار العولمة في الهوية الثقافية تهديد للقيم الأصيلة وتغيير لصفات الثقافة الوطنية إلى درجة التهميش(1). وهنا يمكن القول: إن سياسة الاختراق الثقافي لا يمكن أن تقف خلفه مدافع الاستعمار بل التطور الكبير لوسائل الإعلام التي باتت تغطي جميع بقاع الأرض لتمارس هيمنتها على تلك الثقافات والمجتمعات، هذا الاختراق بدأ يتسع ويزداد خطره في بداية

---

(1) فرانك جي- لتشنر وجون بولي، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مصدر سابق، ص 21-22.

(2) المصدر نفسه، ص 22.

(1) د. أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، عالم الفكر، عدد (2) أكتوبر، 1999، ص 132.

التسعينات وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد أمريكا بالعالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا، وهنا يرى د. الجابري أن الخطورة تكمن فيما يمكن تسميته بـ(الفردية المستسلمة) والتأكيد على غياب الصراع الاجتماعي(2).

وفي هذا المجال نشير إلى الدراسة التي قام بها باحث أمريكي حول المكونات الثقافية الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توصل إلى حقيقة مفادها بأن ثقافة الاختراق تقوم على خمسة فرضيات أطلق عليها (الأوهام) وهي(3):

أولا– وهم الفردية والذي يعني تمزيق التماسك الجمعي فلا يشعر الفرد أنه جزء من جماعة أو المجتمع الذي يوجد فيه وهذا يساعد على تفكيك البناء الاجتماعي لأي مجتمع.

ثانيا– وهم الخيال الشخصي ويعمل على طمس روح الجماعة والوعي الطبقي.

ثالثا– وهم الحياد وهذا يساعد على عدم الالتزام بأية قضية جماعية وطنية أو قومية أو حتى أخلاقية ولا يحرك ساكنا اتجاه أي أمر يستوجب ذلك.

رابعا– وهم الاعتقاد بأن الطبيعة البشرية لا تتغير وهو أساس ضد كل شيء يدل على الحركة أو التغير من خلال ثورة أو انقلاب حتى وإن كان مردودا إيجابيا، ولا يعترف بوجود فوارق بين الأغنياء والفقراء أو أية فوارق أخرى بين الناس ويعد ذلك أمورًا طبيعية وبذلك فإنه يكرس الاستغلال وعدم المساواة.

خامسا– وهم غياب الصراع الاجتماعي، ويعني: الاستسلام لجميع أنواع الاستغلال مهما كان مصدره كما يعني إلغاء الصراع بجميع أشكاله وتجميد النظام التحرري والوطني وغلق الأبواب أمام أفاق التغير نحو الأفضل.

وهكذا نجد أن محاولات الاختراق المتجسدة في نشر (الثقافة الاستهلاكية) لثقافات تشكل خطورة كبيرة على مكونات وبنى المجتمعات الأخرى وخصوصا الهوية

---

(2) د. عبد المنعم الحسني، العولمة والأمن الثقافي: انطباعات أولية عن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية في العالم النامي بعامة والعالم العربي بخاصة، ص 13.

(3) د. محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 195.

الثقافية العربية، وفي هذا الإطار أكد (بريجنسكي) مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) للأمن القومي بقوله: ((تحتل الأفلام والبرامج التلفزيونية الأمريكية ثلاث أرباع السوق العالمية، وتشابهها في ذلك الموسيقى الشعبية الأمريكية، فنلاحظ عددا هائلا من الشباب اتجه إلى تقليد التقليعات والملابس وحتى العادات الغذائية الأمريكية في جميع أنحاء العالم مما باتت تشكل خطرا كبيرا يهدد ثقافة هذه المجتمعات وقيمها))(1).

لقد استخدمت أذرع العولمة وآلياتها فبات السوق يخترق الثقافة بعد أن كانت آليات المجتمع تلجم طغيان السوق ووسائله والحد من انقلابه وتأثيره على النسيج المجتمعي .

نقف هنا قليلا لنشير إلى بعض المسلسلات الأمريكية واليابانية التي تعرض عبر القنوات الفضائية على الجوانب القيمية، فالمسلسل الأمريكي يحمل عنوان (الجريء والجميلات)، أما المسلسل الياباني فقد حمل عنوان (أوشين) إلا أن هذين المسلسلين أخذا يعرضان قيما مختلفة ومتناقضة بصورة كبيرة، فنجد في المسلسل الأمريكي قيم الفردية المتطرفة والنجاح على حساب جثث الآخرين والعلاقات غير الشرعية. في حين كان المسلسل الياباني يعكس صورة القيم الإيجابية من خلال العمل الشاق للوصول إلى القمة والنجاح والتخلص من الفقر إلى الثراء والاعتماد على النفس والتضحية في سبيل الأسرة والجماعة والولاء لقيم المجتمع والانتماء للجماعة التي يعيش فيها الفرد بكل أشكالها والابتعاد عن الأنانية، فالقيم المذكورة في النموذج الأول تدفع البعض إلى الانفتاح على الآخرين وهذا يشكل بمجمله ونتائجه انفتاحا على النمط الأمريكي وهو بطبيعته يشكل خطرا كبيرا على الثقافات المتلقية لهذا الانفتاح(1).

وفي هذا المجال نشير إلى محاولات الدول الأوربية وخصوصا الفرنسية لبناء مصدات لمواجهة تلك التحديات وهذا ما دفع وزير الثقافة الفرنسية لمهاجمة الولايات

---

(1) مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص 176.

(1) د. عبد المنعم الحسني، العولمة والأمن الثقافي: انطباعات أولية عن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية في العالم النامي بعامة والعالم العربي بخاصة، مصدر سابق، ص 23.

المتحدة الأمريكية في المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية الذي نظمته اليونسكو في المكسيك عام 1982، فقال في هذا المؤتمر: ((إن تلك الدول التي علمتنا قدرا كبيرا من الحرية، ودعت الشعوب إلى الثورة على الطغيان أصبحت لا تملك اليوم منهجا أخلاقيا سوى الربح وتحاول أن تفرض ثقافة شاملة واحدة على العالم أجمع))(2).

كما أعدت منظمة اليونسكو تقريرا في هذا المجال أكد الجانب المؤثر في حياة المجتمع العربي وقيمه وتقاليده حيث يشير إلى أن الوسائل الإعلامية وما تؤديه من اختراق ثقافي بالتحديد في المجتمعات التقليدية أدى إلى زعزعة عادات ترجع إلى مئات السنين وممارسات حضارية كرسها الزمن، وغالبا ما يصاحب عرض الفضائيات سلبيات أخرى(3).

وبناء على هذه المعطيات نخلص إلى أن العولمة تمثل اختراقا ثقافيا وتهديدا خطيرا للنسيج المجتمعي العربي، وهذا بلا شك سيترك آثارا سلبية وخطيرة، ولعل أهمها: خلق ازدواجية المفاهيم والقيم التي إذا استمرت طويلا فإنها ستدمر الهوية القومية والوطنية في الوطن العربي وذلك بإضعاف انتماء العرب إلى عروبتهم من جهة وتغلب المفاهيم المادية الغربية على المفاهيم الروحية العربية من جهة أخرى(4).

---

(2) د. ناصر الدين الأسدي، الثقافة العربية بين العولمة والعالمية، منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، 2000، ص 41.

(3) السيد محمد نوح، تحديات الثقافة الغربية الفضائية، مجلة الفكر العربي، الكويت، العدد (48)، 1996، ص103.

(4) ماهر إسماعيل الجعفري، دور الثقافة العربية في تحديد ملامح الشخصية العربية، مصدر سابق، ص 55.

الاستنتاجات والتوصيات والخلاصة

الاستنتاجات

من خلال ما تقدم فقد توصلت الدراسة إلى جملة من الحقائق التي تعد استنتاجات تم استخلاصها من واقع واحتمالات الدراسة في فصولها الخمسة:

1-العولمة ليست بالظاهرة الجديدة، فهي نتاج تطور تاريخي يضرب بجذوره إلى قرون ماضية، وإن بروز هذه الظاهرة يعود إلى تنامي دور تكنولوجيا الاتصال ونقل المعلومات (الثورة المعلوماتية) التي هي إحدى أهم مؤشرات العولمة وأهم آلياتها في الوقت نفسه.

2-العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل هي تغيير مخطط مقصود ومحاولة فرض نموذج معين على بلدان العالم، فهي إيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم.

3-العولمة Globalization شيء والعالمية Universality شيء آخر، فالعولمة إرادة للهيمنة ونفي الآخر، والعالمية تفتح على العالم على كل ما هو عالمي.

4-العولمة ظاهرة عالمية وشاملة وذلك لأنها لا تراعي الحدود الجغرافية للدولة، كما أن شموليتها من كونها تصيب كل المجالات الحيوية للمجتمع في جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية.

5-إن واحدا من أهم تهديدات العولمة هو الاختراق الثقافي إلا أن آثار الاختراق الثقافي ونتائجه تتوقف على طبيعة المجتمع ومرونة ثقافته ومدى قدرته على التحصين الداخلي وعلى إعادة إنتاج وتجديد ثقافته الخاصة والقدرة على المساهمة في رفد الثقافة العالمية بالجديد في مجال العلوم والمعارف وليس مجرد الاكتفاء بالمشاهدة والاستقبال.

6-تسهم العولمة في انتقال سريع لحركة رؤوس الأموال، وتساهم في إيجاد فرص عمل وخصوصا زيادة معدلات مشاركة المرأة والخروج عن دورها التقليدي كربة بيت، والمطالبة بمزيد من الحقوق الاقتصادية السياسية لها إلا أن ذلك يقتصر على المرأة ذات المهارات والتعليم العالي وتهميش العاملين من ذوي التعليم والمهارات المتدنية.

7-إن العولمة بآلياتها ووسائلها المتطورة التي قد تتجاوز قدرة الإنسان وإمكاناته في بعض المجتمعات في التعامل معها قد يؤدي ذلك إلى تهديد التوازن النفسي والاجتماعي للإنسان في ذلك المجتمع.

8-العولمة تشكل بمجملها تهديدا للأنساق القيمية المستقرة في المجتمعات، إذ إن أغلب البنى الاجتماعية في البلدان النامية في الوقت الحالي أخذت بالاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الأمر الذي يجعل نسقها القيمي عرضة للاختراق.

9-من أجل فرض العولمة لنموذجها وسطوتها وهيمنتها في العالم، تسعى العولمة إلى خلق مستويات من التفكيك والتجزئة تبدأ من قيم الفرد وأفكاره ومعتقداته

وتمتد إلى الدولة وما تتميز به من سمات وخصائص السيادة وتنتهي بالأمة وما تتضمنه من عوامل الارتباط المشترك فيما بين المجتمعات وخصوصا المجتمعات ذات الثقافات المتشابهة.

10-تستهدف العولمة إلغاء الخصوصيات الثقافية والأسس التاريخية والجذور الحضارية التي تكون بمجملها الهوية الثقافية للشعوب والمجتمعات من خلال اعتماد وسائل الإعلام الحديثة بآلياتها وأشكالها المتعددة وقدرتها على التأثير في أفكار ومعتقدات الأفراد.

11-إن العولمة ليست ظاهرة سلبية بمجملها إذ تتوافر على فرص عديدة بالإمكان استغلالها والاستفادة منها في تحقيق التقدم للإنسانية من خلال الانفتاح على العالم الخارجي، فهي سلاح ذو حدين إلا أن أثاره النفسية والاجتماعية خطيرة وتنذر باختلالات بنيوية وانفجارات اجتماعية.

الخلاصة

من خلال دراسة ظاهرة العولمة ودورها في تغير القيم الاجتماعية قام الباحث بتسليط الضوء على جوانب أساسية يمكن أن تساعدنا في فهم وتحليل هذه الظاهرة بشكل جيد وبالتالي التوصل إلى النتائج والتوصيات المناسبة التي يمكن أن نعتمد عليها في مواجهة أخطار هذه الظاهرة فقد تناول الباحث أهم المفاهيم التي تتعلق

بموضوع الدراسة والتي تسهل للقارئ فهم مضمون هذه الدراسة بالشكل المطلوب، كما تناول لمحة تاريخية عن نشأة ظاهرة العولمة والتي اختلفت وجهات النظر حول بداية هذه الظاهرة حيث يرى بعض المفكرين أن بداية هذه الظاهرة ترجع إلى عصر الاستكشافات الجغرافية في نهاية القرن الخامس عشر، بينما يرى البعض الآخر أن بدايتها اقترنت مع ظهور الدولة القومية في القرن الثامن عشر، في حين يرى أغلب المفكرين أن العولمة برزت بشكل جلي في العقد الأخير من القرن الماضي وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت العمل منذ ذلك الحين وبقوة على نشر أنموذجها وفرضه على العالم. وركز الباحث أيضا على آليات العولمة التي لها دور فعال في جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة فعلى سبيل المثال نجد أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت هي الوسيلة ذات الفعالية العظمى لتبادل السلع والمعلومات فضلا عن تطور وسائل الاتصال الحديثة التي ساهمت في ذلك أيضا.

ومن أجل فهم هذه الظاهرة أكثر قام الباحث بتناول أبعادها وهي البعد الاجتماعي والبعد الثقافي والبعد الاقتصادي والبعد السياسي، ومن خلال فهمنا لأبعادها تبين لنا بأن كل بعد يؤثر ويتأثر بالبعد الآخر. كما وضح الباحث التحليل السوسيولوجي للقيم الاجتماعية ودورها في تماسك المجتمعات وخاصة مجتمعنا العربي الذي هو موضع اهتمامنا في هذه الدراسة.

وإتماما للدراسة تم تناول الآثار التي تتركها العولمة في حياة المجتمعات البشرية، فقد كان التركيز على أربعة جوانب يرى الباحث أنها كفيلة في تغطية موضوع الرسالة حيث تناول أثر العولمة في قيم وعلاقات الأسرة والمرأة العربية، وتوضيح أثرها في قيم وممارسات الشباب العربي فضلا عن تأثيرها في خصوصية مجتمعنا العربي.

وأخيرا توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في التصدي لتيار العولمة والحد منه.

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث أن كل جانب من جوانب الرسالة يصلح لأن يكون دراسة مستقلة، بل يعتقد أنها تستحق المزيد من التأمل والمناقشة وخاصة في

المرحلة التي كثر فيها الحديث عن ظاهرة العولمة وتأثيراتها الفاعلة في مجتمعنا العربي.

وأخيرا حري بنا القول: يجب علينا بوصفنا مجتمعًا عربيًا إسلاميًا أن نوحد صفوفنا ونركز في خطانا ونسعى جاهدين بكل ما نملك من أجل التصدي إلى المخطط الغربي والأمريكي الذي يسعى إلى تفكيك النسيج الاجتماعي لهذا المجتمع، وما علينا إلا أن نستغل الوقت لصد وإفشال هذا المخطط وبالتالي الحفاظ على ديننا وهويتنا وتحقيق الأمن والاستقرار المنشودين.

المصـادر

أولا- المصادر العربية:

أ- القرآن الكريم.

ب- المعاجم.

ت- الكتب.

ث- الرسائل الجامعية.

ج- البحوث والدوريات.

ثانيا- المصادر الأجنبية

أولا- المصادر العربية

القرآن الكريم.

أ- المعاجم:

1. بدوي، أحمد زكي (الدكتور)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، 1977.
2. مدكور، إبراهيم، (الدكتور)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
3. الجرجاني، الشريف: كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
4. ميشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع: ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980.

ب- الكتب:

1. أحمد، لطفي بركات، القيم والتربية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.
2. إسماعيل، محمد عماد الدين وآخرون، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962.
3. أبو عياش، عبد الله، أزمة المدنية العربية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات الكويتية، الكويت، 1980.
4. أبو خزام، إبراهيم (الدكتور)، الديمقراطية الغربية والعالم الثالث: دب قطبي في أدغال استوائية، سلسلة قضايا فكرية (1)، دار العلوم للنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 1997.
5. أبو جادو، صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
6. أمين، جلال (الدكتور)، العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي (1798-1998) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أيلول، 1999.
7. الأزرعي، موسى (الدكتور) الجات في وسائل الإعلام والثقافة: كتاب الثقافة ودورها في التنمية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996.

8. الإمام، محمد محمود (الدكتور)، نحو رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي: رؤية للعالم في القرن الحادي والعشرين ودور العرب فيه، المنظمة للتربية والثقافة والعلوم، مسقط، 1998.
9. بايد، شربيل، فخ القروض الخارجية، ترجمة بيار عقل، دار العقل، آب، 1997.
10. البزاز، حكمت عبد الله، (الدكتور)، العولمة والتربية، دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 2001.
11. بن عثمان، حاتم، (الدكتور)، العولمة والثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1999.
12. تشومسكي، نعوم، الغزو المستمر، ترجمة مي النبهان، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 1993.
13. الجابري، محمد عابد، (الدكتور)، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997.
14. الجابري، محمد عابد، (الدكتور)، المسألة الثقافية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999.
15. الجميل، سيار، (الدكتور)، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.
16. الجميلي، السيد، فتنة النساء، الطبعة الثالثة، الهلال للنشر، بيروت، 1991.
17. الجوهري، محمد الجوهري حمد، (الدكتور)، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.
18. الجوهري، محمد وآخرون، دراسات في التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية.
19. الحاج، عزيز، الغزو الثقافي ومقاومته، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
20. حافظ، نبيل عبد الفتاح وعبد الرحمن سيد سليمان، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق للنشر، 2000.

21. حجازي، أحمد مجدي، (الدكتور)، الثقافة العربية في زمن العولمة، القاهرة، دار قباء للنشر، 2001.
22. الحسن، إحسان محمد، (الدكتور)، علم الاجتماع السياسي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1984.
23. الحسن، إحسان محمد، (الدكتور)، دراسة نظامية، بغداد، 1976.
24. الحسني، عبد المنعم، إحسان محمد الحسن، طرق البحث الاجتماعي، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1982.
25. حسين، وجدي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، إسكندرية، (د.ت).
26. الحمش، منير، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 1998.
27. الحيالي، رعد كامل، العولمة وخيارات المواجهة، الخنساء للطباعة، الطبعة الأولى، 1999.
28. الخشاب، أحمد (الدكتور)، الضبط والتنظيم الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1959.
29. الدقس، محمد عبد المولى، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1987.
30. دياب، فوزية، (الدكتورة)، القيم والعادات الاجتماعية،بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
31. الذهب، محمد عبد العزيز، (الدكتور)، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، 2002.
32. الذوادي، محمود، بعض الجوانب الأخرى لمفهوم التخلف في الوطن العربي، السنة الخامسة، العدد (50) تشرين الثاني، نوفمبر، 1998.
33. رشتي، جيهان أحمد، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.

34. ريفرز، وليام وآخرون، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث، ترجمة إبراهيم إمام، دار المعرفة، القاهرة، 1975.
35. زلزلة، عبد الحسن، العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط، الحلقة النقاشية السنوية التاسعة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987.
36. ساسكيا سان، مدينة من؟ العولمة وبروز مزاعم جديدة، كتاب العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، تحرير فرانك جي لتشنر وجون بولي، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
37. الساعاتي، حسن، علم الاجتماع القانوني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968.
38. سذرلاند، أدوين وأخرون، مبادئ علم الإجرام، ترجمة محمود السباعي وحسن صادق المرصفاوي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968.
39. شكري، علياء، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، 1981.
40. الشناوي، محمد حسن وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
41. شومان، نعيمة، العولمة في التكنولوجيا الحديثة، الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد (1)، 1997.
42. صبحي، محي الدين، ملامح الشخصية العربية في التيار الفكري المعادي للأمة، طرابلس، الدار العربية للكتاب، 1975.
43. طلعت، شاهيناز، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980.
44. العاني، حنان عبد الحميد، صورة الطفل في التربية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
45. عبد الدائم، عبد الله، (الدكتور)، دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة، دار الطليعة، بيروت، 1998.

46. عبد الحميد، محسن، (الدكتور)، العولمة من المنظور الإسلامي، دون مكان نشر، بغداد، 2000.
47. عبد الحميد، محسن، (الدكتور)، العولمة في المنظور الإسلامي، الطبعة الأولى، بغداد، 2002.
48. عبد الباقي، زيدان، (الدكتور)، وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإدارية والإعلامية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1979.
49. عبد الرحيم، عبد المجيد، تمهيد في علم الاجتماع، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1968.
50. عبد الرحمن، أسامة، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.
51. العسكري، سليمان، الشباب العربي وملامح ثورة جديدة، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، 2000.
52. العقاد، أنور، المجتمع العربي، مطبعة الشرق، حلب، 1975.
53. علي، سعد إسماعيل، أثر الاختراق الإعلامي في مجال التربية، أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996.
54. عمر، معن خليل، (الدكتور)، انشطار المصطلح الاجتماعي، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990.
55. عمر، معن خليل، (الدكتور)، الجامعة بين الثالوث المتناقض في المجتمع العربي، دار الباحث، بيروت، عدد (54)، السنة الحادية عشر، 1992.
56. عويدات عبد الله، القيم وقيمة الشباب الأردني، الموسم الثاني للمنتدى الإنساني الأردني، عمان، 1986.
57. العيسوي، إبراهيم، الغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.

58. عيسى، حسام، الشركات المتعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت).
59. غليون، برهان، (الدكتور)، العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين، منتدى عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، عمان، آب، 1998.
60. غليون، برهان، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دمشق، دار الفكر، 1999.
61. غيث، محمد عاطف، (الدكتور)، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1970.
62. غيث، محمد عاطف وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
63. الفلاحي، محمد حسين، سلام أخطر من الحرب: خطاب العولمة، الطبعة الأولى، المغرب للطباعة والتصميم، بغداد، 2001.
64. قرم، جورج، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1997.
65. القليبي، الشاذلي، أمة تواجه عصرا جديدا، دار البستان للنشر، سلسلة كتب تونس، 2000.
66. قنصوة، صلاح، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981.
67. كلايد كلوكهن، الإنسان في المرآة، ترجمة وتعليق: د. شاكر مصطفى سليم، بغداد، 1964.
68. الكين فردريك وجير الدهاندل، الطفل والمجتمع، عملية التنشئة الاجتماعية، ترجمة محمد سمير، مؤسسة سعيد للطباعة، طنطا، 1976.
69. محيسن، خلف نصار، القيم السائدة في صحافة الأطفال العراقية، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، 1978.

70. مراد، بركات محمد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية في كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، العدد (86)، السنة الحادية والعشرين، قطر، كانون الثاني، 2001.
71. المصري، سناء، تمويل وتطبيع، مكتبة الأسرة المسلمة، القاهرة، 1998.
72. النوري، قيس، (الدكتور)، الحضارة والشخصية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1981.
73. النوري، قيس، (الدكتور)، آفاق التغير الاجتماعي: النظرية والتنموية، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1985.
74. النوري، قيس، (الدكتور)، الأنثربولوجيا النفسية، مطابع التعليم العالي، جامعة بغداد، 1990.
75. نور، محمد عبد المنعم، أسس الاجتماع الإنساني، دار المعرفة، القاهرة، 1960.
76. هاشم، عبد المنعم وعدلي سليمان، الجماعات والتنشئة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.
77. الهيتي، هادي نعمان، (الدكتور)، الاتصال والتغير الثقافي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1978.
78. وافي، علي عبد الواحد، تطور البث العربي وأثر المدينة الحديثة فيه، الحلقة السادسة للدراسات الاجتماعية في الدول العربية، القاهرة، 1995.
79. ياسين، السيد تحديث مصر...موضوع ستراتيجي، محاضرة ألقيت في معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2001.

ت- الرسائل الجامعية:

1. البكري، إياد، البث التلفزيوني الفضائي المباشر- دراسة في واقع المحطات الفضائية الدولية الواصلة إلى الوطن العربي واحتمالات تأثيرها، 1994.

2. الجبوري، دهام محمود، تغير القيم الاجتماعية وأثره على التنظيم الاجتماعي في قرية البوطعمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1994.
3. الحميدي، ناصر، البث الفضائي المباشر وتأثيره على التربية في المملكة العربية السعودية، 1993.
4. الطبيب، مولود زايد، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2001.
5. كاظم، صلاح الدين مدلول، الأسرة والفعل الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998.
6. الملا، قيس حسون، الآثار المحتملة للعولمة واتفاقيات الجات على المصارف التجارية العراقية، دراسة استطلاعية، رسالة دبلوم عالي في إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1998.

ث- البحوث والدوريات:

1. إبراهيم، وليد، المسلمون في مواجهة العولمة، ندوة العولمة، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 1998.
2. إبراهيم، عبلة، الأدوار والوظائف في العائلة العربية: تغير القيم والتقاليد والعادات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت، تشرين الأول، 2003.
3. أحمد، مهيوب غالب، العرب والعولمة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (256)، حزيران، 2000.
4. الأسدي، ناصر الدين (الدكتور)، الثقافة العربية بين العولمة والعالمية، المجمع الملكي للبحوث والحضارة الإسلامية، الأردن، 1999.
5. آل الشيخ، نوف بنت إبراهيم، الطفل والتلفزيون: ازدواجية القيم وتناقضها، مجلة المعرفة، العدد (32) مارس، 1998.

6. الإمارة، سعد، الدين والأسرة والتنشئة الاجتماعية، مجلة النبأ، العدد (57)، 2001.
7. أمين، جلال، (الدكتور)، العولمة والدولة: ندوة (العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
8. بركات، حليم، (الدكتور)، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، 2000.
9. البسام، عبد العزيز، ندوات فكرية في إطار إستراتيجية تطوير التربية العربية، المجلة العربية للتربية، العدد الثاني، أيلول، 1983.
10. بلقزيز، عبد الإله، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (229) مارس، 1998.
11. التويجري، عبد العزيز بن عثمان، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع، مجلة الإسلام اليوم، الرباط، 1998.
12. الجابري، محمد عابد، (الدكتور)، العولمة شيء والعالمية شيء آخر، الأطروحة الخامسة، ندوة (العرب والعولمة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
13. جبار، نجاة، إحذري الذبح على مائدة العولمة، مجلة اقرأ، سلسبيل للطباعة والنشر، العدد الثاني، الفلوجة، آب، 2003.
14. الجراح، كمال رفيق، الثقافة العربية وتحديات العصر، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد الثاني، 1999.
15. الجعفري، ماهر إسماعيل، دور الثقافة العربية في تحديد ملامح الشخصية العربية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد الثاني، 1999.
16. الجميل، سيار، تعقيب على بحث السيد ياسين، مفهوم العولمة، ندوة (العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

17. الجميلي، حميد، (الدكتور)، أوهام التنمية العربية، صور الاختلافات في هياكل الإنتاج وتركيب التجارة الخارجية، مجلة شؤون سياسية، العدد الأول، السنة الأولى، كانون الثاني، 1994.
18. الجميلي، حميد، (الدكتور)، رؤية مستقبلية في الاقتصاد والسياسة للغات عالميا وعربيا، مجلة أم المعارك، العدد (3) 1995.
19. الجميلي، حميد، (الدكتور)، الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، العدد الخامس، السنة الثانية، 1995.
20. الجنحاني، الحبيب، ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، عالم الفكر، العدد (2)، 1999.
21. الجويلي، عمر، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، العدد (123)، يناير، 1996.
22. جواد، ليث عبد الحسين، المضامين الاجتماعية للعولمة، مجلة دراسات، العدد (4)، كانون الأول، 1999.
23. الحافظ، مهدي، تعقيب على بحث محمد الأطرش، ندوة (العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
24. حبيب، كمال (الدكتور)، مشاريع هدم الأسرة المسلمة من التخطيط إلى التنفيذ، مجلة البيان، العدد (149)، 2000.
25. حجازي، أحمد مجدي (الدكتور)، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، عالم الفكر، العدد (2) أكتوبر، 1999.
26. حجازي، أحمد مجدي، التغير في المنظومة الثقافية للمجتمع المصري، المؤتمر السنوي الخامس الذي نظمه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، نيسان، 2003.
27. الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، القيم الأصيلة في مواجهة الأخطار الاجتماعية للعولمة، مجلة الأجيال، العدد الأول، بغداد، نيسان، 2002.

28. الحسن، إحسان محمد وإنعام جلال توفيق، القيم الاجتماعية في الإسلام ودورها في تنمية المجتمع، مجلة العلوم الاجتماعية، بغداد، 2000.
29. حسن، محمود شمال (الدكتور)، نحن والبث الفضائي، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الثاني، 1999.
30. الحسني، عبد المنعم (الدكتور)، العولمة والأمن الثقافي، انطباعات أولية عن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية في العالم النامي بعامة والعالم العربي بخاصة.
31. حسين، حسين علوان، ظاهرة العولمة وآثارها في الثقافة العربية، مجلة أم المعارك، مركز بحوث أم المعارك، العدد (17)، بغداد، نيسان، 1997.
32. حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مجلة المنهل، العدد (562)، 2000.
33. حمزة، بركات، الاغتراب، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (29) العدد (3)، القاهرة، 1992.
34. حمزة، كريم محمد (الدكتور)، اتفاقيات الغات وانعكاساتها الاجتماعية على الوطن العربي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (2)، حزيران، 1999.
35. الحيالي، وليد ناجي، بحث غير منشور لقياس التكاليف المالية لتعاطي المخدرات في المملكة الأردنية، 1999.
36. خالد، محمد، التربية الشبابية وأنماط التنشئة، مجلة الثقافة النفسية، العدد (8) تشرين الأول، 1991.
37. الخواجة، ليلى أحمد، انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة منتدى إقليمي، العالم العربي والعولمة: تحديات وفرص، تونس، للفترة من 30 نوفمبر حتى 2 ديسمبر 1999.
38. خروفة، حميد، فعالية القيم في العملية التربوية رؤية سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، كانون الأول، الجزائر، 1998.
39. دجاني، نبيل، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (224)،

.1997
40. دليلة، عارف، أزمة التنمية والفكر التنموي الجديد، مجلة دراسات عربية، العدد (5)، 1980.
41. الديراني، سليمان، ما بعد الحداثة، مجتمع جديد أم خطاب مستجد، مجلة الفكر العربي ، العدد (78)، خريف، 1994.
42. الذيقاني، عبد الله أحمد، التربية والمجتمع والثقافة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد الخامس، السنة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
43. رجب، مصطفى، مخاطر العولمة على المجتمعات العربية، البيان، تشرين الأول، 2000.
44. زعيمي، مراد، الثقافة والعولمة بين التكيف والتفاعل، ندوة (الجزائر والعولمة)، منشورات جامعة منتوري، قسطنية الجزائر، 2000.
45. سماحة، محمد مسعد، العولمة الأمريكية والعولمة البديلة، مجلة النور، العدد (85)، السنة التاسعة، مايو، 1998.
46. شرابي، هشام، البنية البطركية، بحث في المجتمع المعاصر، سلسلة السياسة والمجتمع، بيروت، دار الطليعة، 1987.
47. شرف، ليلى، التحديات التي تواجه الإعلام العربي في المرحلة القادمة، مجلة الرسالة، العدد الخامس، تشرين الأول، 1997.
48. شمس الدين، محمد مهدي، موقف الإسلام من العولمة في المجال السياسي والثقافي، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، بيروت، العدد الثالث، 1998.
49. الشمري، ناظم، استشراف مستقبل الاقتصاد، العربي في ظل المتغيرات الدولية الحرة، حلقة نقاشية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، كانون الثاني، 1997.
50. الصوراني، غازي، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (293)، تموز يوليو، 2003.
51. الطحان، مصطفى محمد، العولمة إعادة صياغة العالم، مجلة المجتمع، العدد (1307)، تموز، 1998.

52. العامري، فوزية، الشباب والعولمة، البيان، العدد (149)، 2000.
53. عبد الدائم، عبد الله، (الدكتور)، العالم ومستقبل الثقافة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (222)، آب، 1997.
54. عبد الوهاب، محمد معمر، العولمة والهوية الثقافية في اليمن، أوراق يمانية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (16)، صنعاء، أكتوبر، 2001.
55. عبد الله، إسماعيل صبري، (الدكتور)، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز، 1997.
56. عبد الله عبد الخالق، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد الثاني، أكتوبر، 1999.
57. عبد الفتاح، فكرة نامق، عولمة الثقافة وأثرها على الوحدة العربية، مجلة الزحف الكبير، العدد (12)، بغداد، آب، 1999.
58. عتريسي، طلال، المناظرة حول العولمة، مجلة شؤون الوسط، مركز دراسات ستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، العدد (71)، نيسان، 1998.
59. عرسان، علي عقلة، العولمة والهوية، مجلة أوراق، رابطة الكتاب الأردنيين، عمان العدد (14)، 2000.
60. عزيز، مؤيد، رؤية نهاية القرن: تحديات الثقافة العربية، مجلة الموقف الثقافي، العدد (7)، السنة الأولى، 1997.
61. عزاوي، نجيب، العولمة: الخطر على الهوية والكيان، مجلة المعرفة، العدد (432)، تشرين الأول، 1999.
62. عمارة، محمد (الدكتور)، الرؤيتان الإسلامية والغربية: هل العولمة قضاء وقدر؟ مجلة المستقبل الإسلامي، العدد (100)، الرياض.
63. عمر، أحمد مصطفى، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، العدد (256)، حزيران، 2000.
64. عوض، هدى راغب، العولمة بين الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، العدد (100)، أكتوبر، 1997.

65. عبيد، نايف علي، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (222)، آب، 1997.
66. عبيد، حسن إسماعيل، التداعيات الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها على الأسرة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تشرين الأول، 2003.
67. الغريري، مجذاب بدر عناد، العولمة أسلوب للهيمنة الإمبريالية، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية، بغداد، العدد الثالث، تموز، 2001.
68. الفارس، عبد الرزاق فارس (الدكتور)، العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، 2004.
69. القصيري، إنعام جلال توفيق (الدكتور)، القيم الاجتماعية وتنشئة الشباب، بحث غير منشور، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2002.
70. قظام، محمود، الصراع القيمي لدى الشباب العربي، مجلة الوحدة، العدد (39)، عمان، كانون الأول، 1997.
71. محفوظ، محمد، حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، العدد (15)، بغداد، 1998.
72. محمد، نوال إبراهيم، العولمة وتشويه شخصية المرأة، مجلة الحكمة، بغداد، العدد الثاني، مطبعة الزمان، 2003.
73. مرتضى، محمود، ظاهرة العولمة وتحديات المستقبل، مجلة الثوابت، العدد (10)، 1997.
74. مرسي، فؤاد، الرأسمالية تحدد نفسها، عالم المعرفة، (147)، الكويت، آذار، 1990.
75. مصطفى، عدنان ياسين (الدكتور)، شبكات الأمان الاجتماعي العربية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد الخامس، 2000.
76. مصطفى، عدنان ياسين (الدكتور)، الفقر والمشكلات الاجتماعية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد الحادي عشر، السنة الثالثة، خريف، 2001.
77. مصطفى، هالة، العولمة دور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، الكويت، 1998.

78. مقدادي، محمد فخري، دراسة تحليلية للقيم التربوية في كتب القراءة العربية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن بين الملحوظ والمتوقع، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد (24)، 1997.
79. الموسوي، عبد الله، الثقافة العربية بين الخصوصية والعالمية، مجلة دراسات، بيت الحكمة، العدد الثاني، 1999.
80. النجار، باقر سلمان، العولمة والثقافة: قراءة في أفكار عامة، مجلة النهج، دمشق، العدد (16)، نيسان، 1998.
81. نصر الدين، إبراهيم، العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، (ندوة العولمة)، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 1998.
82. نوري، شاكر، الاغتراب في الفكر الماركسي، مجلة الثقافة، العدد (3، 4)، بغداد، 1984.
83. النوري، قيس (الدكتور)، الاغتراب اصطلاحا ومفهوما وواقعا، مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر، العدد الأول، الكويت، 1979.
84. نوح، السيد محمد، تحديات الثقافة الغربية الفضائية، مجلة الفكر العربي، الكويت، العدد (48)، 1996.
85. وهبة، موسى، التواصل واللغة، مجلة مواقف، عدد (65)، تشرين الأول، 1991.
86. وطفة، علي، الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (29)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول، ديسمبر، 2003.
87. الياسين، ضاري رشيد، العولمة: مضامينها السياسية والاقتصادية والثقافية، مجلة دراسات، مركز دراسات دولية، العدد العاشر، كانون الأول، 2000.
88. مجموعة باحثين، الظروف البيئية والعائلية تشكل توجهات الأطفال في المستقبل، جريدة البيان، 2000.
89. مجلة اليمامة، تحقيق عن العولمة، العدد (1507).

90. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، العولمة وآثارها الاجتماعية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والعشرين، الأقصر، مارس، 1998.

ثانيا- المصادر الأجنبية.

1. Allan, D. M. Symmetrical Values in change Society.
2. Chesler, A. Mark & Gave A. William, Sociology education, Macmillan, Newyork, 1981.
3. Dolar, international Commission On education for the twentyfirst century, Paris, UNESCO, 1995.
4. Global culture: Nationalism, globalization, & modernity: a theory. Culture & society special issue, edited by mike featherstone (London: newbury park: sage publications, 1990.
5. International Encyclopedia of the social Sciences, the Macmillan company, London, 1972.
6. James Anderson, the Exaggerated Death of the Nation in James Anderson & Allan Cochran A. G. Lobal world, 1995.
7. John Allen crossing Borders footloose Multinational in John Allen & chries Hamentted, A Shinking world, 1995.
8. Leslie sklair, sociology of the global system, Baltimore, MD: Johns Hopkins university, 1995.
9. Michael sakban, Regiolization & globalization, cooperation south, Newyork, UNDP, 1998.
10. Nettle, G. Measure of Alienation- American, sociological Review, 1957.
11. R. Merton, social theory & social structure, the free Press, Newyork, 1968.
12. Shackles G. imperialism & value Dissemination Newyork, 1980.
13. Williams. M. Rabin, American society, second Edition Alfred A. Newyork, 1960.
14. W. Moor, social change, Englewood cliff. N. J. Prentice Hall, 1963.